الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

– قالمة –

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

ثورة المقراني 1871 م وأثرها في مصادرة الأراضي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د.يوسف قاسمي	أستاذ التعليم العالي	رئيساً	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د.عمر عبد الناصر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفاً	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
د.سعاد بولجويجة	أستاذ محاضر"أ"	عضواً مناقشاً	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

من اعداد الطالبتين:

❖ رانية رحماني

❖ فطيمة مساعدية

تحت إشراف:

د. عمر عبد الناصر

الموسم الجامعي 1442هـ/1443هـ / 2021 مـ/2022مـ

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله أولا وقبل كل شيء

إلى كل من علمني حرفا...إلى أستاذي الفاضل الدكتور عمر عبد الناصر

على مرافقته وإشرافه علينا لإنجاز هذا البحث

إلى أعضاء اللجنة الموقرة

إلى أساتذتي الكرام

لكم منا خالص الشكر والتقدير والاحترام.

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

والدي الغالي حفظه الله

أمي الحبيبة أطال الله عمرها

جميع إخوتي وأصدقائي خاصة أختي الصغيرة

وإلى من ساندني في إنجاز هذا العمل

زوجي الحبيب رفيق الكفاح في مسيرة الحياة و إبني قرة عيني فلذة كبدي

وإلى من وقف إلى جانبي وأعانني

والد زوجي ووالدة زوجي أطال الله في عمرهما.

فطيمة،م

إهداء

إلى أمي وأبي حفظهما الله تعالى وبارك فيهما

إلى أختاي وأخي حفظهم الله تعالى

إلى وطني الغالي

إلى أساتذتي الكرام

إلى زميلاتي وزملائي

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

رانية، ر

❖ **المقدمة:**

إن تعرض الجزائر إلى الاحتلال الفرنسي في النصف الأول من القرن التاسع عشرة ميلادي، وتحديدا في 05 جويلية 1830 ميلادي، ومنذ ذلك اليوم والجزائر تعيش وضعا غير مستقرا واضطرابات متواصلة واللا- أمن، وذلك بدخول الجزائريين، في صراع مع الفرنسيين الغزاة ومن رفقهم من المستوطنين العنصريين الأوروبيين.

الأحداث والأوضاع الناتجة عن الغزو، جعلت الجزائريون ينتفضون عن بكرة أبيهم، في مظهر مسلح أطلق عليه الثورات شعبية التي امتدت على طول القرن التاسع عشر، ومن أبرز تلك المقاومات، نجد ثورة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري خاصة، وثورة أحمد باي باقليم قسنطينة، وثورة الحاج محمد المقراني ببلاد القبائل مالمنطقة القسنطينية ومشارف الصحراء حيثما ينتشر أتباع الطريقة الرحمانية.

تعتبر ثورة الحاج محمد المقراني، من أهم الثورات، ولها أهمية كبيرة في تاريخ الجزائر والجزائريين ككل، إذ منها ترسخت الروح الوطنية، ومبادئ الجهاد في سبيل الله تعالى، وفي فداء الوطن والأرض والعرض.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

إن اختيارنا البحث في ثورة المقراني 1871م وآثارها في مصادرة الأراضي، يعود إلى عدة اعتبارات وهي:

الرغبة الذاتية والميول الشخصي: في الكشف عن ثورة المقراني 1871م والأثر الذي نتج عنها من مصادرة الأراضي، وتسليط الضوء على الجهاد الذي بذله أبناء الوطن الواحد في وجه الاستعمار الغاشم منذ البداية.

أما الدافع الموضوعي: يتمثل في تقييم وإبراز الجهد الذي بذله الجزائريين عامة والمقرانيين والرحمانيين خاصة في التصدي للإنتهاكات والوحشية واللأخلاقية التي كانت يتجرع مرارتها الجزائريين صباح مساء، ومدى نجاعة هذه المقاومة. وأيضا إزاحة اللثام بعض الشيء عن وجه فرنسا الاستعمارية البشعة التي تتستر به بعنوان حقوق الانسان، والحرية والإخاء والمساواة، وهي في الحقيقة وحشية، همجية، إبادة، تقتيل...، إضافة على عدم وجود دراسة وافية حول ثورة المقراني 1871م وآثارها في مصادرة الأراضي، في قسمنا، والتي من شأنها الإجابة على الكثير من التساؤلات.

إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية هذا الموضوع في كيفية مساهمة فرنسا في اندلاع ثورة المقراني، ثم مدى نجاح فذه المقاومة على المستويين القريب والبعيد في الوقوف في وجه الطغيان العسكري والإداري الفرنسيين، أم أن الثورة كانت سبيلا لفرنسا في ايجاد المناخ المناسب لاحكام قبضتها على الجزائريين امام الاوضاع المحلية والأوروبية التي شجعت ازياد هجرة المستوطنين إلى الجزائر؟

وتشمل هذه الاشكالية على جملة من التساؤولات الفرعية، والتي نلخصها فيمايلي:

- من هي أسرة المقراني؟
- ما هو واقع الشعب الجزائري في فترة قبيل 1871 ميلادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين أسرة الحاج المقراني والإدارة الفرنسية؟
- ما هي ظروف ودوافع ثورة المقراني؟
- هل كانت ثورة المقراني جهوية أم شاملة الانتشار؟
- كيف كانت نهاية و نتائج ثورة المقراني والرحمانيين؟

خطة البحث: وللإجابة عن إشكالية الموضوع التساؤلات المتفرغة عنها، اعتمدنا خطة بحث وفق المادة العلمية المتوفرة لنا وتتمثل في: ثلاثة فصول، بالإضافة إلى خاتمة ومجموعة من الملاحق المدعمة للموضوع.

استعرضنا في الفصل الأول: الجذور التاريخية لعائلة المقراني وعلاقاتهم، والذي أدرجنا فيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول: عائلة المقراني، المبحث الثاني: مكانة أسرة المقراني بين الجزائريين، المبحث الثالث: علاقة أسرة المقراني بالإدارة الفرنسية.

وتناولنا في الفصل الثاني: ثورة محمد المقراني من 14 مارس إلى 5 ماي 1871م، وقد تطرقنا في المبحث الأول: دوافع وظروف قيام ثورة المقراني، والمبحث الثاني: إنتشار ثورة المقراني، والمبحث الثالث: نهاية ثورة المقراني.

أما الفصل الثالث والأخير: جاء تحت عنوان أثر المقاومة في مصادرة الأراضي، المبحث الأول: عوامل مصادرة أراضي الجزائريين بعد الثورة، المبحث الثاني: إستصدار قوانين مصادرة الأراضي، والمبحث الثالث والأخير: نتائج وأثار الثورة عن الجزائريين. خاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

❖ **منهجية البحث:**

وبما أن الموضوع تاريخي يتناول إنتفاضة وثورة المقراني وما ترتب عنها من مصادرة للأراضي وما إنعكس عنها على المجتمع الجزائري، فقد إعتمدنا على منهجين أساسين وهما المنهج الوصفي: من خلال تتبع وصف مجريات الأحداث التاريخية.

المنهج التحليلي: واعتمدنا على جمع الحقائق ثم تحليلها للوصول إلى الأسباب والظروف التي أدت إلى قيام ثورة المقراني والظروف والعوامل التي أدت إلى مصادرة أراضي الجزائريين.

أهم المصادر والمراجع المعتمد عليها: ارتكز بحثنا هذا على مادة تارخية متنوعة، تتمثل في:

❖ **المصادر:**

يعتبر كتاب لويس رين، والذي جاء تحت عنوان "إنتفاضة 1871م في الجزائر"، مصدرا هاما لدراسة أحداث ونطاق ونتائج ثورة الحاج محمد المقراني، وذلك يعود إلى كون الكاتب

قد عاش الأحداث في زمانها ومكانها، كما أنه كان عنصرا فعالا فيها بحكم وظيفته كعسكري في الجيش الفرنسي ورتبته كنقيب.

ومن المصادر ايضا، اعتمدنا على كتاب صالح العنتري، الذي عنونه بـــ "مجاعات قسنطينة"، ويعتبرهذا المؤلف مصدرا هاما، عبر فيه صاحبه، عن ظاهرة المجاعات" باقليم قسنطينة خلال الفترة التي سبقت ثورة الرحمانيين بقليل، أي 1866 إلى 1868م، وقد اشتهر عنه نشاطه المكتب العربي–بعد تأسيسه في قسنطينة.

المراجع: لا يسع هذا المجال لذكر كل المراجع المعتمد عليها، لذلك ارتأينا إلاشارة الى اهمها فقط. فمن الكتابات الجزائرية، يأتي كتاب المؤرخ يحيى بوعزيز، والذي عنونه بـــ "ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ حداد 1871م" من اهم المؤلفات التي تطرقت لموضوعنا هذا، ثم يليه ولنفس الكاتب عنوان "مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني وثورته عام 1871م"، والذي تطرق فيه، إلى إنتشار الثورة وتوسعها.

كما ساعدنا كتاب "جزائر الجزائريين– تاريخ الجزائر 1830–1954م"، لصاحبه محفوظ قداش، في التعرف على حالة الجزائريين بعد الغزو الفرنسي، إذ تطرق الكاتب لوضعية الجزائر أوضاع المجتمع الجزائري بعد ثورة 1871 ميلادي.

أما المراجع الأجنبية، فقد وجدنا المؤرخ الفرنسي، ــ شارل أندري جوليان، قد تطرق للموضوع في كتابه، "تاريخ الجزائر المعاصرة" في جزئيه، ففي المجلد الأول الغزو وبداية الاستعمار 1827–1871م، الذي تطرق إلى وضعية الجزائر والجزائريين الإقتصادية،

والإجتماعية وأهم ظروف ومراحل انطلاق ثورة المقراني، اما المجلد الثاني، الذي يغطي الفترة الممتدة من انتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير 1954م، فقد تطرق فيه إلى مراحل وظروف إنتشار ثورة المقراني في الجزائر.

أما مواطنه، أوليفي لوكور غرانميزون، فقد كتب "الاستعمار الإبادة وتأملات في الحرب والدولة الإستعمارية"، ذكر فيه القوانين والعقوبات الإستثنائية والجماعية المسلطة على المجتمع الجزائري بعد ثورة المقراني 1871م.

صعوبات:

كطبيعة أي بحث أكاديمي، فهو لا يخلو من الصعوبات الروتينية، ولعل أبرزها: وفرة المادة العلمية وتقارب المعلومات في أغلب المراجع وتناقض بعضها وصعوبة فرز المعلومات الصحيحة منها، وضعفنا في اللغة الفرنسية التي كتبت بها أغلب المصادر التي تضمنت موضوعنا.

الفصل الأول : الجذور التاريخية لعائلة المقراني وعلاقاتهم

المبحث الأول : عائلة المقراني

المبحث الثاني : مكانة أسرة المقراني بين الجزائريين

المبحث الثالث: علاقة أسرة المقراني بالإدارة الفرنسية

المبحث الأول: عائلة المقراني

الأصل والنسب:

لعائلة المقراني شجرة نسب تصل تفرعاتها بفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم،[1] يؤكد الرحالة الحسن الورثلاني على نسب الأسرة الشريف بقوله: <<وقد رأيت طبقات ابن فرحون أنه نص على شرفهم والله اعلم>>،[2] غير أن بعض المصادر تنسبها إلى أمراء قلعة بني حماد بجيل كايانا ويحددون عائلتين هما أولاد عبد السلام و أولاد قندوز تنتمي إليهما عائلة المقراني المحسوبة على الأجواد[3].

يفاخر آل مقران بانتمائهم إلى نسل فاطمة إبنه الرسول محمد، بينما تقول المرويات الشفهية إنهم ينتسبون إلى أمراء قلعة بني حماد بجبل كيانا، ففي القرن الحادي عشر الميلادي، وتحديدا خلال غزو قبائل بني هلال العربية للمنطقة، كان أمراء آل عياد الطبحي ينتمون إلى عشائر أولاد عبد السلام و أولاد قندوز، وهي تسميات إستمر آل المقراني يحملونها[4].

---

[1])ــ **العربي منور**، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، (دار المعرفة، د.ط، 2006)، ص218.

[2])ــ **جميلة معاشي**، الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10ه(16م) إلى 13ه (19م)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س)، ص53.

[1])–**الأجواد:** أهل القبائل والعروش الجزائرية، أسر وعائلات برزت بقياداتها وزعاماتها، إذ لعبت دورا قياديا داخلها، إما إجتماعيا، إقتصاديا، سياسيا أو دينيا، سواء خلال فترة الاتراك المتأخرة وخلال القرن التاسع عشر حتى عقدي القرن العشرين الأول والثاني...،

أنظر:

إبراهيم مهديد، "الأستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية: إشكالية الاندماج الإجتماعي"، مجلة إنسانيات، العدد 4، 1998م، ص.01.

[3])ــ العربي منور، المرجع السابق، ص218.

[4])ــ **لويس رين**، إنتفاضة المقراني سنة 1871م في الجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، (دار الرائد للكتاب، د.م.ن، ط3، 2013)، ص13.

ويبدو أن الأسرة تنحدر من أسرة بوزيد أشراف منطقة بلزمة، وهي بلدية في غرب باتنة حاليا، وقد جاء في كتاب، "العقد النضيد في نسب سيدي بوزيد"، لمؤلفه بوزيد بن الحاج بلقاسم البوزيدي: "أن جد الأسرة يعود إلى القرنين (6-7/12-13م)، وهو بوزيد بن علي بن صفوان بن مسار بن موسى بن عيسى بن عبد الله بن عيسى بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1].

ويضيف المخطوط أن بوزيد ترك أربعة أبناء، هم: علي، عبد الله، محمد، وأحمد، وذكر أن أبناء أحمد تفرقوا بشرق الجزائر، فمنهم فرقة بأرض القبائل، يدعون أولا عيسى وأخرى بجبل "ونوغة" ومنهم أولاد أحمد بن مقران ومنهم أولاد عنان، وفرقة أخرى استقرت بجبل باتنة[2].

جد أولاد مقران يعود إلى القرنين 6 أو 7 هجري/12 أو 13 ميلادي، وكان اسمه "بوزيد بن علي صفوان بن مسار بن موسى بن عيسى بن عبد الله بن عيسى بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب" رضي الله عنه، وكان لسيدي بوزيد أربعة أبناء وهم أحمد ومحمد وعبد الرحمن وعبد الله. وذُكر عن أبناء أحمد أنهم تفرقوا بشرق الجزائر، فمنهم فرقة بأرض القبائل يدعون أولاد عيسى، والأخرى بجبل نوغة، ومنهم أولاد أحمد بن مقران، ونفهم من هذا القول أن العائلة المقرانية ذات صلة بالعائلة الإدريسية بالمغرب[3].

---

[1])ــ جميلة معاشي، المرجع السابق، ص53.

[2])ــ المرجع نفسه، ص53-54.

[3])ــ مكاس مليكة، "قلعة بني عباس (إمارة المقرانيين) 1600/1500م دراسة تاريخية"، مجلة عصور، ع26-27، جويلية-ديسمبر 2015، ص148.

بينما آخرون ينسبون الجد الأكبر لعائلة المقراني إلى أصل مغربي شريف استقر في منطقة البيبان[1].

يتفق معظم المؤرخين أن نسب أسرة المقراني يعود إلى فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، ويذكرون أن أجدادها من قبائل عياض هاجروا إلى بلاد المغرب في القرن الحادي عشر الميلادي خلال الزحف الهلالي على الإقليم واستقروا بجبال قلعة بني حماد في المعاضيد شمال مدينة المسيلة، وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج. وارتبط تاريخهم هناك بالأمراء الحماديين[2].

إن تاريخ أسرة أولاد مقران يبدأ في أواخر القرن الخامس عشر أوائل القرن السادس عشر حسب ما ذكر المؤرخ الفرنسي فيرو (Marc ferro)حيث ارتبط تأسيس إمارة أولاد مقران بقلعة بني عباس بأسرة القاضي التي تنسب إلى الشيخ عمر بن القاضي الذي التجأ هو الآخر إلى جبال جرجرة في أواخر القرن الخامس عشر، قادما من المغرب الأقصى وهو ينحدر أيضا من الأشراف الأدارسة، حيث استطاع بنفوذه الديني أن يوحد سكان جرجرة، الذين مزقتهم الحروب والتطاحن، ويؤسس مملكة بجبل كوكو عرفت باسمه وأقام بها زاوية للتعليم فالتحق **سيدي عبد الرحمن جد أولاد مقران**[3] تاركا منطقة جبل عياض بالمعاضيد، وإنتقل إلى جهات البيبان، فاستقر أولا بقرية موقة، ثم بالشواريخ، ثم أخيرا بقلعة بني عباس شمال غرب سهل مجانة، داخل المنطقة الجبلية الغربية على الضفة اليمنى لواد الساحل[4].

---

[1])ــ **العربي منور**، المرجع السابق، ص218.

[2])ــ **بسام العسلي**، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، (دار النفائس، الجزائر، 2010)، ص119.

[3])ــ **لخضر بوصلبة**، "قيام إمارة أولاد مقران بقلعة بني عباس في مطلع القرن 16"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع:13، جانفي 2011م، ص57.

[4])ــ **بسام العسلي**، المرجع السابق، ص119.

وحسبما يذكر فيرو في حوالي سنة 1490 استقر الشيخ عبد الرحمن الذي جاء من المغرب الأقصى في قرية بني عباس عند أعالي جبال **بيبان الحديد** واستطاع أن يؤسس إمارة محلية متخذا من قرية بني عباس عاصمة لحكمه،[1] وعاش هناك حتى توفي سنة 1500 ميلادي، فخلفه إبنه أحمد الذي يلقب بالسلطان على المنطقة الواسعة بين واد الساحل والحضنة، وبعد وفاة أحمد خلفه إبنه عبد العزيز الذي اتخذ قرية–القلعة– عاصمة له وكون لنفسه نفوذا واسعا[2].

السلطان عبد العزيز الذي عرفت الإمارة في عهده أوج قوتها وعنفوانها، وهو من عاصر مجيء الأتراك إلى الجزائر في مطلع القرن السادس عشر، وهذا ما أشار إليه الورثلاني في رحلته حيث ذكر أنه عندما مرّ بمجانة كان يحكمها سلطان يدعى **محمد بن أحمد بن القندوز المقراني العباسي**، حفيد الشريف سيدي أحمد بن عبد الرحمن، الذي كان مرابطا خلال القرن التاسع هجري/ السادس عشر الميلادي، وكان له ولد وهو الذي شيد قلعة بني عباس وأسس المملكة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي[3].

تمتعت إمارة المقرانيين بالقوة وسعة النفوذ خلال عهد حكم عبد العزيز وأخيه أحمد أمقران، فمدت نفوذها إلى الهضاب العليا، وتحكمت في الطريق الواصل بين الجزائر وقسنطينة[4].

ومنهم من ينسبه– الجد الأكبر للمقرانيين– إلى الحفصيين الذين استقروا بقسنطينة وحكموها بعد ذلك، وكان منهم الأمير عبد العزيز الذي أقام إمارة بني عباس في حدود سنة 1510 ميلادي[5].

---

[1])ــ **لخضر بوطبة**، "موقف أسرة أولاد مقران من الإحتلال الفرنسي"، مجلة التاريخ المتوسطي، ع:01، ديسمبر 2019م، ص72.

[2])ــ **بسام العسلي**، المرجع السابق، ص120.

[3])ــ **لخضر بوطبة**، "موقف أسرة أولاد مقران من الاحتلال الفرنسي"، المرجع السابق، ص72.

[4])ــ **بسام العسلي**، مرجع سابق، ص.120.

[5])ــ **العربي منور**، مرجع سابق، ص.218.

وهناك رواية وهي الأقرب إلى الطرح من حيث النسب، يذكرها إبم المنطقة، المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز، مفادها أن أسرة المقراني تعود للحماديين الصنهاجيين، وأنّ إمارتهم التي كانت بقلعة ببني عباس (ولاية بجاية حاليا) تحكمها أسرة تابعة للحماديين الذين غادروا، قلعة بني حماد بالمسيلة، وانتقلوا إلى بجاية، عاصمتهم الجديدة، ثم خضعت الأسرة وقلعة بني عباس للحفصيين الذين كانوا ببجاية فيما بعد، التي بدورها تعد جزء من الإمارة الحفصية بقسنطينة، و قد حمل المقرانيون لواء المقاومة ضد الأتراك منذ أيام خير الدين، حيث فشل الجنود الاتراك في إخضاعها رغم كل المحاولات التي بذلوها، ورغم مقتل السلطان عبد العزيز في إحدى[1] المعارك إلا أن أخاه أحمد أمقران استطاع أن يحرز النصر على الأتراك، ويرغمهم على الانسحاب، ويطردهم حتى من إمارة جبل كوكو، ويفتك منهم الاعتراف بإمارته وسلطته[2].

قد تمتعت الأسرة بنفوذ وسلطة كبيرين سواء في عهد الإمارة في قلعة بني عباس أو عهد المشيخة بمنطقة مجانة (بلدية بولاية برج بوعريريج حاليا)، وقد حمل المقرانيون هذا اللقب نسبة إلى جدهم **أمقران ابن أحمد بن عبد الرحمان**. وكلمة أمقران هي كلمة أمازيغية تعني الكبير، أي كبير العائلة، أ القبيلة، أو القوم، وقد كان لأسرة أولاد مقران أو أيث مقران في أصلها، دورا سياسيا وعسكريا وإقتصاديا بارزا في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، حيث تعتبر من الأسر المحلية الكبيرة التي كان يعتمد عليها الحكام العثمانيون في حكمهم لإيالة الجزائر طوال فترة تواجدهم بها التي تربو عن الثلاثمائة وعشر سنوات[3].

---

[1])ــ يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر –ج2– الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م، ص ص38–39.

[2])ــ نفسه، ص39.

[3])ــ **لخضر بوطبة**، "موقف أسرة أولاد مقران من الاحتلال الفرنسي"، مرجع سابق، ص73.

والجدير بذكر كذلك عن عائلة المقراني أنها إنقسمت إلى عدة فروع، حسب ما تذكره المصادر والمراجع، فبوفاة جدهم أحمد أمقران، وظهرت عدة فروع متناحرة فيما بينها على السلطة والنفوذ، فكان من أهمها:

1. فرع أولاد الحاج:[1]
2. فرع أولاد عبد السلام.
3. فرع أولاد بورنان.
4. فرع أولاد بلقندوز.

واستمر ذلك حتى قام الفرنسيون بغزو البلاد[2].

المبحث الثاني: مكانة أسرة المقراني بين الجزائريين

تذكر المصادر أنّ إمارة بني مقران دخلت مرحلة الضعف نتيجة انقسام أبنائها على أنفسهم، ودخولهم إلى عدة حروب وحلقات متتالية من الاقتتال بين الإخوة الأشقاء، وبين أعضاء العائلة المنقسمة إلى عشائر متصارعة، وهي أولاد الحاج، أولاد عبد السلام، وأولاد بورنان، وأخيرا عشيرة أولاد قندوز[3].

غير نافع أن نتحدث هنا عن تاريخ تلك الصراعات بين عشائر عائلة المقراني من سنة 1785 إلى غاية 1830، بل نكتفي التذكير بجملة من المواقف الكبرى، التي ضلت ذكراها راسخة في عقول الجزائريين[4].

---

[1])ــ بسام العسلي، المرجع السابق، ص.120.
[2])ــ المرجع نفسه ، ص 120.
[3])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص24-25.
[4])ــ نفسه، ص24-25.

من ذلك، تذكر الكتابات التاريخية، أنه في سنة 1806م اتحد آل مقراني لوقت قياسي من أجل التصدي لسكان أولاد دراج، والمعاضيد وعياد وأولاد إبراهيم الذين ثاروا ملبين نداء بلحرش، الذي نصب معسكره بناحية مغريس قرب سطيف بعد هزيمته للباي عثمان باي قسنطينة، إلا أنّ تدخل آل المقراني، قد تم إنقاذ بايلك قسنطينة من خطر محدق[1].

وفي سنة 1809م، ارتكب الباي تشاكر خيانة عظمى وعن سابق إصرار، مجزرة في مجانة راح ضحيتها رؤساء عشيرة أولاد بورنان، الذين كانت لهم يد في ترقيته إلى باي، ومن ذاك اليوم لم يعد لها وجود، غير أن، من تبقى منهم على قيد الحياة، قد التحق بأولاد الحاج أو بأولاد قندوز[2].

لكن الوقت لم يتأخر ليحين دور أولاد قندوز في التقتيل من طرف الباي سنة 1819، وذلك بمساعدة بني عمومتهم الذين استقروا في جنوب برج بوعريريج، وهم أولاد عبد السلام، وأولاد الحاج بتحريض من الباي أحمد الميلي، لكن انضم الناجون إلى أولاد بورنان لمواجهة أبناء عمومتهم غير أنهم تلقوا هزيمة في 1824م بالغوميز[3].

وفي سنة 1825م تم تعيين الحاج أحمد بايا على قسنطينة، ومن هنا عاد الود والتفاهم بين العشيرتين، أولاد الحاج وأولاد عبد السلام،[4] وكان جل آل المقراني يظنون بأن هذا التعيين الذي لقي به الحاج أحمد سيكون وبشرة خير على أبناء الأسرة، لأن معظمهم كانت أمالهم على صلة القرابة التي تربطهم، ورغم هذه المكانة إلا أن هذا الأمر لم يمنع الحاج أحمد من إلقاء القبض على محمد عبد السلام

---

[1])ــ مولود قايد، المقراني، تر: سهيلة بربارة، (منشورات ميموني، الجزائر، 2013)، ص43-44.

[2])ــ لويس رين، المصدر السابق، ص ص25-26.

[3])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص45.

[4])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص26.

وبورنان وصلاح قندوز، الذي تم إطلاق صراح محمد عبد السلام بعد إصرار ابنته عيشوش زوجة أحمد باي[1].

في النهاية تم اصدار الباي للحكم على الإثنين الآخرين بالإعدام، إلا أن بورنان نفذ ولذ بالفرار، وإنضمت إليه مجموعة قندوز، من أجل القيام بمهاجمة حامية زمورة ولكن بدون جدوى، غير أنه كان عليهم أن يتفرقوا هربا من الباي، إلا أنهم أصبحوا يعيشون منبوذين إلى وقت سقوط أحمد باي[2].

أسند عبد الله بن بوزيد المقراني مهمة جمع الضرائب إلى محمد عبد السلام وعين ابن أخيه أحمد بن محمد بن بوزيد خليفة له، غير أنه استاء من الأمر لأنه كان يطمع في وظيفة محمد عبد السلام فأشتكى أمره للباي الذي عينه قائدا على الخليل. فوعده بن عبد الله بمنصب أفضل وهو الأمر الذي لم يتحقق بتاتا.

إن هذا التمييز بين أبناء العمومة خلق عداوة دامت إلى حين سقوط الأسرة[3].

رافق أحمد بن محمد عمه باي قسنطينة إلى الجزائر بعد أن كان يبحث ويختلق الأعذار للإبتعاد عنه، وحين عودتهم وبالضبط بالقرب من سور الغزلان، تعرض الباي لهجوم من طرف سكان التيطري[4]، فقاوم أحمد بن محمد العدو بكل قوة وشهامة، التي أثار بها إعجاب الباي، فأنسب هذا الأخير لاحمد مهمة جمع الضرائب، والتي كانت في السابق تابعة لابن عمه. فأشتكى محمد عبد السلام إلى

---

[1])ــ مولود قايد، مصدر سابق، ص46.

أحمد باي: ولد بقسنطينة سنة 1786، من فئة الكراغلة، كان يعد من الفرسان الشجعان خاض 18 سنة من الكفاح وافته المنية ب 1850 عن عمر يناهز 64 سنة أنظر:

أسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية،(دار المسك، الجزائر)، ص23.

[2])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص46.

[3])ــ مولود قايد، المرجع نفسه، ص47.

[4])ــ لويس رين، المصدر السابق، ص27.

يحيى آغا بمدينة الجزائر الذي كان يكن عداوة للحاج أحمد، فتوجه إلى مجانة لمهاجمته غير أنه لقي الهزيمة بفضل المساعدة قبيلة الحشم الذين دافعوا عنه بالسلاح[1].

وانطلاقا من هذه المعركة، أصبحت الحرب دائمة بين أبناء العم، إلا أنها لم تتوقف إلا بإعلان الجهاد ضد المسيحيين الذين حلو بالجزائر الذي دعى إليه حسين داي، فهب الجميع تلبية لنداء الداي مما نتج عنه ترك زعماء العائلات الكبرى خصوماتهم ومشاكلهم على جنب ليتسنى لهم القيام بواجبهم كمسلمين[2].

فكانت مشاركتهم مع الحسين داي صورة واضحة لتأكيدهم مدى قوتهم وتفوقهم أمام أعين الجميع[3].

وابتداءً من هذه السنة ظهر وبقوة اسمان تسابقا على قيادة العائلة وهما الحاج محمد عبد السلام وأحمد المقراني الذي عينه باي قسنطينة على رأس مجانة[4].

المبحث الثالث: علاقة أسرة المقراني بالإدارة الفرنسية

كانت عائلة المقرانيين قبيل الغزو الفرنسي تعاني التفكك بين فروع العائلة من جهة، وبصراعها مع الأتراك من جهة أخرى، خاصة في بايلك قسنطينة، فقد كان للتدخل المتكرر لبايات قسنطينة في شؤون بني عباس الداخلية الأثر في اشتداد الصراع بين زعمائها على الرغم من

---

[1])ــ **لويس رين**، المصدر السابق، ص27.

يحيى آغا: قائد جيش الإيالة الجزائرية زمن الداي حسين، كان أحسن الرجال عقلا معرفة ووقعت بينه وبين الداي وحشة ساهم فيها الباي أحمد. أنظر:

كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية، (منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020)، ص181.

[2])ــ **مولود قايد**، المرجع السابق، ص47.

[3])ــ **لويس رين**، المصدر السابق، ص27.

[4])ــ **الصديق تاوتي**، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، (دار الأمة، الجزائر، 2007)، ص47.

المصاهرة.[1] بين أحمد باي الذي تصاهر مع محمد عبد السلام بزواجه من إبنته عيشوش وكذلك العديد من الأسر والقبائل العربية[2] إلا أن فرحتهم بالمصاهرة لم تدم طويلا، إذ أن أول عمل قام به أحمد باي، هو إلقاء القبض على ثلاثة شيوخ من الأسرة المقرانية، من الذين رأى فيهم أنهم مصدر الاضطرابات والفوضى والفتن التي كانت تشهدها المنطقة، ومن هؤلاء الموقوفين صهره محمد عبد السلام[3]، الذي لم يطلق سراحه، إلا بعد الهجوم الفرنسي الثاني على مدينة قسنطينة 1837، الامر الذي استغله ابن عبد السلام للفرار والإلتحاق بمجانة، ليصبح قائدا عليها، في الوقت الذي انشغل فيه أحمد المقراني بحروب التصفية إلى جانب أحمد باي[4].

بعد التوقيع على معاهدة تافنة سنة 1837 بين الأمير عبد القادر وبيجو، تفرغ الأمير إلى تنظيم دولته بتقسيمها إداريا، ووضع على كل منطقة منها خليفة، وفي ظل هذا التنظيم والتنصيب للخلفاء، حظر الأمير إلى منطقة سور الغزلان، وما إن علم به الخصمان، محمد عبد السلام وأحمد المقراني، ذهبوا للقائه، وأخذهم بعض الهدايا معهم تليق بمقام الزائر، وعرضا عليه خدماتهما، طمعا منهما في منصب الخليفة على مجانة، وقد تحقق ذلك لمحمد بن عبد السلام، لأنه صاحب السلطة على أولاد

---

[1])ــ **يحيى بوعزيز**، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871م، ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني وثورته عام 1871م، (عالم المعرفة، الجزائر، 2009)، ص48.

[2])ــ **أبو القاسم سعد الله**، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، (الشركة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، ط3،د س ن)، . ص133.

[3])ــ **لخضر بوطبة**، علاقة الأمير عبد القادر بالأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري، أسرة أولاد مقران نموذجا، المرجع السابق، ص179.

[4])ــ **يحيى بوعزيز**، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص49.

بيجو: ولد بـــ Limages في 15 أكتوبر 1784م، صار نائبا عن مقاطعة la Dordogne من 5 جويلية 1831م، وحاكما عاما للجزائريين بين 29 ديسمبر 1840م، توفي في 10 جوان 1849م أنظر إلى: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية، ص64.

مقران، ولأن أحمد المقراني كان صديق الحاج أحمد باي الذي يعتبر هو الآخر العدو اللدود للأمير عبد القادر،[1] كما انضم إلى آل عبد السلام أولاد قندوز وحصلوا على مناصب قيادية في الحضنة[2].

لم يتقبل أحمد المقراني أن يكون خاضعا لسلطة ابن عمه، فحاول الإطاحة به فلم يفلح، وهذا لكون عبد السلام، كان مدعوما من قبل الحشم[1]، وكذا من طرف المرابطين الذين ترتبط مصالحهم بالأمير عبد القادر. إنّ الخيار الذي اعتمده الأمير جعل الوضع في بني عباس لا يمكن التحكم فيه بين أبناء العم، ففي يوم من الأيام تمكن عبد السلام بالإيقاع بأحمد المقراني فأسره، واكتفى بنفيه إلى الحضنة وأجبره على عدم العودة إلى مجانة.

وإنطلاقا من كل ما يمر به أحمد المقراني قرر تسليم نفسه للسلطات الفرنسية. فأستغلته فرنسا لصالحها في جويلية 1838م[3].

فقربه الماريشال فالي من السلطات الفرنسية ومنحه لقب خليفة على منطقة مجانة، وتم تنصيبه رسميا في 24 أكتوبر 1838 وفقا لما جاء في المرسوم المؤرخ في 30 سبتمبر 1838م، ويعتبر هذا المرسوم عبارة عن مرحلة جديدة تربط الفرنسيين بالعائلات القسنطينية، حيث نص هذا المرسوم على أن يكون الخليفة أحمد المقراني يحكم منطقته بنفس الشروط التي كانت مع فترة العثمانيين، وأن يكون

---

[1])ــ **لخضر بوطبة**، "موقف أسرة أولاد مقران من الاحتلال الفرنسي"، المرجع السابق، ص77-78.

[2])ــ **مولود قايد**، المرجع السابق، ص53.

[3])ــ **لويس رين**، المصدر السابق، ص37-38.

[1])- **الحشم**: هم فرقة خاصة ظهرت في تاهرت، منذ عهد الإمام عبد الرحمان حاكم الدولة الرستمية، فكانت حشمة، وكانت جزء من جند السلطان وهي بمثابة ما يعرف اليوم بالقوات الخاصة أو الحرس الجمهوري وتشتهر باسم هاشم وهي إحدى بلديات ولاية معسكر في الوقت الحالي، أنظر:

لخضر بوطبة، قيام إمارة أولاد مقران بقلعة بني عباس في مطلع القرن 16م، المرجع السابق، ص18.

إتصالا مباشرا مع السلطات الفرنسية في المقاطعة، وأن يدفع مقدار ثلث الضريبة المحصل عليها للسلطات الفرنسية[1].

وفور تنصيبه بدأ في أداء مهمته، وتنفيذ السياسة الفرنسية، إلا أنه لم يتمكن من إتمام إلتحاقه بمكان عمله مجانة، إلا بعد مرور سنة على تنصيبه، وهذا الأمر راجع إلى استمرار سيطرة، محمد عبد السلام المقراني، خليفة الأمير عبد القادر على المنطقة[2].

كانت معظم العائلات التي تعاملت مع الإدارة الفرنسية ترغب في الحفاظ على تلك المكانة الفعلية التي اكتسبتها منذ الوجود العثماني بالجزائر، من جاه ونسب وشرف وشهرة، إذ تمتعت هذه العائلات بصلاحيات واسعة فيما سبق، فقد كانت كلمتها تؤخذ بعين الاعتبار في كثير من النزاعات، كما استطاعت أن تمتلك الحق في جمع الضرائب وإقامة الحدود لمواطنها، ولعل هذا هو ما جعل تلك العائلات تحاول التشبث بتلك الأمجاد، وربما، ما كانت لتعيش دون تلك السلطة التي اعتقدت مع مرور الزمن أنها جزء منها[3].

لم تكن الإدارة الاستعمارية بغافلة عما يجري في نفوس زعماء العائلات، بل عملت على الإستفادة من هذا الوضع وبدأ القادة الفرنسيون يوظفون قادة تلك العائلات في وظائف تعددت تسمياتها من خليفة وباشاغا وآغا وقايد و شيخ، ولكنها كانت ترمي ورائها إلى هدف واحد، فالذي يتولى هذه المناصب مهما اختلفت تسمياتها، لا يعدو أن يكون وسيطا ومنفذا للأوامر الصادرة إليه، من السلطات

---

[1])ــ محمدي محمد، ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871م ثورة للمال والمآل، المجلة المغاربية للمخطوطات، م17، ع01، 2021م، ص318.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، ص51.

[3])ــ مختار هواري، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، مذكرة منشورة، 2008-2009، ص67.

العليا الفرنسية، وبذلك تحكم أقل ضابط فرنسي في مكتب ما، بعدد من القياد والآغاوات والشيوخ والمرابطين، وهو الأمر الذي جعل من تلك العائلات، تبدأ في التحسر على العز والسؤدد الذي كان على أيام العهد العثماني[1].

لقد أدرك الساسة الفرنسيون أهمية المناصب القيادية لدى زعماء تلك العائلات فوظفوها بكثير من الحيلة والمكر تبعا للظروف التي كانت تمر بها المقاومة الوطنية من جهة، ووضعية التوسع الاستعماري من جهة ثانية[2].

كانت قناعة الفرنسيين أن هذه العائلات لا تؤمن بقضية وليس لها هدف غير تحقيق مآرب عائلية أو شخصية لقائدها، فالذي يتخلى عن أمته لا يتوان في مراوغة كل من يتعامل معه[3].

وفي هذا الصدد يقول عثمان بن حمدان خوجة في كتابه المرآة: <<إن كل من يداهن الحكومة الفرنسية ويزعم أنه يدلها على وسائل تذليل تلك المصاعب كلها ليس إلا منارا يريد أن يغتني على حساب الأهالي وعلى حساب فرنسا نفسها>>.

لقد ظلت السلطات الفرنسية تشك في ولاء قادة العائلات ولا تأمن جانبهم، فوضعتهم تحت رقابة دائمة من طرف ضباط المكاتب العربية[4].

وعلى ما يبدو أن هناك تناقضات كبيرة في تعامل الإدارة الاستعمارية مع الأهالي الجزائريين، لقد كانت القيادات الفرنسية تطلب من القايد أن يكون خادما وسيدا، خادما متحمسا سهل الانقياد منضبطا ومطيعا وفيا لأجلها، وفي الوقت نفسه عليه أن يلقي الإقدام ولا يظهر ضعف أمام الأوساط الأهلية[1],

---

[1])ــ المرجع نفسه، ص67.

[2])ــ **مختار هواري**، المرجع السابق ، ص67.

[3])ــ نفسه، ص68.

[4])ــ **حمدان بن عثمان خوجة**، المرآة، تق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، ص272.

وما يؤكد هذا الرأي أن لويس رين أورد في كتابه: تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، مايلي:

"أن الجنرال أونجرود بتاريخ 15 ديسمبر 1870م توجه إلى برج بوعريريج للتحادث مع الباشا آغا المقراني، الذي كانت كلمة أونجرود مسموعة لديه"[2].

وهذا مقتطف من الحديث الذي دار بين الجنرال أنجرود والباشا آغا محمد المقراني حول محاولة الجنرال اقناع الباشا آغا للعدول عن تخوفاته من نظام الحكم المدني: <<هون عليك، لا تتهيب كثيرا من الأفكار التي يمكن أن تصدر عمن سيأتون إلى السلطة، أؤكد لك أنهم عندما يباشرون القضايا الشائكة سوف يغيرون نظرتهم إلى الأمور، وتأكد بأن حاكم الجزائر سواء أكان من المدنيين أم العسكريين، سوف يرغب في التعامل مع فئة الأهالي التي تتمتع بنفوذ حقيقي لدى مرؤوسيهم. ولهذا، فسوف تحتفظون بمكانتكم أنتم وذويكم طالما بقيتم أوفياء لفرنسا. أنظروا على اللهجة السلطوية والمتعجرفة التي خاطب بها المحافظ فوق العادة سكان قسنطينة، فهل تلمسون أدنى فرق بينها وبين ما كان يكتبه في الصحف من قبل؟>>[3]، كان رد الباشا آغا، ما سبق أن صرح به مرارا: <<إذا ما قام نظام الحكم هذا فلن أعلن الثورة، بل سأغادر رفقة عائلتي إلى تونس أو إلى بلد آخر>>. وقد أجمع آل مقران كلهم على الرأي نفسهم مثل الباشا آغا: <<نحن نعلم جيدا أن نظام الحكم المدني سوف يستعين بنا ولكننا لن نخدمه أبدا>>[4].

مما سبق نطرح السؤال الآتي: من هو الباشا آغا محمد المقراني؟ ما طبيعة العلاقة القائمة بين أسرة محمد المقراني والإدارة الفرنسية؟

---

[1])ــ مختار هواري، مرجع سابق، ص70.

[2])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص134.

[3])ــ المصدر نفسه، ص 134

[4])ــ المرجع نفسه، ص135.

للإجابة على هذه التساؤلات وجب معرفة ما هي علاقة والد محمد المقراني، أحمد الحاج المقراني بالإدارة الفرنسية.

علاقة أحمد الحاج المقراني و ابنه محمد المقراني بالإدارة الفرنسية كان أحمد الحاج المقراني يتمتع بسلطة تفوق دون أدنى شك سلطة غيره من كبار القادة الجزائريين، إذ كان قد قدم دعمه للمارشال فالي أثناء مروره بأبواب الحديد، ذلك المرور هو الذي جعله يحمل صفة خليفة منطقة مجانة[1].

إذ كانت من بين الوظائف التي أنشئت خلال فترة الأربعينيات-أربعينيات القرن التاسع عشر-، وقد أحصاها أحد الكتاب، فوجدها قد بلغت عددا قياسيا، موزعة كمايلي:

- الخليفة: وهو أعلى منصب في السلم المخزني أو البيروقراطي، وجد 09 خلفاء.
- الباشا آغوات، 05 مناصب.
- آغا: وهو قائد القياد، 59 منصب.
- القياد، 85 منصب.
- الشيوخ، لم يذكر عدد الشيوخ وهم بدون شك كانوا أكثر من رقم القياد الأخير[2].

كان هؤلاء الموظفون الجزائريون يمارسون سلطاتهم بشيء من القوة والإستقلال ويتمتعون بالثروة والجاه، ولعل ذلك هو ما أطمعهم في قبول المسؤولية من أعدائهم، وكان ذلك العصر الذهبي، إذ

---

[1])ــ **شارل أندري جوليان**، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، تر: جمال فاطمي وآخرون، (دار الأمة، د.ط، 2013)، ص778.

[2])ــ **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م، ج1، (دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1992)، ص379.

صح التعبير للأرستقراطية[1] الجزائرية في عهد الإستعمار وهو نفس العصر الذي شهد تدهور البرجوازية –أغنياء المدن– لكن منذ 1850ميلادي، أخذت الزعامات تتضاءل وتتفتت إلى أن تصبح في الثمانينات أشباحا فقط لا تأثير لها ولا قوة[2].

وبعد أن تم تمكين أحمد الحاج المقراني من ممارسة حقوقه الملكية على إقليمه –مجانة– في مقابل النفوذ الذي يكان يمارسه في صالح فرنسا،[3] لقد كانت الإدارة الاستعمارية في حاجة إلى تلك الأرستقراطية الأهلية، فمكنت لها في الأرض وإعترفت لها ببعض الحقوق وتغاضت عن بعض العيوب ما دامت تقوم بالمهمة الموكلة إليها، وهي كبح المقاومة وتهدئة البلاد، لكن ذلك لم يدم طويلا، فقد أظهر تقدم العدو في الخمسينات نحو جرجرة والجنوب والتوغل في الأوراس والمناطق الداخلية التي كانت من قبل محرمة عليه، أظهر ذلك مدى عنف الوسائل ومدى نوايا العدو في السيطرة والقهر[4].

عمدت السلطة العسكرية تماشيا مع التطور الذي كان يحققه، إلى التقليل من صلاحياته كقائد، وذلك بتقليصها من دور الحليف إلى دور الموظف السامي التابع لوصاية القائد العسكري للدائرة 15 أفريل 1845م، ومن ثم كانت كل سنة تأتي بتقليص جديد في الصلاحيات الذي كان الخليفة يقابله بكبح إندفاعه، واستغلت المكاتب العربية وفاته –الحاج أحمد المقراني– أفريل 1853م، لكي تعوض[5] وظائف الخليفة بوظائف الباشا آغا التي أسندت إلى ثالث أبنائه[6].

---

[1])ــ المرجع نفسه، ص379.

[2])ــ نفسه، ص379.

[3])ــ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص778.

[4])ــ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص380.

[5])ــ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص778.

[6])ــ المرجع نفسه، ص778.

الفرق بين الخليفة والباشا آغا:

الخليفة:

يتم تعيين الخلفاء باسم الملك الفرنسي، وذلك بعد إقتراح وتوصية وتزكية من قائد المقاطعة، يصرف للخدمة والمهام الخاصة به من طرف الحاكم العام، ومدة خدمته غير محدودة. له أجرة ثابتة مدفوعة من قبل الدولة الفرنسية تصل إلى 120000 فرنك سنويا، لكن في حال إرتكابه خطأ ما يتعلق بمهامه يعزل مباشرة، يقوم بتطبيق الأوامر الفرنسية على أتم وجه وإلا فإن مهامه تعلق من طرف قائد القسمة، ويحال مباشرة إلى الحاكم العام لتحقيق معه، ضف إلى ذلك توضع تحت تصرفه مجموعة من الأغوات والقايد (قوة عسكرية نظامية)، وهي الأخرى مدفوعة الأجر من فرنسا، أوكلت إليها مهمة تقديم تقارير إلى الإدارة الاستعمارية حول القرارات وإقتراح القيادات المحلية وحتى القضاة[1].

الباشا آغا:

كما يوفر الباشا-آغا للسلطات الفرنسية البيانات الضرورية، لا يمارس أي دور مستقل يتلقى الأوامر من القائد الفرنسي ويتصرف وفق الأوامر العليا، كما لا يستطيع التصرف بمحض إرادته كالمبادرة بأية غارة على القبائل الجزائرية إلا في وقت الإنتفاضات والثورات، ومن مهامه أيضا:

- إستقبال ونقل مقترحات الأغا، بخصوص تعيين القايد إلى السلطة الاستعمارية.
- تقديم إقتراحات لتعيين الأغوات، وليس له الحق أو صلاحيات في إلغاء تعيين القايد أو الأغا بمنطقته، ولكن له صلاحيات في تعليق مهامهما.
- إستقبال الجواسيس وأعوان الإحتلال، وإكرامهم.

[1])ــ **بوحوص شهيناز**، "دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871م"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، م:7، ع:02، ديسمبر 2021، ص95.

- متابعة الفارين أو المجرمين أو أي فرد متابع من العدالة الفرنسية[1].
- إقامة علاقات خاصة التجسس مع أفراد القبيلة المعادية للمحتل الفرنسي.
- بيع وشراء الأسلحة النارية وبارود الصيد أو الحرب، وذخائر دون ترخيص.
- نهب الأملاك المنقولة وغير المنقولة.
- مراجعة الغرامات المالية التي تفرض من الأغا أو القايد، وله صلاحيات مضاعفتها.
- جمع الغرامات ووضعها في الخزينة المركزية.
- الإشراف على تحصيل الضرائب من خلال إعطاء الأوامر للأغوات لتحصيلها.
- تقديم إقتراحات بخصوص تعيين القضاة من خلال تزكية يؤكد فيها على قدرة ومستوى المترشحين[2].
- له حق فرض عقوبة لا تتجاوز 100 فرنك، وله حق الإحتفاظ بثلاثة أعشار (10/3) من مبلغ العقوبة، كما له حق البرنوس، وكانت هذه العقوبة التي فرضت على المسلمين الجزائريين اللذين تثبت أنهم مجرمين أو جواسيس أو أعداء، أو أقاموا العلاقات مع القبائل الثائرة، أو شراء الأسلحة والبارود دون رخصة.

- تحصيل الغرامات والضرائب وتوزيعها بعد القيام بالدعاية تحت إشراف وحماية السلطات الفرنسية[3].

وكان الباشا–آغا يكلف الأغا بالمهام التالية:

---

[1])ــ بوحوص شهيناز، مرجع سابق ، ص ص95–96.

[2])ــ المرجع نفسه، ص96.

[3])ــ المرجع السابق، ص96.

- إحصاء الحبوب المزروعة في الآغاليك بما ساعد على توزيع العشور.
- إحصاء المواشي بكل أنواعها في الدواوير بما يساعد على تحديد الأرقام الخاصة بالزكاة، أو الضريبة على المواشي لأجل رصد الثورة المتعلقة بالقيادات والدواوير.
- مراقبة عمل بيت المال والقضاة على مستوى الآغاليك[1].

كان النقيب دارجانDargent، الذي لاحظ ذكاء الفتى محمد وخفته، قد قام بمراقبة تعليمه أملا في جعله مساعدا منضبطا في المكاتب العربية،[2] تذكر الروايات التاريخية أن محمد المقراني ولد ما بين 1810-1820 بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة، وفي سنة 1853 توفي والده وعينت السلطات الاستعمارية محمد المقراني باشاغا على مجانة،[3] وكان يبدوا

---

[1])ــ نفسه، ص96-97.

[2])ــ **شارل أندري جوليان**، مرجع سابق، ص778.

المكاتب العربية: "بيروأراب" اعتمد الفرنسيون على المكاتب العربية في إدارة الأرياف، والتي كان يرأس كل منها ضابط فرنسي، أنظر:

أبو القاسم سعد الله، ج2،مرجع سابق،ص.380.

ولقد لعبت المكاتب العربية دورا بارزا ورئيسيا في تسهيل السياسة الاستعمارية الفرنسية، فإلى جانب متابعة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها القياد الجزائريون، هناك مراقبة مستمرة في تطبيق القانون الفرنسي على الجزائريين على اعتبار أن مواده إلزامية لكل الجزائريين وهذا ما زاد من قوة هذه المكاتب وتوسيع نفوذها على الوضع الداخلي، حيث اتخاذ القرارات محليا من صلاحيات مسؤولي هذه المكاتب وحتى النظر في المسائل الشرعية للمسلمين الجزائريين الدينية منها والقضائية أصبح من اختصاص هذه المكاتب كذلك، ولم تقتصر مهمة المكاتب العربية في تسيير الحياة العادية للسكان الجزائريين فحسب إنما كانت الوسيلة الناجحة في تطبيق سياسة الاحتلال الشامل حيث سهلت كثيرا مهمة الجيش الفرنسي وجنبته خسائر كثيرة بتقديمها المعلمات المفصلة والدقيقة عن القبائل والعشائر ورؤسائهم ونمط حياتهم وعددهم ومناطق تنقلاتهم إلى جانب إحصاء الأراضي، ومناطق تواجد المياه لأنها ضرورية لتحركات الجيش، إلى جانب القيام بعمليات جمع الضرائب والإشراف على كل أمور الأهالي، أنظر:

بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، (دار الحكمة، الجزائر، دط، 2010)، ص95.

[3])ــ **آسيا تميم**، مرجع سابق، ص48.

ان الباشا آغا الجديد يلبي فعلا رغبات معلميه، فقد كانت تجتمع فيه صفة النباهة والتحكم في الذات وكانت علاقته بالفرنسيين تطبعها المجاملة الصحيحة[1]

ولقد جلب له ذلك نجاحا في حفلات الاستقبال التي كان ينظمها الإمبراطور في كومبياني، Compiegne، ومع ذلك فإنه كان يعرف كيف يخفي خيبات أمله وضغائنه فإنه كان يكابدها بصبر شديد[2].

لقد أنشئت وظيفة الباشا آغا خصيصا له، وتمنى أن يكون له نفس نفوذ أبيه بفضل اللقب الذي ناله –الخليفة أحمد الحاج المقراني– وما ينجر عنه من إمتيازات عديدة، كانت خيبة –محمد المقراني– شديدة، غير أنه كرجل سياسي ومثقف كتم ما في صدره من غضاضة ولم يظهر بل واصل في بداية الأمر إظهار الحماس والإرادة الحسنة، وكان يصرح أحيانا، بنوع من المرارة، أنه يطمح من خلال ما تحصل عليه من ألقاب شرفية لأن يتبوأ ذات يوم مكانة والده،[3] وكان الدكتور فيتال vitalالذي عرفه في المجلس العام بقسنطينة يعتبره مخادعا من حثالة المخادعين، صاحب الابتسامة الزائفة، والنظرة الحاقدة، الذي يعرف كيف يضمر حقده طالما كانت له في ذلك مصلحة،[4] وبما أن صديقه الحميم درجان قد تمت ترقيته على التوالي إلى رتبة قائد كتيبة ثم مقدم، وإحتفظ بمنصب القائد الأعلى لدائرة برج بوعريريج، فكانت الأمور تسير على ما يرام بالنسبة للباشا آغا الذي شعر برفعة مقامه وبالثقة التي وضعت فيه ولهذا بذل جهده ليكون جديرا بتلك الثقة[5].

---

[1])ــ شارل آندري جوليان، مرجع سابق، ص778.

[2])ــ المرجع سابق، ص778.

[3])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص62.

[4])ــ شارل آندري جوليان، مرجع سابق، ص778.

[5])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص62.

أما السلطة العسكرية التي قامت بتوظيف مساعدته لا سيما عندما كان لابد لها من الانتفاص من محاولة الحكومة المدنية لشاسلولوبا عندما شعرت بقوتها، وذلك بنية تدجينه على غرار غيره من القادة الكبار[1].

لقد اعتبر الباشا آغا الجديد تنزيل رتبه بمثابة مساس خطير بسمعته،[2] وما فتى آل المقراني المقيمين بمجانة يرون سلطتهم تتضاءل، لقد تعرض الباشا آغا محمد المقراني إلى مجموعة من الإهانات،[3] وتوالت الإجراءات الأكثر إذلالا بصورة ثابتة ومتواترة كانت تجسد سياسة معينة،[4] ومن جملة الإجراءات، التي اعتبرت إهانات في حق الباشا آغا مايلي:

تنصيب ضابط في برج تازمالت سنة 1855م،[5]وقد إختلف في هذه الأخيرة هناك من يقول 1855م وهناك من يقول 1857م، وفي هذا الصدد يقول "لويس رين": <<... في منتصف سنة 1857 تعرضت علاقة الباشا آغا الحسنة إزاءنا لإمتحان عسير، من خلال التدابير التي إتخذناها وكانت تمثل في نظرنا مراحل هامة في مسار التطور، غير أنها جرحت كبرياءه وأثارت سخطه، ... قمنا بتنصيب أحد الضباط في برج تازمالت، الذي شيد من طرف القايد لخضر المقراني، لكن الباشا آغا إعتبر تعيين ذلك الضابط دليلا على إرتيابنا في نواياه وإجراءً رقابيا إزاءه شخصيا وإزاء أحد إخوته الذي كان يبدوا أكثر ولاء لفرنسا...>>[6].

---

[1])ــ شارل آندري جوليان، مرجع سابق، ص779.

[2]) شارل آندري جوليان، مرجع سابق ، ص779.

[3])ــ **محفوظ قداش**، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954م، تر: محمد المعراجي، (منشورات ANEP، د.ط، 2008)، ص212.

[4])ــ **شارل آندري جوليان**، مرجع سابق، ص779.

[5])ــ **محفوظ قداش**، مرجع سابق، ص212.

[6])ــ **لويس رين**، المرجع السابق، ص63.

فقدان الموارد الضريبة التقليدية في 1858م،[1]<<... ألزمنا الباشا آغا على دفع حصيلة الغرامات للخزينة وهي الغرامات التي كان يفرضها رؤساء الأهالي تحت إمرته، وكان آل المقراني حتى ذلك الحين يقبضونها لحسابهم بمقتضى إمتياز خاص بهم، إذ صدر قرار في 07 ديسمبر 1857م نص على دفع 10/7 من حصيلة الغرامات للخزينة مهما كان نوعها، وقد إغتنمنا فرصة هذا الإصلاح لوضع حد للإمتيازات المبالغ فيها للخليفة وولده منذ ثلاثة عشرة سنة...>>[2].

وحرمان آل المقراني من الموارد الضريبية، التي إعتادوا جبايتها،[3]<<في سنة 1858م قررنا إحلال دفع الضريبة عينا بدل تسديدها نقدا، تلك التي كانت تمثل دخلا معتبرا لآل المقراني الذين يتولون جبايتها، بينما كانت الضرائب العادية تعد في كشوف فردية وفقا للنصيب المقرر من المزروعات والماشية>>[4].

فرض رسوم غير مستعملة ونادرة على قبائل كانت معفاة من دفعها في السابق،[5]<<... في السادس من أفريل 1858م، وصل الأمر المتعلق بدفع ضريبة العشر والزكاة إلى قبيلة الحشم الواقعة تحت إمرة عائلة المقراني، التي كانت معفاة على الدوام من دفع الإتاوات ومن أعمال السخرة، كان آل المقراني أنفسهم مقيدين، على غرار القياد الآخرين بالإلتزام بالقاعدة العامة، وبذلك وضعنا كشفا بالضريبة...>>[6].

---

[1])ــ **محفوظ قداش**، مرجع سابق، ص212.

[2]) **لويس رين**، الرجع السابق، ص212.

[3])ــ **شارل آندري جوليان**، مرجع سابق، ص779.

[4])ــ **لويس رين**، المرجع السابق، ص64.

[5])ــ **شارل آندري جوليان**، المرجع السابق، ص779.

[6])ــ **لويس رين**، المرجع السابق، ص64.

التويزات أو ثيويزي في القبائلية،: أخذ مفهوم التويزة عدة مفاهيم قبل أن يصل إل معناه الحالي، فقد سميت بالنوبة، الجماعة وانفلاس فلو أخذنا مفهوم انفلاس لوجدناه يشير إلى هيئة تمارس مختلف النشاطات الإدارية والسياسية وحتى

وإلغاء "التويزات" التي كانت تنظم لصالحه –الباشا آغا محمد المقراني–،[1] إلغاء أعمال السخرة التي يستفدونها والتي صرح بشأنها المقراني <<أنها تحزنه وتهينه>>، وتعويض وكلائه بقياد وشيوخ يتبعون وصاية القائد السامي،[2] وتقليص عدد من الفرسان المرتبطين بقياده.[3]<<... قررنا التخلي تدريجيا عن الوكلاء، وكانوا شبه، موظفين لدى الباشا آغا، ولم تكن لهم صفة رسمية، ...لقد تقرر تعويضهم بالقياد أو الشيوخ المعينين بصفة رسمية، والذين يتم إنتقاؤهم بعناية من بين المقيمين في القبيلة، وكانوا مسؤولين أمام القائد الأعلى مباشرة...>>[4].

كان محمد المقراني <<فخورا وسريع الانفعال>> حسبما اعترف بذلك الجنرال لالمان وكان لا يطيق تحمل الإهانات إلا على مضض، وقد تمت مصادرة قرابة 5000 هكتار من الأراضي التي كانت تنتفع منها عائلته منذ عشرين سنة خلت في برج بوعريريج وإلحاقها بالبلدية الجديدة عن طريق التخصيص[5].

تسلم المقراني توبيخا رسميا،[6] في 1864م أبدى تحفظاته في قسنطينة بشأن تعرض صديقه، بوعكاز شيخ قبائل فرجيوة، للحبس في القصبة، وعلى إثرها تلقى توبيخا علنيا شديد اللهجة من عند

القضائية وكانت تقوم بمختلف أعمال الحرث والزرع وإضافة أعمال البناء وإقامة الأعراس إكرام الضيوف وحتى في الحروب أثناء الاستعمار، لكن هذا الأخير عمل على تحويل هذا العمل إلى نظام السخرة، فأصبح الناس يعملون مجانا، وتكثر التويزة في الريف الذي هو فضاء اجتماعي صغيرة الحجم تتميز على المدينة بخصائصه– القرابة بين الأفراد، النشاط الفلاحي، السلطة العرفية– التي تمهد الطريق لقيام مثل هذه الممارسات، أنظر:

زيزي سهام، التويزة وأبعادها الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية– دراسة سوسيو أنثرولوجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مذكرة غير منشورة، 2011–2012م، ص32.

[1])ـــ **محفوظ قداش**، مرجع سابق، ص212.

[2])ـــ **شارل آندري جوليان**، مرجع سابق، ص779.

[3])ـــ **محفوظ قداش**، مرجع سابق، ص212.

[4])ـــ **لويس رين**، المرجع السابق، ص64.

[5])ـــ **شارل آندري جوليان**، مرجع سابق، ص779.

[6])ـــ **محفوظ قداش**، مرجع سابق، ص212.

الجنرال ديفو إلى درجة أنه إعتزل الناس مدة يومين، ولم يره حتى أهله المقربون،[1] وفي سنة 1867م إقترض 350,000 فرنك قصد مساعدة الفلاحين ضحايا المجاعة الكبرى، فالإدارة التي ضمنت القرض لم تفي بعهدها وفي 1870م، تحتم على الباشا آغا أن يرهن كل ممتلكاته[2].

وفي سنة 1870م، قد تعرض إلى وضع تحت الرقابة، ليس تحت إمرة عقيد في الجيش بل كان تحت إشراف مجرد نقيب، كان الضباط يعتبرون الباشا آغا من المقربين المفضلين لديهم طالما تقيد بالحدود التي رسموها له، ولم يكن هذا المزج بين السلطة والإعتبار نابعا من تصوراتهم السياسية فحسب بل كان نابعا من مزاجهم[3].

[1])ــ شارل آندري جوليان، مرجع سابق، ص779.

[2])ــ محفوظ قداش، مرجع سابق، ص212

المجاعة الكبرى: سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الفصل الثاني، المبحث الأول المعنون ب: دوافع وظروف قيام ثورة المقراني.

[3])ــ شارل آندري جوليان، مرجع سابق، ص779-780.

الفصل الثاني: ثورة محمد المقراني 14 مارس إلى 05 ماي 1871

المبحث الأول دوافع وظروف قيام ثورة المقراني.

المبحث الثاني إنتشار ثورة المقراني من 14مارس الى 5ماي 1871.

المبحث الثالث نهاية ثورة المقراني.

المبحث الأول: دوافع وظروف قيام ثورة المقراني

الظروف والدوافع السياسية:

إن طبيعة الوضع السياسي وتغيير نظام الحكم في فرنسا وتأثيرات وإنعكاسات ذلك على الوضع بالجزائر، إنما يهمنا من الوضع الفرنسي الداخلي ما إنعكس من جرائه على الجزائر المستعمرة وأوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

مرت فرنسا نفسها بعدة أنواع من نظام الحكم شملت العودة إلى الملكية من 1815 إلى 1848م والجمهورية الثانية 1848-1852م والإمبراطورية الثانية من 1852 إلى 1870م والجمهورية الثالثة 1871-1940م،[1] وإن ما يهمنا هو وضع الجزائر حينما كانت فرنسا في فترة الجمهورية الثانية وما بعدها، وعليه، نتطرق إلى الآتي:

24 فيفري 1848م وقعت ثورة في فرنسا ضد نظام لويس فليب، ولم تؤدي الثورة إلى سقوط الملك أو عزله فقط بل إلى تغيير النظام كله إذ[2]تحول من الملكية إلى الجمهورية، وقامت إثر ذلك الجمهورية الثانية في تاريخ فرنسا والفرنسيين، وهي الجمهورية التي تعهدت بوضع دستور لفرنسا وبسيادة الشعب وتحرير الإقتصاد. ولذلك عرفت أيضا بالجمهورية البرجوازية،[3] والبرجوازية عندئذ تعني تشجيع رأس المال

---

[1])ــ **أبو القاسم سعد الله،** الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط4، 1992م، ص312.

[2])ــ المرجع السابق، ص312.

[3])ــ نفسه، ص313.

البرجوازية: يقصد بها أبو القاسم سعد الله البرجوازية الاقطاعية، التي يحميها الجيش الفرنسي، أنظر: أبو القاسم سعد الله، نفسه، ص25.

والبحث عن الأسواق والمواد الخام، والحرية الفردية في المشاريع الإقتصادية، وهذه المبادئ كلها تعني أيضا تكريس الإستعمار ومضاعفة الجهود لجعله دائما ومربحا وواسع المجالات، والإستعمار بهذا المعنى هو الزيادة في قهر الشعب الجزائري وإغتصاب أرضه التي تعود بالربح والفائدة على (الميتروبول) أو العاصمة الأم[1].

إهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والإستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، وإعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان (Louis Blanc) في الإكثار من المصانع الأهلية[2] لإستيعاب أكبر عدد منهم، وشرعت في عملية التهجير وهجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف شخص مهاجر، و وطنتهم في 42 قرية إستيطانية، منها 12 في منطقة الجزائر و09 في منطقة وهران و08 في منطقة قسنطينة وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة إقتصادهم[3].

---

[1])ــ **أبو القاسم سعد الله**، نفسه، ص313.

الجمهورية الثانية: إندلاع ثورة فيفري 1848م بفرنسا، بدل نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية وإنتصرت المبادئ والأفكار الجمهورية المدنية...أنظر: **بن يوسف بن محمد الأمين**، "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851م والمسألة الاستيطانية في الجزائر"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م05، ع:03، 2021، ص40.

[2])ــ **يحيى بوعزيز**، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2007م، ص15.

[3])ــ **يحيى بوعزيز**، مرجع سابق، ص16.

ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851م، بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، إلا أن الذين إشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفا، مات منهم ثلاثة آلاف، وعاد حوالي سبعة آلاف إلى فرنسا،[1] ويرجع السبب في عدم نجاحهم إلى:

1. كونهم عمالا وتجارا، لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.
2. عجزهم عن التأقلم مع حياة الريف والعمل الفلاحي.
3. عجزهم عن التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
4. عجز الحكومة عن توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم[2].

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852م، الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر،[3] تسنى للعسكريين من جديد، من عام 1852 إلى 1858م كامل الحرية في أن يحكموا الجزائر

[1])ــ المرجع السابق، ص16.
[2])ــ ، يحي بوعزيز،مرجع سابق ،ص15
[3])ــ ، المرجع السابق، ص15.

كما يشاؤون. وقد ساعدهم الظرف المواتي فنجحوا في الحكم نجاحا لا ينكر، أما المسلمون فقد عزوا هذا النجاح إلى المكاتب العربية وإلى الحاكم راندون[1].

إهتم الماريشال راندون (Randon) إهتماما كبيرا بالإستيطان، فقد كان من أنصار الإستيطان الصغير–الذي يفلح الأرض بساعديه، ويبني بأمواله، ويكون أروقة لجيل مهيأ للعيش في الأرض–فشجع الهجرة[2] إلى الجزائر وبناء القرى، فبنيت 56 قرية من عام 1853 إلى 1859م، ولكي يحصل –راندون– على الأراضي طبق كما فعل أسلافه أسلوب **حصر القبائل**وهي السياسة التي سميت منذ ذلك الحين **بسياسة التحديد**، ونتيجة لهذه السياسة، تنازلت 16 قبيلة عن 343387 هكتارا، منها 6163 هكتار آلت على الدولة،

---

[1])ــ **شارل روبير أجيرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، د.ط، ص50.
راندون Randon: ولد في 25 مارس 1795م وتوفي في يناير 187&م، تولى في سنة 1848م إدارة الشؤون الجزائرية في باريس ثم وقع عليه الاختيار ليكون وزيرا للحرب من طرف الأمير–الرئيس في يناير 1851م، ولما حان الوت ترك منصبه لخلفه سانت أرنو ، وعلى سبيل العرفان له بعد نجاح عملية الانقلاب، فقد عين على رأس حكومة الجزائر، وهو المنصب الذي يطمح إليه بيليسي، في 15ر مارس 1856م رقي إلى رتبة مارشال، وكان يتمتع "بتربيته البروتستانتية" وكان راندون هو الذي استكمل احتلال الجزتئر، أنظر: **شارل آندري جوليان**، مرجع سابق، ص639–640.

[2])ــ **شارل روبير أجيرون**، المرجع السابق، ص50.
سياسة التحديد أو حصر القبائل : تعني مايلي، السكان الأصليون الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة كانوا ملزمين بالتنازل لأملاك الدولة عن الأراضي التي لا يحتاجون إليها، وبالمقابل تعترف لهم الدولة بحق ملكية فردية أو جماعية على الأراضي التي تتركها لهم، والتحديد الذي طبق على تعليمات محلية بسيطة لم تبقى له آثار في الوثائق الرسمية، أنظر: **شارل روبير أجيرون**، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص51.

غير أن راندون رأى أن العملية كانت تتحول إلى عملية طرد، فعارض تعميمها عندما أصبح من جديد وزيرا للحرب[1].

كرد فعل على الإستيطان المستفيد من المساعدات أراد الحاكم العام أن يشجع المبادرة الخاصة وتقديم رؤوس الأموال، وأحرز الاستيطان الحر تقدما ملحوظا، وقد شجع التجهيز الإقتصادي تشجيعا نشيطا: فأنشأت شبكة طرق حديدية وبنيت الجسور الكبرى الأولى وإستمرت أعمال التجفيف لا سيما في ميتيجا، وذلك في أفريل 1857 ميلادي[2].

وحاولت المكاتب العربية، وهم الحكام الحقيقيون للقبائل أثناء هذه الفترة، إشراك المسلمين بهذا التقدم الإقتصادي، فأرادت تحضير المزارعين الرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاكين الذين تتعهد فرنسا بسلامة مستنداتهم، ولذلك فقد أحبطت هذه المكاتب سياسة التحديد وباشرت إستيطانا حقيقيا.[3] ببناء قرى للسكان الأصليين وبناء مساكن وأبنية متنوعة كالخانات للقوافل الفنادق وسعت كذلك إلى مكافحة الملاريا وإلى تحسين إقتصاد الأهالي، وأدخلت الأدوات الزراعية الأوروبية وزراعات جديدة كالقطن والبطاطا والتبغ، ووسعت زراعة الكرمة وزراعة التين والزيتون وأوصت بحماية الغابات وشجعت توسع تربية الأغنان...إلخ، مما أدى إلى الإزدهار الإقتصادي من عام 1851 إلى 1858 ميلادي، وكان ذا فائدة على الفلاحين فأسعار القمح والشعير التي أصبحت مجزية

---

[1])ــ المرجع السابق، ص51.

[2])ــ شارل روبير آجيرون،المرجع السابق، ص52.

[3])ــ مرجع سابق، ص53.

جدا أدت على اتساع حقول القمح، ومع ذلك فإن تسويق الحبوب، والماشية، والأصواف، ودفع الضرائب المتزايدة نقدا أدت إلى إزدياد الممارسات الربوية[1].

أما في سنتي 1858-1860 ميلادي، **كانت الجزائر تابعة لوزارة المستعمرات** التي أسندت إليها كل المهام الإدارية ما عدا: التعليم العام، والدين، وألغي منصب الحاكم العام، وعين مكانه وزيرا مقيما بباريس، تولاه جيرم نابليون –ابن عم الامبراطور– والذي كان شديد الكره للإكليروس[1]، والعسكريين، وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر التي لم يعرفها أصلا، وإستحدث ستة مناطق مدنية جديدة في المنطقة العسكرية[2].

وأنشئ مجالس عامة، وقاوم نفوذ وسيطرة العسكريين وتجاوزاتهم كما كان يزعم وتوسع في قبول المعاملات العقارية دون قيد، وأصر على ضرورة[3] مقاومة الأهالي

---

[1])ــ نفسه، ص53-54.

[1])–**الإكليروس:** رجال الإكليروس القسوس و الأساقفة وعلى رأسهم البطريرك وهم القائمون على الكنيسة الأرثود كسية، عامة والقبطية خاصة، هناك بدعة مفادها أن الرجال الإكليروس كهنوت خاص بهم يميزهم عن بقية أفراد الشعب –المؤمنين– وهو الامتداد أو البديل في المسيحية للكهنوت اللاوي في اليهودية، وأنه لا يتعارض مع الكهنوت الخاص بالرب المسيح وغير الكهنوت الروحي العام لجميع المؤمنين وهذا الكهنوت الخاص بالإكليروس يعطي رجال الإكليروس سلطانا كهنوتيا لمنع أو منح الشعب البركات الروحية الإلهية بصفتهم وسطاء بين الله والناس...أنظر: **حنين عبد المسيح**، بدعت كهنوت الإكليروس، ط1، 2009م، ص33.

[2])ــ **يحيى بوعزيز**، مرجع سابق، ص18.

[3])ــ المرجع السابق، ص18.

الصلبة والعنودة، وبتطبيق سياسة الإدماج، وتفكيك وتفتيت المجتمع الأهلي، والقبيلة، وتحطيم الأرستقراطية الأهلية، وإضعاف سلطة القادة والزعماء من الأهالي[1].

وعندما إستقال جيروم نابليون عام 1959م خلفه شاسلولوبا وسار على نفس سياسته، وتجرأ فألغى القضاء الإسلامي الذي كان قد أعيد تنظيمه عام 1854م وأرغم الأهالي على التقاضي لدى القضاء الفرنسي والمحاكم الفرنسية، فأصبحوا يتخوفون أكثر على مستقبل شخصيتهم الإسلامية القومية وعزا الفرنسيون ثورة الأوراس عام 1859م وثورة الحضنة 1860م إلى هذه الإجراءات القضائية والتشريعية[2].

وقد تم من خلال عهد هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهجرين الأوروبيين، مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيا وإقتصاديا وإداريا، وعارض العسكريون وضباط المكاتب العربية، هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها فحضر إلى الجزائر[3].

حضر نابليون إلى الجزائر لأول مرة، في ديسمبر 1860م، وعندما رجع إلى فرنسا كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لن تنجح، ونتيجة لذلك ألغى وزارة الجزائر

[1])ــ يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص19.
[2])ــ نفسه، ص19.
[3])ــ نفسه، ص19.

والمستعمرات في نفس العام –26 نوفمبر 1860– وأعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر وعين لذلك الجنرال بيليسي كحاكم عام[1].

وكانت سياسة الحكومة الفرنسية بعد إلغاء هذه الوزارة لم تكن بحال يخفف من حدة التوتر، فعلى الرغم من محاولات الإمبراطور نابليون الذي طالب <<بصنع شيء لصالح الجزائريين>> هذا الشيء الذي رغب فيه أن يكون في نظام جديد أسماه: <<المملكة العربية>> والقائمة على أساس الدمج بين الجزائريين والأوروبيين، ويفهم من مراسلة الإمبراطور نابليون إلى الماريشال ملاكوف سنة 1863م والذي قال فيها:[2].

<<لابد وأن الشورى تشرع عن قريب بترتيب أحكام الجزائر ... في شأن ملكية العرب... وأما اليوم فعلينا أن نعمل ما هو فوق ذلك أي علينا أن نقنع العرب ونؤكد لهم بأننا ما دخلنا الجزائر. لنظلمهم وننهبهم بل لنتحفهم بفوائد التمدن... وأنا إن كنا فعلنا ودفعنا العرب إلى أقصى البادية لنكونن قد رشقناهم بمناصب هنود أمريكا الشمالية... وأني لا أقول تكرارا أن الجزائر ليست بعمالة خارجية ولكنها مملكة عربية... وأني لسلطان العرب كما أني سلطان الفرنسيين>>[3].

---

[1])ــ **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص23.

[2])ــ **حميدة عميراوي**، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1984م، ص71.

[3])ــ المرجع نفسه، ص71.

ولكي يؤكد هذه السياسة أصدر "نابليون" القرار المعروف بساناتوس-كونسلت 1863م، أوقف بها إستعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد[1].

كان القرار المشيخي –السيناتوس-كونسلت- (Senatus-Consulte)[2] المؤرخ في 22 أفريل 1863م يهدف في ظاهرة تمليك القبائل إلى بلديات ودواوير وجرد وترتيب العقارات والموجودة في أقاليمها، وأخيرا تأسيس الملكية الفردية في الأقاليم المستحدثة[3].

لكن الحقيقة أن القرار المشيخي كان له هدف سياسي ويمكننا تلخيص هذا الهدف في نقطتين أساسيتين هما: إضعاف الأسر الأرستقراطية وتفكيك القبيلة.

---

[1])ــ **أبوالقاسم سعد الله** ، مرجع سابق، ص24.

[2])ــ **السيناتوس-كونسلت (Senatus-consulte) 22 أفريل 1863:** يعتبر قانون السيناتوس-كونسلت أبرز التشريعات في تاريخ العقار الجزائري، مرجعيته الخطاب أو التدابير المقترحة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث، بتاريخ 06 فيفري 1863م، إلى الحاكم العام الماريشال بيلسي، تم تقديم مشروع –القانون- من طرف مقرر اللجنة المشيخية السيد كازابيانكا (Casabianca) إلى مجلس الشيوخ خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 9 مارس 1963م، صدر في شكل قانون يوم 22 أفريل 1863م وأخذ اسم السيناتوس-كونسليت بمعنى: الرسوم المشيخي أو الاستشارة البرلمانية، وفي مراسيم صدرت يوم 23 ماي، 11 جوان من نفس السنة، حدد المجلس الإجراءات الإدارية الواجب اتباعها لتطبيق القانون، الذي نص في مادته الأولى على الاعتراف بملكية القبائل الجزائرية لجميع الأراضي التي تستخدمها بشكل دائم وتقليدي بسند أي كانت صفته...أنظر: **يحياوي فريال، مجاود محمد،** "تداعيات تطبيق قانون السيناتوس-كونسلت العقاري 22 أفريل 1863م على منطقة الجلفة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية"، م:13، ع:02-ديسمبر 2021م، ص141-142.

[3])ــ **أحمد سيساوي،** البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة2، مذكرة منشورة، 2013-2014م، ص269.

فهل كان إضعاف الأرستقراطية الأهلية من أهداف نابليون الثالث صاحب مشروع المملكة العربية والذي كان يريد جعل الجزائر إقطاعية عسكرية تخضع لسلطانه هي مقاربة غريبة؟

والحقيقة أن هذه المقاربة تبدو صحيحة باعتبار القايد الأهلي قبل القرار المشيخي كانت له سلطات واسعة مالية وقضائية وردعية وإدارية وسياسية، ورغم أن القضاء المدني الذي لم يكن من اختصاصه إلا أنه كان يتمتع بحضوة لدى القضاة[1].

غير أنه إنتزعت منه امتيازات كبيرة في الأقاليم التي شملها القرار المشيخي ومن هذه الامتيازات:

- إحصاء وجباية الضرائب.
- السلطة القضائية الردعية التي أوكلت إلى الشرطة القضائية.
- السلطة الإدارية التي أسندت إلى المصالح المختصة[2].

القرار المشيخي الشهير (Senetus-consulte) الصادر في 22 أفريل 1863م، إستبدل حق إستفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير[3].

[1])ــأحمد سيساوي المرجع السابق ، ص270.

[2])ــ نفسه، ص270.

[3])ــ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2006م، ص159.

كانت سياسة تحويل القبيلة إلى دوار تسير بشكل متتابع في شكل تنظيمات إدارية وفي المقابل كانت سياسة أخرى قائمة على نظرية إلغاء وحدة القبيلة وتفكيكها حيث أشارت التقارير الصادرة عن الوزارات المختلفة، أن الهدف الأساسي للسلطة الفرنسية في مجال الإدارة هو تفكيك القبيلة وضرب مبدأ الجماعة كتنظيم إداري عرفي، وهو ما دفع الإدارة إلى السعي من خلال قانون "السيناتوس كونسلت" أفريل –ماي 1863 إلى وضع آلية ضرورية للإستيطان والمتمثلة في التقليل من سلطة رؤساء القبائل، وتفكيك هذه الأخيرة، وللوصول إلى ذلك جاء في قانون السيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م،[1] والذي يتكون من سبع مواد، جاء في المادة الأولى والثانية والثالثة مايلي:

المادة الأولى: إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في الجزائر بصفة مستمرة منذ زمن طويل إنما هي ملك رسمي للقبائل.

المادة الثانية: سيتم إداريا وفي أقرب الآجال

تحديد مناطق القبائل وتوزيعها على مختلف الدواوير، فكل قبيلة بالتل والبلاد الأخرى الخاصة للزراعة، مع الإحتفاظ برصيد من الأراضي تكون ملكا للبلديات.

[1])ــ **كليل صالح**، التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830–1871م، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، مذكرة منشورة، 2017–2018م، ص130

تأسيس الملكية الفردية على أفراد تلك الدواوير، حيث يتم الإعتراف بهذا الإجراء وبفائدته، وستصدر مراسيم إمبراطورية تحدد الوضعيات والآجال التي تتأسس عليها الملكية الفردية لكل دوار.[1]

المادة الثالثة: سيتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديد أراضي القبائل، وشروط توزيعها بين الدواوير، وتبعية الأملاك التابعة للدواوير، والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية.[2]

بمعنى، أن القبائل المالكة للأراضي والتي تتمتع بها بصورة قائمة ستخضع إلى التقسيم بصورة مباشرة وفي نفس الوقت هذا التوزيع بين الدوار ودوار "الفرقة Fraction" وأن الدوار هو بذرة للبلدية العربية،[3] وبتحويل الأراضي إلى ملكيات فردية، يكون الغرض منه "تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين" أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية، من خلال ما سيترتب عن ذلك من تكثف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين، وتأثرهم بهم،[4] إذ إعتبار أنه يجب تفضيل ومنح الأولوية للإستيطان من خلال السماح للدواوير الجديدة بالتبادل السلعي (ربيع وشراء) خاصة لأملاكهم.[5]

---

[1])ــ أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص271.

[2])ــ أحمد سيساوي، مرجع سابق، ص272.

[3])ــ كليل صالح، مرجع سابق، ص130.

[4])ــ بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.

[5])ــ كليل صالح، مرجع سابق، ص130.

وبذلك إنتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الإستعمارية والكولون، بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866م، منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون، وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم، وإضطر كثير ممن إحتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الإستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بلغ بعضها 20% شهريا، أي 240 سنويا[1].

بحكم أن نابليون الثالث يتطلع إلى رؤية نتائج سياسته معاينة، فقد زار الجزائر مرة ثانية، في عام 1865م (من ماي إلى 07 جوان، زار أهم المدن والقرى في الجزائر حاملا معه فكرة خلق <<كيان جزائري>> ولكن ماكماهون (Macmahon)[2]–الحاكم العام الجديد– والكولون قد إستقبلوه ببرودة وشك، ولما رجع باريس بعث برسالة (20 جوان 1965) إلى ماكماهون تتضمن ثماني وثمانين صفحة بعنوان <<سياسة فرنسا في الجزائر>> تناول فيها جميع الموضوعات العزيزة على الجزائريين وأصدقائهم[3].

[1])ــ بشير بلاح، مرجع سابق، ص159.

[2])ــ **ماكمهون:** 13 جوان 1808/ أكتوبر 1893م باتريس دومكماهون Patrice de macmahon: عسكري وسياسي فرنسي، كان ماكمهون ماريشالا في الجيش الفرنسي، وهو أعلى الرتب الفرنسية العسكرية، كما أصبح رئيسا لفرنسا في الجمهورية الفرنسية الثالثة، من 24 ماي 1873 إلى 1879م، أنظر: **كليل صالح**، مرجع سابق، ص42.

[3])ــ **أبو القاسم سعد الله**، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1930م، ج2، مرجع سابق، ص24.

أطول تشريع قام به نابليون بخصوص الجزائر هو قراره المعروف بسيناتوس-كونسلت لعام 1865-14 جويلية -أي بعد شهر من عودته الثانية من الجزائر، وقد نص هذا التشريع بأن الجزائريين رعايا فرنسيون ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي[1].

فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها، ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي، وهكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى، وقرار 1865م قد أوضح أن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري وما دام هذا يعيش بمقتضى الشرع الاسلامي[2].

بعد إنشاء الدوار ولفترة وجيزة بدأت تظهر المطالب الملحة قصد تنظيم الإقليم العسكري بطريقة نظامية وبصلاحيات مقيدة ومحددة، فصدر مرسوم 26 افريل 1865م الذي وضع الخطوات الأولى لإنشاء في كل دائرة عسكرية لجان commissions des centimes additionnelsمشكلة من رؤساء الأهالي المكلفة بإعطاء آراء حول النفقات التي سيتم إنفاقها على القبائل ودواوير الدائرة العسكرية[3].

ولتكريس ذلك أعلن الإمبراطور في جوان 1865م برنامجا واسعا للإصلاحات-الرسالة التي بعنوان سياسة فرنسا في الجزائر-، وبتوسيع وتطبيق النظام البلدي وتنظيم الأهالي فتقرر إنشاء نظام بلدي في الأقاليم عامة والمدنية خاصة بموجب المرسوم الصادر

[1])ــ المرجع السابق، ص24.

[2])ــ نفسه، ص24.

[3])ــ كليل صالح، مرجع سابق، ص132.

في ديسمبر 1866 مس الأقاليم المدنية خاصة، ثم تمديد هذه الإصلاحات إلى الإقليم العسكري بموجب المرسوم الصادر في 20 ماي 1868، وهذا الإجراء كان بمثابة متابعة لسياسة الترويض وإخضاع الجزائريين للمؤسسات الفرنسية وإشراك المجموعتين الفرنسية والجزائرية في تسيير الشؤون المحلية وجاء هذا المرسوم الصادر في 20 ماي 1868م لينشأ **نموذجين من البلديات بلديات مختلطة وبلديات فرعية** Subdivisionnaire أنشأت بوجود أو غياب المستوطنين بالمنطقة[1].

القواعد والمبادئ التي قام عليها التنظيم البلدي الجزائري:

في الأقاليم المدنية ساد نظام البلديات ذات الصلاحيات الكاملة 1866-1869م.

في الأقاليم العسكرية (مرسوم 1868) ساد نظام البلدية المُشَكَلة من مراكز أوروبية ودواوير وبلديات دائرة (القسمات) مكونة فقط من بلدية الدوار الموجهة أساسا إلى تحويلها إلى بلديات ذات إستقلالية لكن هذه الفكرة تلاشت مع مجيء الجمهورية الثالثة ولم تظهر إلا في نهاية 1937م من إنشاء المراكز البلدية[2].

خطة نابليون **<<لإنهاء الاستعمار>>** وإنشاء **مملكة عربية، وكيان جزائري، والتوفيق،** قد فشلت تماما، ويعزو بعض المؤرخين هذا الفشل إلى عدم تعاون الحاكمين العامين في ذلك الوقت وهما بيليسي وماكمهون اللذين لم يكونا يشجعان سياسة نابليون في الجزائر،

[1])ـ كليل صالح ،مرجع سابق، ص132.

[2])ـ المرجع السابق، ص134.

متآمرين على ذلك مع الكولون، وهناك من المؤرخين من يلوم الكولون، فقد كتب الجنرال هانوتو ذات مرة يقول:

<<كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية، يحميها الجيش، ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي (الجزائريون) فيؤدون فيها دور العبيد>>[1].

بل هناك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته، فهم يقولون بأن سياسته كانت غير واضحة وبالإضافة إلى ذلك فهم يلومونه على الاعتماد على موظفين غير موثوق بهم لتطبيق برنامجه في الجزائر، وقبل أن تشفى الجزائر من عهد النكبات[2] (1866-1869)، سقطت الإمبراطورية الثانية، أعطى هذا الحادث للكولون أعظم فرصة للفرح كما أعطاهم حرية الحركة في الجزائر[3].

كان المقراني يقدر العسكريين الذين كان لهم نفس التصور الذي كان لديه حول السلطة ونفس الطريقة في المعيشة، وكان من المعروف عنه بحسب ما رواه الضباط على لسانه، رفضه الشديد لطاعة حكومة مدنية، ولقد شهد شاهد منهم أن الجنرال أوجيرو (Augeraud) لم يتمالك نفسه اثناء الاستماع إلى تصريح واضح وصريح من المقراني

[1]ـــ **أبوالقاسم سعد الله،** تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص25.

[2]ـــ **عهد النكبات:** سنتحدث عنه بالتفصيل في عنصر الظروف والدوافع الاجتماعية والثقافية.

[3]ـــ **أبو القاسم سعد الله،** تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص25.

وهب لتقبيله، ...وكان الباشا آغا يذكر باستمرار <<إن السلطة العسكرية، أي السيد أولفي، تقف إلى صفي>>[1].

الحقيقة أن إقامة نظام الحكم المدني كان مصدر هلع الباشا آغا،ــ أما ما لاحظه منذ الرابع من سبتمبر –1870– وسمع عنه وقرأ في الصحف، فلم يكن ليؤثر على مشاعره التي لم يكن يخفيها إطلاقا، وهي مشاعر عفوية بالنظر لنشأته ووضعيته العائلية ومصالحه الشخصية. كان يرد على الذين يحاولون إقناعه بمزايا النظام الجديد بقوله:

<<قد يكون في مستطاع هذه الحكومة المدنية توفير الأمن والازدهار والسلم للجماهير الأهلية، على أكثر تقدير، غير انها لن تقدر على منحنا الحرمة (أي الشرف والحظوة) ذلك أننا، نحن أبناء العائلات الكبرى. قد خلقنا بمشيئة الله لقيادة غيرنا، وللقيام بالحرب، والعيش في كنف العزة والشرف كدأب أسلافنا النبلاء منذ عهود سحيقة. إن مقامنا الرفيع يقتضي منا ان نترفع عن بسائط المهن وعن ممارسة التجارة>>[2].

ولقد أكد ابن الشيخ الحداد، عزيز، أن المقراني كان قد أكد له <<إن النقيب أوليفيي كان قد قال اه أن الحكم سيكون بيد المدنيين من الآن فصاعدا وسيصبح الخماسون في

[1])ــ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص781.

[2])ــ لويس رين، مصدر سابق، ص113.

رتبة تساوي رتبة القياد، وإن الضرائب سترتفع أكثر فأكثر، وإن العرب هم من سيحمل تبعات الخسائر التي تكبدها الفرنسيون...إلخ>>[1].

خلال هذه الفترة وطيلة شهر سبتمبر، كانت الأخبار الأكثر تشاؤما تتداول حول سحق قواتنا النظامية من طرف القوات البروسية، مما إستوجب إجلاء قواتنا من الجزائر إلى فرنسا الأمر الذي أقنع الأهالي بضعفنا وإنهزامنا وأطلق العنان للسخرية منا ولتهكم اللاذع[2] الذي جبل عليه العرب، لا سيما الجنود المشاة الذين أصيبوا بجروح في ريشهوفن، ثم عادوا الجزائر معطوبين، إعتقد العديد من رؤساء الأهالي، وبخاصة أكثرهم إخلاصا لنا، أننا سنرغم على إخلاء البلد أو نضطر على الأقل للإقامة في المدن الساحلية فقط، وظنوا أننا سوف نتخلى عنهم بعد توريطهم معنا لمدة تزيد عن أربعين سنة في خدمتنا، فتركهم يواجهون مصيرهم أمام أحقاد الأحلاف القبلية وردود فعل الشخصيات السياسية والدينية التي قمنا بإقصائها أو تنزيلها إلى درجة دنيا في مراتب إهتمامنا، ورؤساء الأهالي من إستولت عليه المخاوف بصورة مبالغ فيها، بسبب التصريحات الخرقاء التي كان العرب والقبائل يرددونها في المقاهي الشعبية بعدما سمعوها تتردد في الورشات الأوروبية والشوارع على لسان المعتوهين والمتحمسين والمتشردين الساخرين من "الجيش الفرنسي الذي يجر هزائمه من مكان إلى مكان".[3] وذلك بسبب الحرب الفرنسية البروسية، حيث:

---

[1])ــ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص ص787-788.

[2])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص ص113-114.

[3])ــ لويس رين، مزجع سابق، ص114.

أدت مشكلة العرش الإسباني إلى قيام الحرب بين بروسيا وفرنسا، وفي 19 جويلية أعلنت –فرنسا– الحرب على بروسيا، وتولى الإمبراطور نابليون الثالث القيادة بنفسه وأسندت القيادة إلى في الألزاس لمكماهون، وفي اللورين إلى بازين (Bazaine) الذي كان يعتبر بطلا قوميا، ولكنهفي 06 أوت لحقت هزيمة بمكماهون في وورث على يد الألمان أدت إلى فتح الألزاس للغزو الألماني وفي نفس اليوم هزم بازين وجيش اللورين، وتقهقر الوضع صوب العاصمة باريس، وتوالت ضربات الألمان...، وحوصر بازين مع جيش يربو عدده عن 200,00 رجل، حاول مكماهون التقدم بجيشه لفك حصار جيش بازين، ولكن الألمان طوقوا جيش مكماهون وحاصروه في سيدان في 02 سبتمبر عام 1870م وفي نفس اليوم إستسلم الإمبراطور ومكماهون لملك بروسيا، وبلغ عدد الأسرى 104,000 أسيرا، ولما حلت الهزيمة بفرنسا، أصبح نشوب الثورة أمرا محققا، وأعلن قيام <<حكومةالدفع الوطني>> وسقطت الإمبراطورية الثانية وفي 27 أكتوبر عام 1870 وقع الفرنسيون الهدنة مع بسمارك في فيرساي...، وتم المشهد النهائي في قاعة المرايا بفيرساي في 18 يناير عام 1871م، حيث نودي بوليم إمبراطور على ألمانيا وهكذا تأسست الإمبراطورية الألمانية نتيجة جهود بسمارك الذي إستطاع أن يقود بروسيا في حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية إليها[1].

[1])ــ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815–1919)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2000م، ص ص187–188. لاستزادة، أنظر:

لم يتعود رؤساء الأهالي على مثل هذه التجاوزات اللفظية من قبل، ولم تكن تبعث على الثقة في النظام الجديد للأشياء، ذلك النظام الذي يزعم ممثلو السلطة أنه سيكون حكومة شرعية ونظام حكم قائم على العدل والمساواة[1].

في 23 أكتوبر، وصلت برقية تدعو الجنرال دوريو للعودة إلى فرنسا بناء على طلب منه، فغادر في 26 من الشهر، أحزنت مغادرة هذا الحاكم المتميز والودود إزاء الأهالي، أحزنت ممثلي كبار العائلات جراء الفوضى التي عرفتها مدينة الجزائر إثر مغادرته وكذا الشعب الذي تزامن مع مجيء الجنرال فالسين إشترازي قبل أن يتم طرد، الأمر الذي أحدث هلعا لدى رؤساء الأهالي الموالين لنا وزاد نفورهم من نظام حكم يجر وراءه أذيال هذه الفضائح.[2] ولم يكن طرد الجنرال إشترازيسوى حلقة أولى في سلسلة من الأعمال الفوضوية، سبقها ظهور الجمعيات الجمهورية، ولجان الدفاع، وأغلب المجالس البلدية، ولقد تميز مجلس الجزائر خلال نوفمبر على الخصوص، تميز بممارسة ديكتاتورية حين منع الجنرال لشتيلان من إستلام مهامه كحاكم عام. وهو المنصب الذي عين فيه بالنيابة، وبعد ذلك تم توقيف المحافظ المركزي للشرطة[3].

ـــــ عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة، لبنان، د.ط، 2014م، ص ص287-288.

ـــ عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص147-149.

ـــ زينب عصمت راشد، تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ص408-409.

[1]

[2]) لويس رين، مرجع سابق، ص115-116.

[3])ـــ مرجع السابق، ص122.

أما باريس فقد أمطرت الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة شهور، من بينها قرار ينشئ منصب حاكم مدني –كما طلب الكولون– وآخر يلحق الجزائر مباشر بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس، وبالإضافة على ذلك هناك قرار كريميوالذي قضى بتجنيس يهود الجزائر جملة من غير منحهم أي خيار، وقد كان الجنرال أدميرال دي غيدون هو أول حاكم عام مدني رغم أنه كان عسكري[1].

وفي قسنطينة تمكن عامل العمالة، السيدلوسيت، تمكن من الإبقاء على مبدأ السلطة المنتظمة تقريبا، غير انه كان أقل توفيقا بسبب وصول ضباط أطلق سراحهم بعد أن تعهدوا بعدم العودة إلى الخدمة العسكرية ضد بروسيا، وعت مظاهرات صاخبة في المحطة وفي الشوارع ضد الضباط الذين إستسلموا. وشاهد الأهالي الزي العسكري الفرنسي يداس على قارعة الطريق، ورأوا العسكريين يتعرضون للإهانة والتهديد، كما شاهدوا عامل العمالة يقف في صف المتظاهرين ضد هؤلاء الضباط. وكان الأقل عدوانية من الأهالي يقول حينها إننا أصبحنا مجانين.[2] وكنا آنذاك في منتصف نوفمبر 1870م عندما صدرت تلك المراسيم، في 24 أكتوبر، وهي مراسيم مخلة بالتنظيم، ومن بينها قرار التجنس الجماعي للإسرائيليين. واتخذت الحومة المدنية ثلاثة إجراءات في ظرف مماثل، علاوة عن طابعها غير العملي على الإطلاق.

---

[1])ــ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص25.

[2])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص ص124–125.

تعرضت المراسيم الثلاث لانتقادات شديدة من طرف الأوروبيين والأهالي الذين أثاروا خلفيات النص التي تجيز بأن يحكم فرنسا والجزائر رجل يهودي وأن نظام الحكم المدني قد تم فرضه من طرف شخص يهودي وبذلك يصبح المسلمين مرغمين على التقاضي أمام هيئة محلفين من اليهود وهو ما يعتبرونه إهانة وعملا مشينا[1].

إن القرارات والمراسيم المتوالية التي أصدرها أدولف كريميو تصب كلها في خدمة المعمرين على الرغم من كونه يهودي الأصل لذا حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود، فبمجرد تعيينه مسؤولا عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني حتى راح يصدر القرارات والمراسيم تلو الأخرى التي تخدم مصالح المستوطنين فكان من أهم المراسيم الصادرة في 24 أكتوبر 1870م وأهم ما جاء فيها، مايلي:[2]

1. إلغاء منصب الحاكم العام العسكري في الجزائر وتعويضه بحاكم مدني يكون مسؤولا على رؤساء المقاطعات الثلاثة.
2. ضرورة حصر سلطة القائد العسكري في المناطق التي يتواجد فيها الجيش فقط دون تدخله في القضايا ذات الصيغة المدنية.
3. الحاكم العام المدني يعين من طرف مجلس الوزراء وهو الذي يطبق سياسة الحكومة في الجزائر.

---

[1])ـــ لويس رين ، مرجع سابق، ص125-126.

[2])ـــ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص98.

4. يؤسس مسؤولو المقاطعات مجالس عامة منتخبة خاصة بالفرنسيين دون سواهم ويحق لوزارة الداخلية أن تعين ستة مسلمين في كل مجلس[1].

في 14 جانفي 1871م، وجها السيد كريميوخطابا للأهالي، هذا ما نصه: <<لا يخفى على أحد من الناس الطيبين أن أية حكومة تتمنى لجميع رعاياها الخير والسلم والازدهار، وهي ترغب بلا شك في استبدال[2]الإجراءات الأقل ملائمة بأخرى أفضل من تلك التي تقوم بتطبيقها. وهدفها من وراء ذلك رفع المظالم وتدارك الأخطاء التي ليست خافية على الحكومة والحمد لله، إن الازدهار يركز على احترام العائلة وحرية المعتقدات الدينية والأشخاص والممتلكات، وإن الذين لا يفهمون الإجراءات الجديدة ويحكمون عليها خطأ، إنهم هم المخطئون>>.

بوردو في الرابع عشر جانفي 1871م، حافظ الأختام رئيس مندوبية الحكومة: كريميو[3].

وعلى عهده تمادى المستوطنون في فرض سياستهم القائمة على إفقار الجزائريين والحد من سيطرة العسكريين من خلال مرسوم 24 ديسمبر 1870م، القاضي بإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى النظام المدني وبذلك فإن قوانين كريميو كرست

---

[1])ــ المرجع السابق، ص99.

[2])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص161.

[3])ــ ، مرجع السابق، ص ص161-162.

هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت على ثلاثة عمالات قوانين، وخلقت فئة اجتماعية أخرى هي يهود الجزائر بتجنسهم وإعطائهم حق المواطنة[1].

عندما أبلغ الباشا آغا المقراني بهذا التصريح –تصريح كريميو الرابع عشر جانفي 1871– ردّ كتابيا، مايلي:

<<... لن أخضع أبدا ليهودي فإذا وقع جزء من إقليمكم الترابي بين يدي يهودي فتلك نهاية كل شيء، لأن يقطع رأسي بحد الشيف أفضل عندي من الرضوخ لسلطة يهودي، كلا، لن يحدث هذا أبدا، أبدا...>>[2].

أضحى تصريح الباشا آغا حديث العوام في المقاهي الشعبية والفنادق والأسواق، وكانت أبسط تعليقات الأهالي، تقول: <<لم تعد فرنسا شيئا مذكورا، طالما نصب على رأسها يهوديا يحكمها>> أما المتطرفون –حسب تعبير لويس رين– فكانوا يقولون: <<تلك إحدى علامات الساعة لقد أعمى الله بصائر الفرنسيين، وإن موعد رحيلهم من الجزائر قد حان وهذا نصر للإسلام، وعلى الذين يفقهون هذا أن يعدوا العدة لخوض الجهاد>>[3].

---

[1])ــ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص99.

[2])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص163.

[3])ــ مصدر سابق، ص163.

الظروف والدوافع الاجتماعية والثقافية:

إبتداء من سنة 1866م، حلت الكوارث الواحدة تلوى الأخرى بالبلاد: إتلاف المحاصيل بفعل الجراد والزلزال في منطقة البليدة والجفاف ووباء الكوليرا. وكان الأوروبيون أقل تضررا كونهم يملكون أفضل الأراضي التي كانت مسقية أكثر، وكان للفقر والجفاف عواقب وخيمة على الفلاحين، إذ بالرغم من اللجوء إلى إحتياطاتهم،[1] إلا أنهم لم يتمكنوا من الحصول على البذور التي ارتفعت أسعارها، لا لصالحهم ولا لماشيتهم حيث بلغ سعر الشعير ضعف شعر القمح وإندثرت بالتالي مجموعات بأكملها من القطعان، وفي سنة 1868م، قيل أن نصف القطيع قد هلك. وكانت نسبة وفيات البشر معتبرة ولعلها فاقت 300,000 شخص. وكان الفلاحون أكثر تضررا ولا سيما منهم فلاحو سهوب الجنوب الذين كانوا ينتشرون في التل وملأت أشلاء جثثهم الطرق[2].

وهذا صالح العنتري الذي عايش الوضع في تلك الفترة يؤكد ذلك يقول في كتابه مجاعات قسنطينة، مايلي: <<وقد لا يخفى ما جرى من الكروب والمحن علينا فأقول إن في سنة 1283 الموافقة لسنة 1866م مسيحية في السنتين اللتين بعدها أيضا أعني سنة 84 أربع وثمانين وسنة 85 خمسة وثمانين المطابقة لسنة 1868م مسيحية، وقعت مجاعة عظيمة، وقحط في السنين الثلاث ببلد قسنطينة وسائر وطنها وأعظمها بأسا السنة الوسطى

[1])ــ شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص717.

[2])ــ المرجع السابق، ص717.

-يقصد 1867-، سببها: الجائحة والجراد وغيرهما حسبما يأتي تفصيل ذلك، ولا يشك أحد في أنها مجاعة شديدة أشرف الناس فيها على الهلاك الأليم، والبلاء العظيم...>>[1].

ويضيف العنتري: <<... بحيث أنه لم يسمع في الزمان السابق بمثلها قط، وأن كل من أدركها من الناس المسنين في الأعمار، ودرى ما قد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل وإلى كثير من خواصهم أيضا بادية وحاضرة من التشتيت والفناء وأكلهم للحشيش ونحوه، يقول: ما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح وأفضح منها وليس الخبر كالعيان>>[2].

حلت سلسلة من الكوارث الطبيعية فأوجبت إعادة النظر في جميع الجهود التي بذلت منذ عشرين عاما، فقد اجتمعت آثار غزوات الجراد (1866م) وهلاك الحيوانات وسنوات الجفاف فأحدثت في الجزائر الداخلية مجاعة رهيبة (نوفمبر 1867 إلى جوان 1868)، وإعتبرت الإدارة العسكرية وسياسة <<المملكة العربية>>مسؤولتين عن الكارثة، وطافت بالجزائر لجنة تحقيق زراعية، وإتهم المستوطنون <<الشيوعية العربية>> بالجريمة وعرضوا العلاج الشافي في تكوين الملكية الفردية القابلة للانتقال بحرية، وكان الناطقون بلسانهم يوضحون بقولهم: <<بعد ان تقرر الملكية في القبيلة يسارع الأوروبيون

---

[1])ــ **صالح العنتري**، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الحركة الوطنية، د.ط، 1974م، ص54.

ــ **صالح العنتري**: اشتهر بنشاطه في بيرو عرب بعد تأسيسه ب"قسنطينة" عقب احتلال المدينة سنة 1837م، وقد شغل منصب كاتب فيه مدة طويلة مع رؤساء متعاقبين عليه...، أنظر، المرجع السابق، ص05.

[2])ــ **صالح العنتري**، مصدر سابق، ص ص54-55.

إلى الدخول فيها، وسيجدون فيها الأراضي التي تنقصهم واليد العاملة التي يحتاجون إليها>>، وعلى الصعيد السياسي كانوا يطالبون زيادة على ذلك بالنظام المدني والدمج[1].

ولقد طلبت الحكومة من أجل تمكين ضحايا مجاعة عامي 1867-1868م من التزويد بالبذور لزرع أراضيهم، من تجار قسنطينة بإمداد رؤساء قبائل الأهالي بقروض مسبقة على حساب مجموعة القبائل الموضوعة تحت أوامرها، وكان ضابط سابق في المكاتب العربية، يدعى مسرين Mesrine وينتمي إلى عائلة لافي Lavie ذات النفوذ القوي، قد وافق على تقديم قروض تحت ضمان[2] توقيع المقراني بلغت 350,000 فرنك وارتفع المبلغ بعد زيادة الفوائد وشتى النفقات إلى 500,000 فرنك في سنة 1871م، وقام احد افراد عائلة لافي بتقديم قرض بمبلغ 200.000 فرنك، وأقرض مترجم يهودي سابق في مدينة سطيف بمبلغ 300.000 فرنك، ولقد أقنع المارشال ماكماهون الباشا لآغا باكتتاب تلك القروض وضمن له أنه في حالة عسر المنتسبين إليه وعدم قدرتهم على الوفاء سيعوض بمقدار كل سنتيم إضافي من الميزانية البلدية للقبائل، وتحدد السلطة العسكرية ذلك بكل سيادة، لم يعوض المقراني من خسائره كما حرم من تعويض كفالة الضمان بسبب مغادرة ماكماهون،[3] ولقد طلب من السلطة العسكرية الوفاء بوعد المارشال ماك ماهون لما إضطر إلى إكتتاب رهن عقاري عام على جميع أملاكه وأهله، ولم يقم

[1])ــ شارل روبيرت أجيرون، مرجع سابق، ص ص68-69.

[2]) شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص780.

[3]) المرجع السابق، ص780.

حاكم المقاطعة بالاعلام الحكومة بخطورة الوضعية حيث كان يمكنها أن تقدم الضمانات اللازمة فوراً، بل إن وارني الذي كان عضواً في لجنة المصادرة أكد أن الجنرال أوجرو augeraud رد على الباش آغا : **إن حكومة ثورية قد حلت محل حكومة الامبراطور، وبذلك فإن المدنيين هم الذين يحكمون الجزائر، ولا يمكننا القيام بأي شيء**>> ولم يكن من شأن عبارات من هذا القبيل الا أن تثير ضغينة المقراني وتهيجها[1].

ويذكر ذلك لويس رين، ونجده يقول: <<...ولما عرض المقراني الأمر على الجنرال أعطاك ضمانات بخصوص عدم التخوف من المبالغ المسبقة للأهالي على سبيل الإغاثة... غير أن السطات العمومية تمر في هذه الأوقات بحالة من الفوضى، ولم تعد للعسكريين سلطة فعلية في الجزائر، لذا عليكم بالتوجه إلى الحكومة المدنية، أما نحن فليس بوسعنا فعل أي شيء>>[2].

عندما أقدم الباشا آغا على رهن كل ممتلكاته، إعتقد البعض أنه كان في حالة إفلاس وأن اليأس هو الذي دفعه إلى التمرد، وهذه فكرة غير صحيحة تماما. كون رأس مال الباشا آغا وعائداته المشروعة، وبالرغم من مديونيته التي سيدفعها آجلا أم أجلا من طرف الأهالي المسعفين، كانت تشكل ثورة كبيرة نظرا لحياة البذخ التي يحياها أسياد الأهالي[3].

الظروف والدوافع الاجتماعية والثقافية:

---

[1])ــ نفسه، ص781.

[2])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص113.

[3])ــ لويس رين، مرجع سابق، ص112.

واكب التنصير الحملة العسكرية على الجزائر عام 1830م، حيث إعتبرها رجال الدين حملة صليبية، ورأى أنه من الضروري بعث المسيحية من جديد في الجزائر، لذلك باركوا الحملة وإعتبروا الملك شارل العاشر ابنا الهيا كما قاموا بتشجيع جنود الإحتلال على قتل المسلمين ونهب خيراتهم،[1] وقد بدأت سياسة التنصير بإحتشام بسبب إستمرارية المقاومات الشعبية التي كانت قائمة على البعد الديني ولم تستطع أن تحقق هدفها مع السنوات الأولى للإحتلال، لكن مع بداية مرحلة الإحتلال الواسع وظهور أبو الإستيطان الجنرال بيجووجد رجال الدين المسيحيين ضالتهم، ومما قان به شخصيا أنه سلم للقص بريمو عددا من أبناء الجزائر الأيتام الذين قتلت الحملات العسكرية آبائهم، مخاطبا إياه بقوله: <<حاول يا أبي تمسح هؤلاء الأطفال وإذ قمت بهذا العمل، فإنهم لن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا النار علينا...>>[2].

لقد كانت كارثة 1867-1868م فرصة مناسبة إغتنمها الكاردينال لافيجريليفتح باب التبشير على مصراعيه، بحيث إستغل وضع الكثير من المرضى والجياع، فأنقذهم من الهلاك باسم الصليب وفرنسا، وهكذا فقد جمع حوله ما يقرب ألف وثمانمائة طفل بين متشرد ومريض.[3] وزعهم على مختلف المراكز والملاجئ التي أنشأها في بوزريعة

[1])ــ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص144.

[2])ــ المرجع السابق، ص144.

[3])ــ خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية الجزائر 1830-1871م، داردحلب، ص112.

وبولوغين وابن عكنون والأبيار والقبة وبوفاريك ومدينة الجزائر قصد معالجتهم وتنصيرهم.

ولما كان هذا النشاط التبشيري يحتاج إلى أموال وتأييد، فقد سافر الكاردينال لافيجري[1] إلى باريس ليطلب الصدقات لهؤلاء الأطفال، وليلفت نظر أصدقائه بجامعة السربون، ونظر وزارة الشؤون الدينية إلى نكبة الجزائر[1].

أدرك الكاردينال لافيجري صعوبة التنصير وسط الكبار، فركز جهوده على الأيتام الصغار، ولاسيما وهم في مرحلة يمكن له بذر المبادئ المسيحية عن طريق التعليم، وفتح مراكز للصناعة اليدوية لهم، وهذا ما تم بالفعل في الملاجئ، ففي 06 أفريل أعلن لافيجري عن تبنيه للأطفال الأيتام، وتم الإعلان عن طريق نشر رسالة مطولة بمختلف الجرائد بالجزائر، لخص فيها ظروف المأساة، وأفصح في رغبته في تطوير هذه العملية الكبرى –عملية التبشير– للوصول إلى الإدماج السريع بالجزائر، وقرر إبقاء الشبان بابن عكنون لتكوينهم[2] في ميدان الفلاحة، وتسليم البنات للراهبات لتكوينهن في أعمال الحقل والمنزل،

---

[1])ــ خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص113.

[1])- **الكاردينال لافيجري** : (31 أكتوبر 1825م–26 نوفمبر1892م): هو شارل مارسيل ألمان لافيجري، والديه من عائلة برجوازية، كانت عائلته تتعامل مع الدين في إطاره الضيق على عكس لافيجري الذي أظهر منذ صباه توجها دينيا خالصا، كنتيجة للتكوين تلقاه من قبل فتاتين تقيتين كانتا في خدمة والديه، جعلتاه يتلوا الصلوات الأولى، ويتعرف على الإنجيل وأخلاقياته، ...التحق لافيجري بمدرسة ب: Sant leon شارك لافيجري في حفل ديني تقمص فيه دور القص حيث برزت فيه رغبة لهاته الوظيفة، أنظر: **طيطوش حدة**،"الكاردينال لافيجري وأبعد مهمته التبشيرية الجزائر 1867–1880م"، مدارات تاريخية، دورية دولية محكمة ربع سنوية، م:01، ع:الثالث، سبتمبر 2019م، ص521–522.

[2])ــ خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص115.

وكانت نية لافيجري في هذا القرار إيجاد نواة خصبة من العرب المسيحيين الذين سيعملون من أجل الاستعمار الفرنسي[1].

ويعتبر بونارد –ناشر كتاب حياة لافيجري– هذا القرار بمثابة بيان للتبشير في إفريقيا لما له من أهمية في هذا الميدان، ولما سيترتب عليه في المستقبل من نتائج هامة للتبشير في القارة الإفريقية[2].

كان لافيجري يرى في تمسك السكان بالديانة الإسلامية تعصبا أعمى ولذا أخذ يسيء إليهم فقد قال: <<أن الانعدام الكلي لمعنى الأخلاق هو السبب في شقاء هذا العرق>>، وحينما أدرك الحواجز التي أقامتها السلطة العسكرية أمام التبشير مخافة عواقبه، خاطبها في هذه الرسالة، بقوله: <<يجب إنقاذ هذا الشعب، وينبغي الإعراض عن هفوات الماضي، ولا يمكن ان يبقى محصورا في قرآنه... يجب أن تسمح فرنسا بأن يقدم له الإنجيل، أو أن تطرده على الصحاري بعيدا عن العالم المتمدن>>. ويبدوا من قول الكاردينال أنه أراد تطبيق سياسة أمريكا في القضاء على الهنود الحمر، وإبعادهم من مراكز التمدن لأنهم رفضوا معطيات الحضارة الجديدة[3].

---

[1])ـ المرجع السابق، ص115

[2])ـ نفسه ، ص 115–116.

[3])ـ نفسه، ص116.

المبحث الثاني: انتشار ثورة المقراني

كانت كل المقاومات الشعبية نابعة من حب المجتمع الجزائري لوطنه وقد ارتبط ذلك بالبعد الديني، والبعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي، لذلك فإن كل مقاومة تمر بمجموعة من المراحل يتضح من خلالها كيفية سيرورتها-ومن هنا نذكر مراحل انتشار ثورة المقراني.

مرحلة التحضير والانطلاق: (جانفي-14 مارس 1871م):

عندما تفاقمت مشاكل المقراني، وتدهورت أوضاعه السياسية والإدارية أخذ يفكر في الثورة المسلحة وأنه لا مفر منها، على رغم أنها لم تنطلق إلا في يوم 16 مارس 1871م،[1] إلا أن بوادرها الأولى ظهرت في شهر جانفي 1871م مع تمرد بعض جنود الصبايحية الذين كانوا في حالة عصيان برفضهم الذهاب إلى فرنسا وأوروبا[2] مع ظهور العديد من الثورات ثورة السكان في سوق أهراس والميلية وثورة أخرى في تبسة وضواحيها وكان من بين زعمائها محي الدين[3].

وقامت بعض الجماعات كجماعة بسكرة بتأسيس لجان تسمى الشرطية تراقب التي ذو القضاة الشرعيين وتقوم باقتناء الأسلحة والخيول. مع تقديم محمد المقراني استقالة الباشا

---

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورات المقراني والحداد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص245.

[2])ــ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م،ج، 1تر: مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص18.

[3])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص296.

آغاوية في 27 فيفري 1871م[1] إلا أنها رفضت وأعاد دفعها مرة أخرى في يوم 09 مارس فتمت الموافقة عليها تم فيها عرض مجموعة من الطرق للتعبير عن المعارضة،[2] فقد ذكر في محتواها قائلا "أريد أن أتمتع بحريتي ولا يسعني أن أكون عونا لحكومتكم، ولن أتبادل مع أعوانها إلا طلقات البندقية، وإني للأكتب إلى الكابتن أوليفي للأخيرة بأنني أرفض حوالتي المالية وأن يحترس لأنني مقبل على محاربته، وليحمل كل منا بندقية...الوداع..."[3] ولكي يقطع صلاته بسلطات البرج قام بقطع خط التلغراف الذي يربط مجانة بالبرج[4].

وقضى الأيام بين 10-15 مارس 1871م يعقد عدة اجتماعات متواصلة مع رجال عائلته وكبار العائلات، فكان آخر اجتماع موسع[5] يوم 14 مارس 1871م الذي إنبثق عنه إعلان الثورة في اليوم الموالي،[6] وفي 15 مارس من نفس السنة قام أحد رجال المقراني بتسليم الرسالتين إلى النقيب أوليفي وعاد إلى مجانة.[7] وعند إبلاغ السلطات الفرنسية بنية

---

[1])ــ عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص587.

[2])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص296.

[3])ــ الطاهر يحياوي، الامام محمد المقراني-شهيد الأرض والعرض- أطفالنا، الجزائر، ص11.

[4])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص203.

[5])ــ عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، 2002م، ص156.

[6])ــ عمورة عمار، المرجع السابق، ص156.

[7])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص217.

محمد المقراني من طرف الخونة من هجوم وشيك جعلها تسارع للتصدي للهجوم على حساب 3000 مقاتل[1].

وبعد إعلان يوم 16 مارس 1871م يوم الثورة حسب ما جاء به آخر اجتماع 14 مارس قرر المقراني أن يتوجه إلى مدينة البرج في حين أخوه بومزراق يتجه للعمل في منطقة ونوغة وسور الغزلان بينما كلف ابن عمه وصهره السعيد بن داود بقيادة الثورة في منطقة الحضنة وبوسعادة وأولاد نايل بالجلفة[2].

مرحلة الشمولية والمواجهة العسكرية: (16 مارس –5 ماي 1871م):

ومع إشراقة شمس صباح يوم 16 مارس 1871م كان الباشاغا المقراني يزحف نحو مدينة برج بوعريريج على رأس حوالي 7000 ألاف فارس لفرض الحصار عليها وعلى خصومه كبداية لتصفية الحساب مع هذه الإدارة المدنية الجديدة.[3] أستعرضهم المقراني وكانوا بأزياء مختلفة وأسلحة متنوعة وكان من ضمنهم قوم الحضنة العربية وأولاد إبراهيم وأولاد طيب بزعامة مقدميهم، وبمجرد أن قاموا بكل الإستعراضات أمام أولاد أمقران، حتى أخذ القوم والمشاة مواقعهم في المعركة، بذلك أخذ المقراني في تنفيذ الحصار على المدينة وسط زغاريد النساء القبائلات التي تعلو في الجو وإمتزاجها في

[1])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص134.

[2])ــ يحيى بوعزيز، مواقف العائلات الأرستقراطية، المرجع السابق، ص205.

[3])ــ يحيى بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص247.

صدى الطلقات النارية،[1] وإستمر إطلاق النار حوالي ساعتين بحيث كان يحدث صخب أكثر مما يمتلئ م خطورة، وبدأ الهجوم الفعلي في حدود منتصف النهار، واستر إلى غاية غروب الشمس، فأخذ في المساء اليهود الذين أوكلت لهم حراسة القلعة بالفرار داخل القلعة بعيدا عن الأسوار[2].

ووجهت السلطات الفرنسية داخل المدينة مجموع من الرسائل استنجادا إلى عدة جهات وخاصة سطيف.

وبعد أربعة أيام من الحصار بدأ الثوار يحاولون تلغيم جدران المدينة لإيجاد فجوة يقتحمون منها داخل المدينة، إلا أن الأوروبيين المحاصرين كانوا يدافعون ويحولون دون إقترابهم منها تمديدا للوقت حتى تصلهم النجدات التي كانوا ينتظرون وصولها من سطيف بقيادة توفالي، وكان في طليعة هذه النجدة قائد عين تاغروط محمد بن عبد السلام المقراني، الذي كان أول من وصل إلى البرج صباح 26 مارس،[3] وقد استقبل من طرف الرائد دوشيرون بصورة سيئة، الذي كان يعتبر كل شخص يرتدي البرنوس عدوا لدودا،

---

[1])ــ **محفوظ قداش**، جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر 1830-1954، المرجع السابق، ص213.

[2])ــ **لويس رين**، المصدر السابق، ص222-223.

[1])- **محمد عبد السلام المقراني**: ينحدر من فرع أولاد عبد السلام، الذين ينحدرون بدورهم من الشيخ بوزيد من فرع أولاد الحاج الذي ينحدر منه الباشاغا، فعندما توفي بوزيد 1734م خلفه أربعة أولاد منهم عبد السلام جد فرع أولاد عبد السلام بورنان، وهنا بدأ الخلاف بين الفروع، أنظر: **يحيى بوعزيز**، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص107.

[3])ــ **يحيى بوعزيز**، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص207.

ومن حسن الحظ أن كان رفقته ضابطان فرنسيان.[1] ومع كل هذه الأحداث وصل "بونافالي" وفك الحصار على المدينة فجهز الأوروبيين في اليوم الموالي وأرسلهم إلى سطيف تحت حراسة فريقين من الصبايحية قوم محمد بن عبد السلام المقراني، ومن الواضح أن محمد الباشاغا لم تكن لديه خطة واضحة للعمل بالرغم من الفرص التي كانت متاحة أمامه، وأعلن الجهاد قبل استعداده أدى به على الفشل والإنسحاب[2].

حاول المقراني ترتيب أموره وتوسيع نطاق الثورة فكان أول عمل قام به هو إرسال مبعوثين على رؤساء العائلات إلى كل من الجزائر وقسنطينة، طالبا منهم المساعدة ليتحدوا معه لتكوين جبهة قوية يستطيعون خلالها حماية نفوذهم والحفاظ على ما بقي من امتيازاتهم فاستجاب له البعض وتحفظ البعض، بينما أبلغ آخرون الأمر إلى السلطات الفرنسية.[3] كانت رسائله يركز فيهم على نقطتين أولا الجهاد في سبيل الله والثانية أسفه على خدمته للإستعمار[4].

إن معظم جهود المقراني في إستمالة رؤساء القبائل باءت بالفشل، إذ رفض الكثير منهم الإستجابة لدعوته. فقد أعلنوا أولاد بن قانة بالشرق الصحراوي عن رفضهم في رسالة بعثوا بها إلى القائد الفرنسي لمنطقة قسنطينة 18 مارس، وقد أشادوا بأنهم مستعدون حتى لقتل المقراني الذي اعتبروه مجنونا، كما فعل محمد بن هني بن بوضياف

[1])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص228.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص208.

[3])ــ يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص294.

[4])ــ نفسه، ص294.

قائد صحاري بسكرة، كما إنضم إليهم باشاغا التيطري، وقد رفضت حتى الشخصيات المرموقة أي ناحية قسنطينة الإنضمام للإنتفاضة[1].

على الرغم من فشل المقراني في إستمالة رؤساء العائلات الأرستقراطية إليه، إلا انه نجح في إستمالة الشيخ الحداد إليه بأتباعه، إذ إعتبره مكسب هائل عوضه كل ما لم يجده في الآخرين من تأييد نظرا للنفوذ الواسع الذي كان له على سكان جبال جرجرة والبابور، والبيبان وحوض وادي الصومام، ووادي الساحل[2].

قام المقراني بالتمركز في جبل مريسان شمال شرق مجانة، وأخذ يبذل الجهود لإنقاذ الموقف، لكن عندما علمت السلطات الفرنسية بذلك كلفت الجنرال سوسي بملاحقته في منطقة مجانة، وضم إليه قوات بونافالي، وبذلك أصبح يتوفر على خمسة آلاف رجل، وفي 08 أفريل 1871م وصل إلى مجانة.[3] فأستطاع الجنرال سوسي محاصرة قوات المقراني، بإنتقاله إلى ساقية الرحى شمال مجانة، ولم تكن محصنة من طرف المقراني فقد قام بإحراق منازلها، إلا قصر المقراني للإتخاذه مقر له،[4] كما وقع الشريف عبد الرحمن قائد الدريعات وقريب المقراني في أسر القوات الفرنسية[5].

---

[1])ــ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص66.

[2])ــ يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر، المرجع السابق، ص295.

[3])ــ يحيى بوعزيز، ثورات الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص217.

[4])ــ العربي منور، المرجع السابق، ص234.

[5])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص240.

وبعد نجاح المقراني في إقناعه للشيخ الحداد وإخوانه بالإلتحاق للإنتفاضة ترك البعض من المحاربين في صراعات مع سوسي بمجانة ومريسان. وإتجه إلى زمورة، ثم على قمور، شرقي مدينة البرج ليدخل في مفاوضات مع أبناء حكومته المعرضين له، وعسكر بعين التراب وعقد يوم 14 أفريل اجتماعا مع كبار رجاله في قبة سيدي علي بوناب، وناقش الوضع معهم بالنسبة لتطورات الثورة، وخرج بنتيجة توحيد الصفوف، فأجرى بذلك إتصالات مع أولاد عمومته ونجح في إستمالتهم إليه بعد يومين من المفاوضات، ومع إنضمام البعض الآخر الذين كانوا من المعارضين[1].

إن إنضمامهم لهذه الثورة وبهذا الشكل كان عاملا فيما حدث لوحدة المشاة المتمركزة منذ 30 مارس في برج عين تاغورت بقيادة النقيب ترانكان بمساعدة ابن عبد السلام وبن قندوزة بن عبد الله، مع حرق مجموعة من المزارع حول العلمة بعض منها للأوروبيين ومنها للمتعاونين معهم، فعجز هو الآخر عن مواجهة الوضع، وتدعيم قوات سوسي، إلا أن هذا الأخير تعرض للهزيمة أمام الثوار يوم 18 أفريل بعين تاغروت[2].

كانت خطط الثوار تتمثل في إخلاء المدن والقرى السهل والاعتصام بالربوات الحصينة، فأخلو رأس الواد، وعين تاغروت، وتجمع عدد منهم في سهل سيدي مبارك شرق مجانة، وإعترضوا سبيل سوسي (Soussi) الذي خرج من البرج متجها إلى

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص218.

[2])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص297.

سطيف في 20 أفريل 1871م،[1] وعلى إثر ذلك قام الثوار بعقد إجتماع لهم بالرقب من عين مسعود، بهدف دراسة الموقف الجديد، ومن بين الأعضاء الذين حضروا من ضمن هذا الإجتماع بومزراق وعبد الرحمن بلقندوز، وعزيز الحداد وغيرهم من القادة، تم خلاله رسم خطة لمواجهة القوات الفرنسية، وبعد ذلك خاض الثوار عدة معارك كانت ناجحة في جبل طافات وثنية مقسم العيون[2].

وقام بعد ذلك المقراني بإسناد قيادة الأعمال في وادي الشعير إلى أخيه بومزراق مع بعض المقدمين الرحمانيين بزعامة عزيز الحداد، وإتجه هو إلى بني عباس لتفقد المنطقة وكتابة المزيد من الرسائل لكسب الأنصار، وإن نجاحه في إستمالة أبناء عمه والإخوان الرحمانيين إلى ثورته جعله مطمئن للجهة الشرقية، إلا أن الأمور في وادي الشعير لم تكن حاسمة[3].

إن المقراني لم يتوقف طويلا في منطقة بني عباس، وتابع طريقه في 25 أفريل 1871م إلى جبل موقرنين بصور الغزلان التي عقد بها إجتماعا درس وأوضح به الخطة المعمول بها للإطاحة بجيش الجنرال سيريز والمقدم تريملي وحليفهما الأغا بوزيد،[4] وقد وقعت معركة كبيرة في منطقة تكودة إنتهت بهزيمة المقراني وأتباعه، وهذا نظرا لنوعية الوسائل المادية والبشرية الضخمة التي جندها الفرنسيون، وكذا تعاون الأغا بوزيد مع

---

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص220.

[2])ــ الصادق تاوتي، المرجع السابق، ص ص 63-64.

[3])ــ يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر، المرجع السابق، ص232.

[4])ــ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص64.

السلطات الفرنسية ضد المقراني، فهو قد شكل عقبة أمام انتفاضة المقراني وهذا لتبعه واخباره السلطات الفرنسية عن كل كبيرة وصغيرة عن المقراني.[1] وبعد هذه المعركة عاد المقراني مسرعا إلى بني عباس 29 أفريل ليجهز نفسه وأن يستعد أخاه بومزراق للمواجهة ضد بوزيد.

وبعد أن جمع المقراني أربعة آلاف محارب عاد بهم بعجلة إلى الجهة الغربية عبر جبال البيبان، وإنضم إليه في الطريق عدد كبير من رجال بوجليل، وبني مليكش، وبني عباس، وبني يعلي وبني منصور، وإتجه نحو البويرة مركز قيادة الأغا بوزيد في 01 ماي، بينما كان الثوار الآخرون يواجهون قافلة ترواملي على الضفة اليسرى لواد سفلات وقافلة قورشود على الضفة اليمنى لواد الجمعة نازلين من ربوات سلامات[2].

وحل عليها بقواته في 02 ماي من نفس العام ففرض عليها الحصار محاولا إقتحامها لكنه فشل في ذلك، إلا أن هجومه هذا يؤخذ فوق بينه وبين هجومه على البرج إلا أن هذه الأخيرة بها عدد كبير من الأوروبيين وحامية عسكرية صغيرة، بينما البويرة لا يوجد بها إلا حوالي تسعة عشر أوروبيا، وإكتسابها حماية من جهة الأغا بوزيد.[3]بعد فشل الأغا محمد المقراني في إخضاع منطقة البويرة والإطاحة بزعيمها الأغا بوزيد إسحب مع قواته التي بلغ عددها أزيد من 8 ألاف مقاتل متجها إلى واد سفلات عبر واد جمعة حيث عبر

---

[1])ــ نفسه، ص65.

[2])ــ يحيى بوعزيز، الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص222.

[3])ــ يحيى بوعزيز، موقف العائلات الأرستقراطية، المرجع السابق، ص223.

المنطقة في الرابع من ماي 1871م بحيث إنتشرت قواته في واد سيدي سالم، بينما أقام الباشا آغا معسكر في منطقة واد الرخام متجها بعد ذلك إلى المنطقة المسماة كدية المسدور[1].

أختيرت هذه المنطقة من طرف الأغا المقراني لصعوبة تضاريسها، لكن إصرار الأغا بوزيد على إخماد ثورة المقراني جعله يعكف على تقديم المعلومات للفرنسيين حول تحركاته،[2] ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي بعثها الأغا بوزيد إلى الجنرال سيريز (Sirisse) قائلا: باشا أغا مجانة تبعنا أثره هبط مع واد جمعة..." وبقاء الأغا عتبة في وجه المقراني مكن الفرنسيين من الإطاحة بالمقراني في أولى مراحل ثورته[3].

حيث وصلت قوات فرنسية إلى منطقة غير بعيدة عن معسكر المقراني يوم 5 ماي 1871م فوقعت إشتباكات بين الطرفين منذ الفجر لغاية منتصف النهار وقد أبدى الجيش حماسا كبيرا وهذا لنزول المقراني من على حصانه للمشاركة بنفسه في القتال، تمكن من تحقيق النصر في بداية المعركة، لكن مع وصول قوة نجدة من جنود لزواف أجبره على التراجع.[4] اغتنم الباشا أغا فرصة توقف القتال مؤقتا لأداء صلاة الظهر وبينما كان يؤدي صلاته وما إن سلم وقف ليستأنف القتال حتى انطلقت رصاصة من إحدى الزواف فأصابته

---

[1])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص152-153.

[2])ــ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص67.

[3])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشا أغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص226.

[1])- الزواف: هي قوات جندتها فرنسا من بين الأهالي، وتعود تسميتها إلى اسم زواوة العائد معناه إلى القبائل الأولى التي تم منها التجنيد. أنظر: الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليدونيا، المرجع السابق، ص227

[4])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص154.

في جبهته فأوردوه قتيلا في يوم 5 ماي 1871م، فحملوه الثوار في الحال إلى القلعة ببني عباس ودفنوه بمسقط رأسه،[1] إلا أنهم أخفوا وفاته في بادئ الأمر وأشاعوا أنه أصيب بجروح بليغة نتيجة الإنفجار، إلا أن خبر وفاته وصل إلى الأغا بوزيد فأبلغ هو الآخر سيريز، وهكذا اختفى محمد المقراني من الميدان بسرعة بعد إحدى وخمسين يوما فقط من إندلاع إنتفاضته[2].

توفي الباشا أغا المقراني وفاة البطل، أصبح حكاية الروايات وعنوان أغاني المطربين وأغاني النساء والشعراء المتجولين في الاحتفالات والاجتماعات الشعبية أثناء الحملات،[3] ومن بين ما رددوا:

عندما سقط جذع الصفصاف

حزنت إفريقيا

في هذا اليوم

تكسر الإسلام[4].

---

[1])ــ صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص364.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق ، ص228.

[3])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص156.

[4])ــ عثمان سعدي، المرجع السابق، ص591.

وبعد وفاة المقراني تسلم راية القتال من بعده أخوه بومزراق وهذا لكي يمتد لهيب الحرب عدد كبير من القبائل.[1]

مرحلة الضعف والهزيمة: (5 ماي 1871م-جانفي 1872):

إستمرت الثورة طوال شهر ماي، بعد إعلان الشيخ الحداد[1] الجهاد يوم 8 أفريل 1871م ببلدة صدوق، وإن إرتماء الإخوان الرحمانيين في خضم الثورة جعل الثورة ذات طابع شعبي ولم تبقى مقتصرة على الطابع الأرستقراطي[2] فأمتدت في كل من القبائل الشمالية من الجزائر العاصمة غربا إلى القل وجيجل وباتنة شرقا، وبوسعادة وبسكرة جنوبا كما شملت جبال البابور، وحوض الصومام وجبال جرجرة والبيبان، وحوصرت مراكز الفرنسيين وقلاعهم في بجاية ودلس، وتيزي وزو، وذراع الميزان والأخضرية وغيرها،[3] وقد إندفع إلى الجهاد من أتباع الرحمانيين أكثر من 120 ألف مجاهد ينتمون إلى مائتين وخمسين قبيلة، أما المقراني قبل ذلك لم يجند سوى 25 ألف محارب موزعين بين قبائل برج بوعريريج، وبوسعادة وسور الغزلان[4].

---

[1])ــ شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ج1، ص25.

[1])- **الشيخ الحداد:** اسمه الكامل هو محمد أمزيان بن علي الحداد، انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في إيفيل إيمولة ومنها إلى بلدة صدوق، ومنها احترف جده مهنة الحدادة لذلك أطلق عليهم اسم الحداد. أنظر إلى: آسيا تميم ، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، ص41.

[2])ــ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871م)، مجلد 1، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص797.

[3])ــ بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل جاه الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الأمل، ط3، ص147.

[4])ــ يحيى بوعزيز، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1989م، ص19.

مما لا نقاش عليه أن زاوية صدوق لها أنصار وأتباع في جل مناطق القبائل الكبرى والصغرى، والشمال القسنطيني، ولها مجموعة من الصلات بالزوايا[1] الأخرى، إلا انها ليست قوية فهي أدبية وروحية.

ومن هذا الأساس تحرك الأتباع وقادوا الناس للجهاد، إنطلاقا من إعطاءهم الإذن من شيخهم الحداد في إعلان 8 أفريل 1871م.

في جبال البابور الشمال القسنطيني والمنطقة الشرقية لوادي الصومام حيث يوجد اتباع الحداد، قاد سي عزيز بنفسه الحركة، وتحولت الزوايا فيها إلى مراكز للثورة، ومن أبرز القادة الرحمانيين رئيس زاوية فرجيوة، والمقدم الحسين بن أحمد بن الشريف زعيم زاوية مولاي الشقفة بالبابور إلا أنهم واجهوا صعوبات من طرف العائلات المتعاونة مع السلطات الفرنسية.[1] أما في الضفة الغربية لواد الصومام فكان يقود الجهاد محمد الحداد فقد واصل محاصرة بجاية ومحاربة أتباع وأعوان بني علي الشريف المتعاون مع الفرنسيين، وخاض معركة "تالاوريان" غرب بجاية ضد قوات ريلهاك حاكم بجاية، فقد بها الكثير من جنوده نتيجة لعدم توفر الأسلحة[2].

---

[1])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص290.

[1])–الزوايا جمع زاوية: لفظ في أصله مــأخوذ من الانزاء بقصد العكوف على العبادة، والزاوية في الأصل ركن البناء أطلقت على المصلى أو المسجد الصغير عند المسلمين في المشرق العربي، ويلحق بها أيضا ضريح الولي الصالح. أنظر إلى: عبد العزيز شهبي، الزوايا الصوفية والغرابة والاحتلال الفرنسي، دار الغرب، الجزائر، ص13.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر وعشرون، عالم المعرفة ، الجزائر، 2009، ص259.

أما في ذراع الميزان كان يقود الجهاد محمد الجعدي باسم الحراد مقدم زاوية سيدي عبد الرحمن الذي عينه رئيسا للإخوان الرحمانيين. وبالنسبة لحركة الجهاد في تيزي وزو فقد تزعمتها خديجة بنت بلكانون أرملة الباشاغا بلقاسم أوقاسي، بالإضافة إلى دلس قادها علي بن محي الدين الذي انضمت إليه كل أفراد أسرته لإحتضان المقاومة[1].

لقد إنتشرت حركة الإخوان الرحمانيين الثورية، نظرا للصلات الروحية الموجودة بين بين الهيئات الدينية حتى باتنة ونقاوس وانضمت للأتباع الاخوان الرحمانيين، وهكذا إمتدت الحركة لتشمل أكثر من نصف البلاد[2].

لقد كان أولاد الحداد متحمسين جدا للجهاد خاصة سي عزيز، الذي أقام صلاة بسوق صدوق دعا فيها للقضاء على الكيان الفرنسي، وقد بدأ في العمل مع أخيه وأمر بقطع الخط الهاتفي الذي يربط بجاية بأربعاء نايث إيراثن وكلف أتباعه بضم الناس للجهاد، كما أمر بإشعال النيران ليلا على قمم الجبال لتوعية الإخوان بإنطلاق الجهاد، وقد شرع سي عزيز في جمع الرجال وتعيين القادة والرؤساء وتقسيمهم إلى قسمين القسم الأول تحت قيادته المباشرة والقسم الثاني تحت قيادة أخوه محمد، وعين جماعة تهتم بالإستخبارات[3].

بعد أن أنهى سي عزيز وأخوه إستعدادهما عسكرا في قرية ذراع "تاقاعات" شمال الضفة اليمنى لوادي الصومام يوم 12 أفريل 1871م، ودرسوا خطة تنص على القضاء

---

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص259.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص242-243.

[3])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص292.

على القادة الموالين للسلطات الفرنسية، بداية بعلي الشريف باشاغا شلاطة ومحمد أمزيان بن الموهوب شيخ زاوية العراش، فبعثا لهما برسالتي تهديد، وكذلك نفس الأمر مع شخصيات أخرى، فهاجموا برج شيخ العراش بعد يومين من إنذاره نتيجة رفضه الإنضمام إليهم[1].

هذا كان سبب من الأسباب التي جعلت علي شريف يستنجد بحاكم بجاية "تريلهاك" لكن قطع الطريق أمامه من طرف الثوار صعب عليه الأمر، ومن هنا إنتقل سي عزيز إلى منطقة عديسة في 16 أفريل 1871م، وقام بمعاقبة سكان بني جليل لعدم إستجابتهم للجهاد وفرض عليهم غرامات مالية، وإتجه كذلك نحو بجاية إلا أنه عارضته العساكر أمامه فتراجع هو وأخوه[2].

وإبتداءً من 21 أفريل من نفس العام، إتجه مرة أخرى سي عزيز إلى بجاية لكنه إصطدم بطلائع قوات لاباسي وريلهاك على بعد ثلاثة عشر كيلومتر من المدينة فتراجع، لكن بعد هذه الإشتباكات تمركز محمد بن الحداد في ثلاثة مواقع لمواصلة فرضه للحصار على المدنية فوضع قوة في بوشامة داخل جبل قوراية وأخرى في تيزي وزو، والثالثة في تيرهانت في واد الصومام، حدثت إشتباكات جرح خلالها القائد أحمد أورباح المتعاون مع الفرنسيين فتم عزله من طرف فرنسا[3].

---

[1])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص292.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص245.

[3])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص294.

لقد خاض سي بوعزيز والمجاهدون معركة كبيرة ضد الفرنسيين في جبل "طافات" يوم 30 أفريل 1871م، نالا نجاحا باهرا جعل من المتمردين ينضمون إلى المجاهدين، في 1 ماي 1871م إتجه على البابور برفقة صهره لمهاجمة برج بلقاسم بن حبيلس، وبعدها إلى العلمة وعين عبيسة حقق هناك مجموعة من النجاحات والإنتصارات جعل الناس ينضمون إليه، لكن المتعاونون مع فرنسا ضيقوا الخناق على سي عزيز للإنسحاب من تلك الناحية، فألتحق بمعسكر أخيه في تيزي الجمعةبنواحي بجاية ولبثوا حتى اضم لهم بومزراق، وتم بذلك تنظيم مجموعة من الهجمات ضد القوات الفرنسية[1].

في 20 ماي 1871م خاض الثوار بزعامة سي بوعزيز وبومزراق، عدة معارك ضد الجنرال سوسي، شملت كل ربوات ثنية الغنم وقرية تاسة والحمام حول عموشة، كما ظهرت معركة في جبل "منتانو" يوم 25 ماي[2] قام من خلالها سي عزيز بحرق كل مراكز الأوروبيين والقادة الجزائريين الموالين لهم، وبعدها ترك المنطقة وخلف وراءه كل من المقدمين الثلاثة سيدي سعدون وعمر بوعرعور، الطيب بن مبارك بودقيش لإدارة الأعمال القتالية ومهاجمة مدينة جيجل، وكان ذلك في 9 جوان 1871م بينما رفقاءه يسيرون المعارك حول جيجل، وكان هو الآخر في معارك ضد سطيف، فقامت السلطات الفرنسية بإحراق عدد كبير من القرى مما أدى على خسائر كبيرة في صفوف الثوار، لهذا قام سي عزيز بتوجيه نداء إلى سكان صدوق وبني سليمان، وذلك لمي يتوجهوا نحو شمال سطيف

[1])ــ لويس رين، المرجع السابق، ص296.

[2])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، مرجع سابق، ص250.

لدراسة وضع القرى التي كانت تعاني مشاكل بسبب عمليات الجنرال بونافالي[1] في صباح يوم 24 جوان، عقد سي عزيز اجتماعا بزعامة الثوار بمنطقة جرمونة، وخرج بإتفاق على مواجهة معسكر سوسي، فتوجهوا بقواتهم التي كان يزيد عددها حوالي 8 ألاف محارب إلى منطقة "تالا إيفاسن"، وخاضوا هناك معركة ضاربة غير متكافئة إستشهد فيها حوالي مائة وخمسون ثائرا وقتل ثمانية أوروبيين، وعلى إثرها إتجه سي عزيز إلى صدوق وعلامات الفشل والإستسلام بادية عليه وعلى أتباعه[2].

لقد كانت المعارك التي خاضها الإخوان الرحمانيين بقيادة سي عزيز وأخوه، خلال شهري ماي وجوان كانت تجربة قاسية، لأنه لم يفلح في استمالة العائلات الكبيرة، وفشل خطته لأنه كان يعتمد على السلاح الديني وهذا غير كافي، مع عدم تحقيق أي إنتصار من طرف أخيه محمد وعند إنتقال سي عزيز إلى جرجرة وجد الأوضاع جد متدهورة فخاض مع المجاهدين معركة إيشريظن يوم 24 جوان ضد قوات الجنرال لالمان، حيث قام هذا الأخير بأبشع الجرائم، هذا ما أدى إلى إضعاف الثوار في هذه المنطقة، عندها قام سي عزيز بالتوجه إلى معسكر علي أوقاسي الذي كان يعاني هو الآخر من مصاعب لا توجد نهاية لها، وهنا قرر سي عزيز الأخذ بنصيحة أبيه والإستسلام لأعدائه[3].

---

[1])ــ المرجع السابق، ص251.

[2])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص170.

[3])ــ مولود قايد، المرجع السابق، ص172.

وفي صباح 30 جوان 1871م، إتجه علي أوقاسي ومحمد أمقران أوقاسي ومحمد لونيسي أوقاسي، ومعهم سي عزيز إلى معسكر آيث هيشم وسلموا أنفسهم إلى لالمان الذي اعتبرهم أسرى حرب ومجرمين[1].

وقرر بشقيقه الشيخ محمد من طرف أحد الخونة فأعتقل بعد ذلك بيومين، وأستسلم بعدها أبوهما الشيخ الحداد بدوره في 13 جويلية 1871م، فرفعوا الحصار عن بجاية وشرشال وجيجل وغيرها، وألقت عشرات القبائل أسلحتها وطلبت الأمان من الفرنسيين، فخمدت الثورة نتيجة لذلك في معظم بلاد القبائل منتصف سبتمبر 1871م، بينما تواصلت لأربعة أشهر أخرى في جبال البابور ولبضعة أسابيع في منطقة الحضنة[2].

إن إستسلام الإخوان الرحمانيين الواحد تلو الآخر، كان بمثابة نكسة ثانية للمقاومة بعد وفاة المقراني، فشعر بومزراق[1] بمدى خطورة الوضع الجديد لكن على الرغم من ذلك لم تضعف عزيمته، فقد حاول أن يرمم ما تصدع من الجبهة، فواصل كفاحه منتقلا إلى قلعة آث عباس لتنظيم الجهاد وبعد ذلك توجه على صدوق ودخل في مناوشات ضد الجنرال سيريز ثم إنسحب إلى جهة آث ورثيلان، وخاض معركة رهيبة مع السلطات الفرنسية وهي معركة تاخراط في 20 جويلية 1871م، وفي 22 من نفس الشهر دخل

---

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، المرجع السابق، ص258.

[2])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص298.

1)- بومزراق: قائد على الونوغة في 1861م، وزعيم حركة التمرد في 1871م، بعد وفاة شقيقه تم نفيه إلى كاليدونيا، والعفو عنه بعد مضي 20 سنة ثم توفي في الجزائر. أنظر إلى: مولود قايد، المرجع السابق، ص72.

الجنرال لالمان (Lalmane) إلى قلعة آث عباس فقام بإعتقال سكانها وتخريب ديارهم وإعتقل زوجة المقراني، وبذلك قام على الإستيلاء على كل أملاكهم ثم أقدم على حرق كل القرية[1].

أنسحب بومزراق إلى ناحية الحضنة بالمسيلة بعد معارك تاخراط والقلعة، وعاد بعدها إلى مجانة وبني عباس وجدد نشاطه الحربي ضد القوات الفرنسية، وكانت معركة سيدي إبراهيم بوبكر في 25 أوت 1871م من أهم المعارك التي خاضها في تلك الفترة[2].

غادر بومزراق منطقة البيبان وأتجه إلى جبل المعاضيد حيث وصلها في 3 من أكتوبر، هناك تسلم رسالة من ابن عمه السعيد بن داوود يعلمه فيها بأن القوات الفرنسية ستقوم بملاحقة الثوار ومحاصرتهم، وتم الإتفاق فيما بينهم على مغادرة الشمال والإتجاه نحو الجنوب فتجمعوا بجبل عياض بكل ما يملكون من أمتعة،[3] وفي 8 أكتوبر أخذوا طريقهم صوب الجنوب إلى أعماق الصحراء وعندما وصلوا إلى قبلا السلوقي بجوار قلعة بني حماد، فاجأتهم القوات الفرنسية بقيادة سوسي وخاضوا ضدها معركة ضاربة "معركة قبر السلوقي" كانت آخر معركة يخوضها المقرانيين وكانت نهاية لقوتهم ونفوذهم في الشمال، فقرروا الفرار بأنفسهم خارج الوطن فتجهوا إلى ورقلة وحلو بها يوم 20 أكتوبر وأستقبلهم كل من بوشوشة وبن شهرة واتفق رأيهم على الهجرة إلى تونس حسب إقتراح

[1])ــ يحيى بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني...، المرجع السابق، ص290.

[2])ــ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص103.

[3])ــ شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص801.

بومزراق وقد حاولوا الإلتحاق بتونس عبر توقرت وواد سوف، ولكنهم لما بلغوا البرج كان قد وقع في أيدي بن قانة، وهو ما جعل بومزراق ينقاد إلى الإنضمام إلى أحد زعماء العصابات الذي كان ينشط في ضواحي ورقلة،[1] وهناك حوصر وأسر بواحة الرويسات شمال شرق ورقلة يوم 20 جانفي 1872م،[2] بعد أن سقط مغشيا عليه في البيداء وقد نال منه الإرهاق والعطش[3].

فإنتهت بذلك الثورة التي اشترك فيها نحو 200 ألف مجاهد، ومنطقة القبائل وحدها ساهمت ب 150 رجل منهم خاضوا ضد العدو (الذي زج في المعركة ب 86.000 عسكري) و340 معركة حسب جوليان[4].

المبحث الثالث: نهاية ثورة المقراني:

كل المقاومين الذين قبض عليهم توبعوا أمام عدة جبهات قضائية أهمها المحكمة التابعة للجزائر والتي كلفت –فيما كلفت به– بالتحري في الملف الذي يضم أكبر عدد من

---

[1])ــ نفسه، ص801.

[2])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص298.

[3])ــ شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ص28. وكذلك، بطاش علي، المرجع السابق، ص158.

[4])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص298. وللاستزادة أنظر: إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص399/ ومحمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار الشعب، الجزائر، 1985م، ص70.

المتهمين، وعددهم الإجمالي حوالي 213 مهما. على رأس قائمتهم بومزراق والشيخ الحداد، سي أمحمد وسي عزيز ومن ضمن هؤلاء المتهمين ال 213 حكم على 64 غيابيا بينهم 19 فردا من عائلة المقراني[1].

تم إيفاد ملف التحقيق من الجزائر إلى محكمة الجنايات بقسنطينة التي كان عليها إصدار الحكم في حق ال213 متهما، وقد بدأت الجلسات يوم 21 سبتمبر 1873م لتستمر أكثر من ستة أشهر وتنتهي إلى ما كان الجميع يتوقعه، فقد حكم على الشيخ المتدين الذي خاض في الحياة 83 سنة، الشيخ الحداد بخمس سنوات سجنا.

ويروى أنه قال للمحكمة: <<إنكم تحكمون علي بخمس سنوات، لكن الله سيحكم بخمس أيام>> وبالفعل فقد نطق بالحكم يوم 19 أفريل 1873م، وما هي إلا بضعة أيام حتى أخرج الشيخ الوقور من سجنه بالكدية وهو في سكرات الموت، وقد توفي يوم 29 أفريل 1873م أي بساعتين بعد خروجه من السجن[2].

لم ترحم العدالة الفرنسية، الشيخ الحداد، رغم كبر سنه، حيث تجاوز الثلاثة والثمانين، فحكم عليه بالسجن الإنفرادي يوم 18 أفريل 1873م لمدة 05 سنوات، إلا أنه توفي في سجنه يوم 29 أفريل من نفس السنة[3].

---

[1])ــ الصديق تواتي، المرجع السابق، ص112.

[2])ــ مرجع سابق، ص112.

[3])ــ الصادق داهش، "نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها"، المصادر، ص19.

حكم على ابنه الأكبر –الشيخ الحداد– سي أمحمد بعشر سنوات سجنا أما سي عزيز الذي يعتبر من الشخصيات الأكثر أهمية فقد حكم عليه بالنفي من البلاد.

وقد كان الحكم الأكثر قساوة ضد بومزراق الذي حكم عليه بالإعدام كما صدر نفس الحكم غيابيا على 15 عضوا من عائلة المقراني، وقد حوكم بومزراق وأعضاء عائلته قبل الشيخ الحداد إذ أن الحكم الذي أحدث أكير ضجة قد صدر في 27 مارس 1873م، وقد أدهش هذا الحكم العديد من رجال القضاء في ذلك الوقت[1].

وبعد المهزلة التي صنعتها خلال شهر مارس 1873م، هيئة المحلفين لدى محكمة الجنايات بقسنطينة خلال محاكمتها لزعماء إنتفاضة 1871–إنتفاضة المقراني والشيخ الحداد–، والتي تعتبر محاكمة القرن بالنسبة للجزائر، أو مجلس حرب أن شهد قضية في مثل أهميتها، بحيث شغلت طول فترة المحاكمة الرأي العام في الجزائر وفرنسا[2].

كنا نعتقد أن المحاكمة تدوم 45 يوما ولكنها إستغرقت 56 يوما، نظرا للعدد الكبير الذي إحتضنته قاعة المحكمة والذي قدر بنحو 600 شخص من متهمين وشهود، وبالتالي عدم قدرة لجنة متكونة من 12 شخصا على إدارة ومحاكمة عدد هام من المدانين بتهم كبيرة وثقيلة...فقد اضطر المسؤولون عن المحاكمة إلى تقسيم الأعمال والبث في القضايا المطروحة إلى ثلاث دورات حددت كمايلي:

---

[1])ــ الصديق تواتي، مرجع سابق، ص113.

[2])ــ رمضان بورغدة، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830–1892"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، جانفي 2009، ص 17–28.

الدورة العادية: يوم 10 مارس، الدورة الاستثنائية الأولى: يوم 31 مارس، الدورة الاستثنائية الثانية: يوم 28 أفريل[1].

مصادرة أملاك المقراني وأفراد عائلته:

تمت مصادرة أملاك المقراني وعائلته على مرحلتين:

الأولى بدأت بعد عشرة أيام من انطلاق الإنتفاضة أي يوم 25 مارس 1871م، اتخذ يومها قرار من السلطات العليا في الجزائر واعتمد في كافة الأرجاء قصد وضع كل أملاك الحاج محمد المقراني تحت الرقابة القضائية، أملاك كل القبائل وكذلك العرب الذين التحقوا بالمقراني سواء كانت أملاك شخصية أو تابعة.

وقد بدا تطبيق هذا القرار في 5 أفريل على ملكية المقراني المعرفة باسم جنان بوطالب والموجودة في بن عكنون، بلدية الأبيار بمنطقة الجزائر، وتقدر مساحته ب16 هكتار، 45 آر و65 متر مربع[2].

وتتكون من برجين وحديقة استجمام، وقطعة أرض لزراعة الخضروات وأخرى للأشجار المثمرة علاوة على مقهى عربي واسطبل وبئر وعين، فكانت هذه الملكية الأولى التي صودرت.

[1])ـ الصديق تواتي، مرجع سابق، ص118.

[2]) المرجع السابق، ص110.

يوم 8 ماي 1872م صودرت ملكية ثانية تابعة للباشا تقع في دوار على طريق سور الغزلان –سطيف في منطقة تابعة لبني عامر تقدر مساحتها ب: 33 هكتار و37 آر، وقد تتالت المصادرات الأخرى لممتلكات المقراني وكذا أعضاء عائلته حتى النصف الثاني من 1873م[1].

وبعد هذه المرحلة، بدأت السلطات في إحصاء ممتلكات كل فرع من فروع عائلة المقراني، وقد استمر هذا الإحصاء سنتين ابتداءً من 26 1872، وقد شمل قرار رقم 220 كل الأفراد لكل الفروع الأربعة لعائلة المقراني. وبعد أن اكتمل الإحصاء واعتقل أعضاء هذه العائلة وحوكموا، جاء قرار آخر مؤرخ في 19 جويلية 1873م يوسع دائرة جماعة المقراني إلى ستة فروع بإضافة أولاد قندوز وأولاد عبد السلام إلى الفروع الأربعة السابقة[2].

وهكذا تمكنت السلطات البلدية من تنفيذ مصادرة الأراضي التي قدرت مساحتها الإجمالية ب 22829 هكتار، و89 آر، و55 مترا مربعا، وتشمل هذه الأراضي 569 حقلا للحبوب مع أشجار التين والزيتون، 39 بستانا مستقيما للخضر والفواكه و79 مسكنا كان العديد منها محطما جزئيا، و3 مخازن للحبوب، و3 اسطبلات، ومقهى، وحمام ومسجد، وقد استمر الإحصاء والجرد سنتين وأربعة أشهر. بعد هذا كونت لجنة لاستعمال هذه الأملاك

[1])ــ المرجع السابق، ص110.

[2])ــ نفسه، ص110.

لصالح المعمرين، كما سددت اللجنة 800.000 فرنك لعائلة ليفي وهو ما يشمل مبلغ ما أقرضته للباشاغا إبان سنوات المجاعة[1].

مصادرة أملاك الحداد:

أما فيما يخص أملاك الشيخ الحداد وابنيه فد تم جردهما أيضا، وقد أصدرت مديرية الأملاك كشفا عن الأملاك العقارية والأراضي الزراعية التابعة للشيخ الحداد ولابنه سي أمحمد وانه الثاني سي عزيز.

وقد أعلن في قرار إداري 208 صادر عن الحكومة العامة للجزائر بتاريخ 16 سبتمبر 1871م كل الأملاك التابعة للشيخ الحداد[2] وكل من ابنيه أمحمد وسي عزيز[3].

كلفت ثورة 1871م الشعب الجزائري غاليا، فكانت النتيجة جسيمة جدا، حيث أسفرت على ما لا يقل عن ستين ألف شهيد، ومحاكمة أكثر من عشرات الآلاف، وإعدام حوالي ستة آلاف جزائري.

ويكون بهذا مجموع الذين مستهم هذه الثورة مباشرة، في أجسامهم، عدا الجرحى والمفقودين حوالي 80500 جزائري، وهو رقم مخيف وكبير جدا، يعكس مدى إصرار الجزائريين على نيل استقلالهم وحريتهم، بالنفس والنفيس، ويدل على بربرية الاستيطان،

---

[1])ــ **الصديق تواتي**، مرجع سابق، ص111.

[2])ــ **الأملاك التابعة للشيخ الحداد:** يسرد الدكتور يحيى بوعزيز تفاصيل هذه الأملاك على طول 8 صفحات من كتابه، وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989م.

[3])ــ المرجع السابق، ص111-112.

والاستعمار الفرنسي الذي كان ضد الإنسانية، وضد الفطرة والطبيعة، كان عليه أن يغير الشعار الثلاثي للثورة الفرنسية (حرية-مساواة-إخاء) إلى شعار (قتل-نفي-تشريد) وفي المقابل، خسر العدو حوالي عشرين ألف جندي في 340 معركة التي استمرت حوالي عاما[1].

اعتقال الكثير من المجاهدين، والحكم على الآلاف منهم بالإعدام والسجن والنفي المؤبد...طالت ستة آلاف جزائري، منهم 500 نفوا إلى كاليدونيا الجديدة، وفي مقدمتهم بومزراق المقراني الذي أعيد إلى الجزائر عام 1904م وتوفي السنة التالية، وسي عزيز هرب من منفاه عام 1881م والتحق بالحجاز.

فرض غرامات وتعويضات باهظة على السكان المتهمين بالاشتراك في الثورة ودعمها، وعددهم حوالي 800.000 نسمة، بلغت: 6.582.298 فرنك فرنسيا، لم يتمكن الجزائريون من تسديدها إلا ببيع مواشيهم، ومحاصيلهم، وما بقي بأيديهم من أراضي وغابات، وظلوا يدفعونها إلى غاية عام 1890م[2].

[1])ــ صادق داهش، مرجع سابق، ص21.

[2])ــ بشير بلاح، مرجع سابق، ص299.

الفصل الثالث: أثر المقاومة في مصادرة الأراضي

المبحث الأول: عوامل مصادرة أراضي الجزائريين بعد ثورة المقراني

المبحث الثاني: إستصدار قوانين مصادرة أراضي

المبحث الثالث : نتائج و أثار الثورة على الجزائريين

المبحث الأول: عوامل مصادرة أراضي الجزائريين بعد ثورة المقراني

العوامل الطبيعية:

تميزت أراضي إقليم الشرق الجزائري بالخصوبة مما أدى إلى وفرة الإنتاج الفلاحي فقد ذكر دي فونتين (de fontaine) أغنى مناطق المملكة هي نواحي قسنطينة، بونة...، كما قام بتحديد المناطق التي تعطي المحاصيل الوفيرة وتتمثل في بلاد قسنطينة من جهة الغرب، الشمال الغربي والجنوب الغربي، واتفق دي بارادي (de paradis) مع "دي فونتين" حيث ذكر أن أحسن الحبوب والسنبلة التي تحمل أكبر عدد من الحب هو الذي في مقاطعة قسنطينة[1].

كما أشار دي لمال (de mal) كذلك إلى سها عنابة وسماه بالسهل الشاسع بطول 40 ميلا وعرض 25 ميل وهو شديد الخصوبة يصلح لإنتاج كل أنواع الحبوب، وهذا الخصوبة لا تقتصر على سهل عنابة بل تتعداها على السهول الساحلية في الجزائر حيث ذكر دي فونتين: <<إنها تنتج محاصيل جيدة دون وضع الأسمدة>>.

وتعتبر زراعة الحبوب من الزراعات الأساسية والمهمة في مقاطعة الشرق الجزائري، فزراعة القمح الصلب والشعر تمتد من مجانة إلى الحدود التونسية وهي قاسم

[1])ــ عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، مذكرة منشورة، 2007-2008، ص65.

مشترك بين كل القبائل حتى فيما يتعلق بالقبائل القاطنة بالجبال كجبال جيجل أو الشاوية في الأوراس[1].

إذن فزراعة الحبوب تمثل النشاط الفلاحي الأساسي في الإقليم وال\اي يمتد إلى شمال الصحراء، بل عن زراعة القمح موجودة في الصحراء ولكن بمساحات قليلة بسبب نقص الأمطار، ومن المعروف أن القمح كان من المحاصيل الجزائرية الهامة وكانت الأنواع الصلبة هي وحدها التي تزرع في الإيالة. وهناك أنواع أخرى من الحبوب تنتج في شرق الجزائري كالشعير، الذرة، السورغو ولكن يأتي الشعير في المرتبة الأولى[2].

بالإضافة إلى زراعة الحبوب والتي كانت تمارس على نطاق واسع، كانت كل منطقة تنتج محاصيل خاصة بها فمنطقة جيجل يتميز سكانها بمهارتهم في الزراعة بالإضافة إلى أن إقليم جيجل مسقي جيدا نتيجة لوجود عدة ينابيع وخصوبة الأرض، كما ينتج الجلود، الشمع والزيت، وكذلك التين الشوكي والجوز إضافة إلى زراعة الكتان.

وينطبق هذا على مدينة سكيكدة حيث تتمتع بمياه وفيرة وأودية خصبة. وتنتج إحدى قبائل القل وهي قبيلة أولاد الحاج والتي تقع على بعد 50 كلم من الجنوب الشرقي للقل، الصوف، الجلود، الشمع، العسل، الزيوت، الفلين[3].

---

[1])ــ المرجع نفسه، ص66.

[2])ــ عز الدين بومزو، مرجع سابق، ص66.

[3])ــ المرجع السابق، ص67.

كما تتميز منطقة القالة بخصوبة تربتها ووفرة المياه فيها، وعلى العموم فقد تميزت السهول الساحلية كبجاية، وجيجل، والقل، وعنابة، بإنتاج مختلف الخضروات كالبصل والثوم واللفت، والجزر والخيار[1].

كما كانت هناك زراعات أخرى التي تعتبر نادرة كالقطن بنواحي الحضنة وسطيف، والتبغ بمناطق الأوراس والهضاب العليا وواد سوف وعنابة وحتى على كامل سواحل إفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك هناك التوابل كالزعفران والكمون والكروية ببطون الأودية بالأوراس وكذلك قصب السكر بنواحي قسنطينة وعنابة وواحات الصحراء[2].

وهناك زراعات أخرى كالخشخاش أو الكيف الذي كان ينتج بالساحل والمنطقة الجنوبية لواد سوف، والأشجار المثمرة وغير المثمرة وجدت في المناطق الجبلية وأراضي الفحوص القريبة من مدن قسنطينة وعنابة وميلة والمسيلة وبجاية وجيجل وسطيف، ومن أنواع هذه الأشجار التين ،الكروم ، الرمان ، الخوخ ، التفاح ، الإجاص ، البرقوق ، المشمش ، الزعرور ، الكرز ،البرتقال و الليمون[3].

وكذلك الأشجار المثمرة التي تنموا طبيعيا كالبلوط ذو الثمار الناعمة وشجر الزيتون البري، ويأتي الزيتون في الصنف الثاني من بين الأشجار المفيدة التي يتم غرسها

---

[1])ــ نفسه، ص67.

[2])ــ عز الدين بومزو، مرجع سابق، ص67.

[3])ــ المرجع السابق، ص68.

في الجزائر وكانت زراعته منتشرة بكثرة في الشرق الجزائري حيث كانت هناك مزارع جميلة له في نواحي عنابة وبجاية، وكانت أكبر وأكثر جمالا من تلك التي كانت في فرنسا، إضافة إلى الأشجار المثمرة المسقية فقد كان إقليم الشرق الجزائري يتميز بغطاء نباتي معتبر ومتنوع كالفلين والبلوط، حيث تستعمل ثمارهما كغذاء للسكان أثناء فصل الشتاء وفترة الأزمات والقحط، ونصح "دي فونتين" بغرس هذه الشجرة بفرنسا[1].

ومن أكبر فوائد هذه الثروة الغابية هي كونها مادة أساسية في صنع السفن حيث يذكر "شاو" أن القسم الكبير من ألواح الأخشاب التي تستعمل في ورشات الجزائر تأتي من المنصورية، وأيضا من نواحي جيجل حيث كانت " عائلة حبيلس بن عواز"، العائلة الأكثر أهمية في قبيلة بني فوغال مكلفة بحراسة ومراقبة الكراستة[2]، فقد كانت غابات بني فوغال تتمتع بجودة عالية لاحتوائها على شجر السندبان والبلوط الذي يعطي خشبا ذا جودة عالية وهيكلا وبنية أكثر كثافة وتحملا. كما كانت بجاية بها غابات كثيفة[3].

كذلك كانت الكراستة التي تمون الورشات التابعة للبحرية بالمواد الأولية تابعة إلى سلطة آل المقراني، وكانت الصناعات الخشبية هي أحد العناصر الاقتصادية التي ساهمت في عظمة نسب المقراني[4].

---

[1]) نفسه، ص68.

[2])ــ **الكراستة:** الخشب الموجه للصناعة البحرية الجزائرية، أنظر: عز الدين بومزو، مرجع سابق، ص68.

[3])ــ عز الدين بومزو، مرجع سابق، ص68.

[4])ــ المرجع السابق، ص68-69.

اقترح سانت أميور في مؤلفه: عرب وقبائل، المتشبع بنظرية الاستيطان عن طريق القبائل، حدد الشروط الواجب توفرها لتحقيق المشروع الاستيطاني القبائلي، ومنها: الالتزام والتعهد بالاقامة في ملكياتهم الممنوحة لهم لمدة "05 سنوات" والعمل على استصلاح ما وجب منها لزراعة أشجار الزيتون، البلوط، الكروم، العلق...، والمحافظة على المناطق الغابية[1].

لقد كان أعيان المسلمين يستشعرون منذ 1870 آثار تقلص المساحات وكانوا يشكون من عمليات انتزاع الأراضي الأكثر خصوبة والأسهل سقيها، ومع أنهم كانوا يقرون أن <<السكان الأهالي كانت لديهم مساحات واسعة>>، إلا أنهم كانوا يؤكدون: <<لم يصبح بين أيدي السكان المسلمين إلا الأراضي ذات النوعية الرديئة>>[2].

إن عمليات المصادرة لم تكن تلقائية إذ عرفنا مدى التقارير والخبرات الفنية عن أراضي ومياه المنطقة التي قدمها كثير من الباحثين وشركات التنقيب عن المياه منذ 1858 ميلادي[3].

---

[1])ــ سعدي مزيان، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل وموقف السكان منها (1871-1914م)، ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، ط1، 2010، ص33.

[2])ــ شارل روبيرت أجيرون، مرجع سابق، ص326.

[3])ــ كمال بيرم، الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة-دراسة وثائقية في انتصاب الاحتلال والمقاومات الشعبية وإدارة الأهالي (1838-1945)، د.ط، 2012، ص79.

العوامل السياسية والاجتماعية:

أعطت ثورة الجزائر عام 1871 عذرا للسلطات الفرنسية لمصادر الأراضي وحشد الجزائريين في مناطق معينة اختيرت لهذا الغرض، كما أعطتهم عذرا ليفرضوا على الجزائريين دفع ضريبة حرب باعتبارهم شعبا مهزوما[1].

انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي سياسة قائمة على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر المستعمرة، من خلال توجيه النداءات إليهم وترغيبهم في التوجه إلى الجزائر بدل التوجه إلى أمريكا، فأخذت أفواج المهاجرين تتوالى على الجزائر من فرنسيين واسبان وإيطاليين و"ألمان" وسويسريين ومالطيين، وكان عدد الفرنسيين يقل أحيانا أن يتساوى مع عدد الآخرين وقلما ارتفع عليه، وفي تقرير للمارشال ديك ديزلي جاء فيه: "إن غزو الجزائر قد انتهى وكل ما تبقى لنا هو إيجاد أفضل عملية استعمارية باستخدام العنصر الأوروبي"، فكانت الممارسة الاستيطانية في الجزائر تقوم على شعار: "ليكن الاحتلال فرنسيا ولكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا"[2].

إن رئيس أساقفة الجزائر، والأسقف الأسبق "لنانسي"، قد كان أيضا واحد من الأوائل، إلى جانب فاريني ، الذين عرضوا على <<سكان الألزاس واللورين المنفيين>> المجيء إلى الجزائر والاستقرار بها كمعمرين. ولقد كررت الصحافة الكاثوليكية والجرائد

---

[1])ــ **أبو القاسم سعد الله،** الحركة الوطنية، ج2،مرجع سابق، ص26.

[2])ــ **طبعة حورية،** "سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة"، مجلة رفوف، م:7، ع: الثالث، سبتمبر 2019، ص147.

الجمهورية، متفقة، آراءه ودعوته هذه منذ مارس 1871م، لقد كتب الحاكم إلى وزير الداخلية في 06 يناير 1872م ما نصه <<لا ينبغي أن تخفي هذه المسألة وهي أن ما يريده السياسيون ومعهم الأغلبية الساحقة من المعمرين، وهو سيادة مرشحي الشعب الفرنسي وسحق السكان الأهالي، بل أستطيع أن أقول، استبعادهم>>[1].

تعزز جانب المعمرين بدفعة جديدة من النازحين من <<الألزاس واللورين>> واقتطعت لهم أراضي جديدة في بلاد القبائل بعد ثورة المقراني تبلغ 500 ألف هكتار[2].

لم تثر انتفاضة بلاد القبائل في عام 1871م ومستقبل سكان المسلمين في الجزائر إلا قليلا من الاهتمام وكان الجمهوريون وحدهم الذين يملكون مشروع المعمرين. وكان الرأي العام ينتظر من المستعمرة أن تكون فقط ملجأ لأهل الألزاس واللورين الذين قد اختاروا الجنسية الفرنسية، وأن يجدوا أراضي لهم ويقيموا بها قرى جديدة في ظل فرنسا عبر المتوسطية... وعندما صادقت الجمعية الوطنية (البرلمان) في 21 يونيو 1871م على الاقتراح المتضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للألزاسيين واللوريين الذين يريدون الإقامة في الجزائر[3].

تعهدت شركة حماية أهل الألزاس واللورين، بالقيام بمهمة تسهيل هجرة سكان الألزاس، وكانت قد طلبت من الحكومة الحصول على امتياز أرض مساحتها 7.000

---

[1])ــ شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص16-17.

[2])ــ عبد الله شريط، محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص217.

[3])ــ شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص18.

هكتار بالقرب من تيزي وزو ، على بعد 80 كلم من مدينة الجزائر، وكان لها ذلك، كما كانت تعهدت باستحداث ثلاث قرى والقيام بالتوطين المادي للمعمرين[1].

نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر ابتداء من عامي 1870 و1871م لعدة أسباب، واتجهت نية الإدارة الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها، وتقديم الأراضي له مجانا بشرط الإقامة الجبرية فيها[2].

تتعرض جزائر الشمال ما بين 1870 و1880م إلى الاستيطان الكولونيالي الشامل حيث تقوم الحكومة بتشجيع فرنسي المتروبول على الاستيطان بالجزائر دون كبحها كلية للهجرة المتعددة الجنسيات الأوروبية، مع ذلك ينتج هذا التوجه الجديد في مخططات الاستعمار الاستراتيجية من السياسة الحكومية المتبنية لمشروع فرنسة الجزائر[3].

يمنح قانون 21 جوان 1871م ما مساحته 100.000 هكتار من الأراضي لفائدة الألزاس واللورين الذين يقطنون الأقاليم التي تم التخلي عنها في الحرب الفرنسية بالبقاء على الأراضي الفرنسية، وليس هذا هو المصدر الوحيد في جلب المهاجرين بل نجدهم يأتون من المناطق الواقعة خارج المدن الأوروبية من اسبانيا ومالطا مثلا، كما تستقبل

---

[1])ــ شارل روبير أجيرون، مرجع ساب، ص116.

[2])ــ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص31.

[3])ــ جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ط، 2009، ص277-278.

الجزائر أيضا تدفقا للمهاجرين الإيطاليين الذين تم نفيهم بعد الأحداث المنجزة عن وحدة إيطاليا بقيادة[1]غريبلدي (Garibaldi) ، أو فروا من الفقر الذي عاث بأرض (Mezzogir)[2].

لقد استخدمت الإدارة الأراضي المصادرة نتيجة ثورة المقراني 1871م لتوسيع مناطق الاستيطان. وقد جاء ذلك في قانون 30 مارس 1871م معلنا تطبيق مرسوم 1845م الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين الذين قاموا أو يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا. كما أجبر الجزائريون على دفع حوالي 65 مليون من الفرنكات الذهبية كما انتقل إلى أملاك الدومين 446.000 هكتار من الأراضي التي كانت للثائرين، وتعرضت كثير من القبائل للطرد نحو المناطق الجبلية والصحراوية كعقاب لها، وأدى على توسيع حركة الاستيطان كما يوضح الجدول التالي:

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة	المجموع
1872	23.539 هكتار	5.221 هكتار	52.813 هكتار	82.573 هكتار
1873	21.060	10.763	28.153	59.976

[1])ــ المرجع نفسه، ص278.

[2])ــ جمال خرشي، مرجع سابق، ص278.

	هكتار	هكتار	هكتار	هكتار
1874	6.038 هكتار	16.695 هكتار	39.531 هكتار	62.264 هكتار
1875	15.867 هكتار	12.031 هكتار	22.655 هكتار	50.553 هكتار
المجموع	66.504 هكتار	44.710 هكتار	143.152 هكتار	254.366 هكتار

الشكل 01: الأراضي المخصصة لتوسيع حركة الاستيطان 1872-1875م[1].

حاول أحد الدارسين أن يفند الاعتقاد السائد الذي مفاده أن عدد المهاجرين الألزاسيين واللوريين نحو الجزائر بعد الهزيمة التي منيت بها فرنسا في عام 1870م كان أعلى من ذلك الذي وقع بداية الاحتلال، وقد اثبتت إسنادا إلى الأرشيف الفرنسي، أن عدد المهاجرين من المنطقة الشرقية الفرنسية كان كبيرا بالمقارنة لعدد أولئك الذين انتقلوا بعد عام 1871م، ولأخذ فكرة واسعة عن تطور سياسة الاستيطان في الجزائر من بداية الاحتلال عام 1830 إلى غاية 1929م، نقدم الجدول الآتي الذي يوضح الآتي:[2].

[1])ــ حياة قنون، "الاستيطان ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، الحوار المتوسطي، ع: 3-4، ص152.

[2])ــ أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، م: 02، ع: 02، ديسمبر 2020، ص204.

الجدول 02: عدد المستوطنين الوافدين على الجزائر، وعدد القرى التي تم تشييدها، والمساحة التي منحت لهم.

المدة	قرى فلاحية	المساحة بالهكتار	المستوطنون الأوروبيون
1850-1830	150	427.604	63.497
1860-1851	91	184.255	103.322
1870-1861	23	73.211	129.898
1880-1871	207	233.369	195.418
1890-1881	89	161.661	267.672
1900-1891	80	99.353	364.257
1920-1901	217	248.289	633.149
1929-1921	71	70.418	657.641

.[1]

ودون شك، فإن أهم عملية مصادرة جماعية سلطتها الإدارة الاستعمارية على الأهالي، هي تلك التي ضربت أراضي المناطق التي كانت مسرحا لثورة المقراني والشيخ الحداد سنة 1871م، والتي قدرت 500.000 هكتار من أجود الأراضي ووضعت مباشرة

[1])ــ المرجع نفسه، ص204.

لفائدة المهاجرين الفرنسيين الذين تركوا مواطنهم الأصلية في منطقتي الألزاس واللورين بعد غزوها من قبل البروسيين سنة 1870م[1].

المبحث الثاني: إستصدار قوانين مصادرة الأراضي

تعتبر الفترة الممتدة من 1871م إلى 1900م مرحلة مهمة في عملية الاستيطان الفرنسي في الجزائر، حيث أصبحت الإدارة الفرنسية أكثر جدية في البحث عن الوسائل الكفيلة بجلب وتوطين المعمرين وتمكينهم من شراء الأراضي من الأهالي بكل سهولة، وهذا ما ستحققه مجموع القوانين التي وضعتها الأدارة الفرنسية من أجل مصادرة الأراضي.

قانون 26 جويلية 1873: قانون وارني (Warnie)[1] أو ما أسماه زعيم الاستيطان الأوروبي بالجزائر الدكتور وانيرد قانون المستوطنين ، ويتمثل هذا القانون في الاستيلاء على الأرض وأضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وأحكام السيطرة على الجزائريين[2].

---

[1])ــ **بورغدة رمضان،** "الاقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع:29-جوان 2008، ص248.

[1])-**وارني أوغيست أيبرت (August hubert warnier) (1810-1875):** طبيب سياسي فرنسي نائب عن الجزائر (1871-1875) تخرج طبيا سنة 1832، أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من الكوليرا واهتم بالزوايا والطر الصوفية، اهتم بالسكك الحديدية، وفي 8 جويلية 1871م انتخب نائبا للجزائر العاصمة، كان عضو في اللجنة الملكية العقارية في الجزائر ترك بصماته في قانون 1873م الذي باسمه. أنظر إلى: **عدة بن داهة،** الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2، الجزائر، 2013، ص483.

[2])ــ **عمار بوحوش،** المرجع السابق، ص116.

إذ يعتبر أخطر إجراء تشريعي عقاري انتهجته الجمهورية الفرنسية الثالثة في حق الشعب الجزائري، إذ أنه تظهر خطورته في أنه سيغير من وجهة الريف الجزائري تغييرا جذريا بفتحه الباب على مصرعيه لعمليات البيع والمضاربة في الأراضي الجزائرية لصالح الأوروبيين واليهود للتحايل على سلب الجزائريين أملاكهم[1].

ويهدف أساسا على القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة ملكية العرش أو الملك[1]، وإنها ملاك عقاريون لا غير، ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين وعن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون فريسة للمضاربين، وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين[2].

إذ أنه يهدف أيضا إلى تحقيق غايتين: الأولى تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة افضل للملكية والثانية هي وضع حد لحالة اللاعدالة التي يوجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان التي قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية، فتطلب الحكومة من المجلس الوطني سن قانون يؤسس الملكية الخاصة أو

---

[1])ــ كليل صالح، المرجع السابق، ص468.

[1])– أراضي الملك: سميت بهذا الاسم لذات طبيعة حق الملكية والتي تعتبر محل ذلك، فهي ذات ملكية فردية خاصة فهي أراضي يستغلها أصحابها بشكل مباشر ولهم الحرية المطلقة للتصرف فيها. أنظر إلى: عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر العقار، ط5، دار هومة، الجزائر، 2008، ص28.

[2])ــ عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، ج1، المؤلفات، المسيلة، 2013، ص392.

الفردية حيث انعدمت حتى تتوصل بدون الاضطرار إلى التمييز أو التحفظ، إلى وضع جميع الممتلكات تحت سلطة التشريع الفرنسي[1].

كما يهدف على القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة والمستعدة بصفة جماعية لأي حضر دون تردد لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وتعطيها قوة الصمود وإذ تعرضت للتقسيم وإنشاء الملكية الفردية يعني ذلك تمكين الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوضاع، ومن هذا القانون سلمت الإدارة للمعمرين أكثر من 400.000 هكتارا خلال الفترة الممتدة من 1871-1880[2].

وخلال هذه الفترة تحول الكولون المدنيون إلى مجموعة ضغط ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة المشكل في أغلبه من فلاحين[3].

إلا أن في الحقيقة إقامة الملكية الفردية في أراضي العرش[4] لم يكن الهدف منها تحرير الفرد الجزائري من قيود القبيلة، ودفع المجتمع الجزائري نحو التطور كما يدعي

---

[1])ــ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص149.

[2])ــ عدة بن داهة، الاستيطان، ج1، المرجع السابق، ص398.

[3])ــ حياة قنون، المرجع السابق، ص153.

[4])ــ **أراضي العرش:** هي أراضي جماعية يعود التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو العرش أو الدوار، الذين يقومون عادة باستغلالها جماعيا، وقد اختلفت تسميتها بين الأقاليم حيث تعرف في إقليم الجزائر وقسنطينة باسم أراضي العرش. أنظر إلى: **حنين هلالي**، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص154.

الفرنسيون، إنما كان الهدف منه تفتيت القبيلة وكسر روابط التعاون والتكافل والتآخي بين أفرادها[1].

ومما تجدر الإشارة إليه فإن هذا القانون قد لجأ إليه الفرنسيون كحل ثاني من أجل التغلب على ثورات الفلاحين والقضاء عليها، وكسلاح قانوني يدعم عمليات اغتصاب الأراضي من الفلاحين خاصة وانه يأمر بأن تضم إلى أملاك الدولة مجموع الأراضي الخالية من العمران والتي يتعذر على أصحابها تقديم سندات تثبت ملكيتهم لها[2].

إن هذا القانون المسمى بقانون المستوطنين حقق مجموعة من الأهداف تمثلت في: تفكيك النظام القبائلي وهدمه، إضعاف السلطة الإقطاعية واحلال نظام إداري جديد أساسه الدوار والبلدية، تحديد الملكية الفردية وإخماد أفكار التمرد[3].

إن قانون 26 جويلية 1873م يتألف من 32 مادة مقسمة إلى ثلاث فصول وقد تضمنت ثلاث عمليات أساسية، فرنسة الأرض الجزائرية، التحقيق واثبات الملكية الخاصة، تأسيس الملكية الفردية[4].

---

[1])ــ صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص160.

[2])ــ عدة بن داهة، الاستيطان، ج1، المرجع السابق، ص398.

[3])ــ كليل صالح، المرجع السابق، ص470.

[4])ــ شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص150.

فرنسة الأرض الجزائرية: يعني إخضاع المعاملات العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي وقد تم تنظيم هذه العملية في الباب الأول، الذي تضمن الإجراءات التي يتوجب اتباعها لتطبيق القانون الفرنسي.

وقد جاء في المادة 1 من قانون 26 جويلية 1873ن تأسيس الملكية العقارية في الجزائر وحفظها، والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي.

ويفهم من هذه المادة بأن هذا القانون قد أخضع تسيير الملكية العقارية في الجزائر إلى القانون الفرنسي فقط.

أما المادة 2 من قانون 1873م فقد حددت الحالات التي يتم فيها التطبيق الفوري للقانون الفرنسي، حيث لن تعد محصورة في المعاملات العقارية بين المسلمين وغير المسلمين، وحتى في المعاملات التي تتم بين المسلمين أنفسهم[1].

الأراضي الفرنسية يمكن القول بأنها تلك الأراضي التي خضعن لتطبيق القانون الفرنسي، سواء عن طريق نقل الملكية بواسطة عقد إداري أو عقد موثق، أو تلك التي خضعت للإجراءات المنصوص عليها في أمرية 21 جويلية 1846م أو كانت معفاة منها،

[1])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص160.

أو تلك التي خضعت لعمليات الحصر وأخيرا تلك التي ستخضع لعمليات التحقيق الشامل المتبوع بإصدار عقود فرنسية المنصوص عليها في قانون 26 جويلية 1873م[1].

إثبات الملكية الخاصة: إن الهدف الأساسي من صدور هذا القانون هو إنشاء الملكية الخاصة وبناءا على تقرير تقدم به فارني، ممثل الجمعية العامة المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد ملكيات الشركاء وأفراد العشيرة وانشاء الملكية الفردية وهذا تبعا لإجراء مزدوج حدده الفصل الثاني من هذا القانون في المواد من 08 إلى 24، كما يعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي[1] 22 أفريل 1863م بإقرار الملكية الفردية للجزائريين[2].

كما نجد أن قانون 26 جويلية 1873م استهدف تأسيس الملكية الفردية بأراضي العرش وأراضي الملك على حد سواء، فمفهوم الملكية الخاصة في قانون 1873م هي الأراضي المملوكة من طرف شخص أو جماعة من نفس العائلة، أما الملكية الجماعية هي

---

[1])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص161.

[1])- **القرار المشيخي 22 أفريل 1863:** هو الذي ينضم المستعمرات والجزائر، حيث قام في الفترة الممتدة من (1852-1870م) مجلس الشيوخ بإصدار قرارين مشيخيين هامين: أولهما خاص بالملكية العقارية للأهالي الجزائريين في 22 أفريل 1863م، وثانيا قانون الجنسية للجزائريين 14 جويلية 1865م. أنظر إلى: **كليل محمد،** تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، وهران، 2006، ص10.

[2])ــ **عدة بن داهة،** الخلفيات العقارية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص148.

سواء أراضي العرش المشاعة بين أفراد كل دوار أو أراضي الملك المشاعة بين عدو عائلات[1].

كما أنه استبدل مصطلحي أرض الملك وأرض العرش بمصطلحي ملكية خاصة وملكية جماعية ومن بين الإجراءات التي نصت على إثبات الملكية الخاصة المادة 08 من القانون يتم تحديد محيط الأراضي التي يجب أن تخضع لعمليات إثبات الملكية الخاصة، بواسطة قرارات تصدر عن الحاكم العام المدني للجزائر، حيث يتم نشؤ هذه القرارات في أسواق القبيلة المعنية، وهي بمثابة تحذير للأشخاص المعنيين بجمع كل الوثائق التي يملكونها لإثبات حقوقهم وحدود الأراضي التي يملكونها، ومنح ----- مدتها شهر[2].

أما المادة 09: بعد انتهاء المهلة يقوم الحاكم العام بتعيين محافظ محقق يتولى مهمة إجراء مختلف العمليات المتعلقة بإثبات الملكية الخاصة. حيث يتجه المحافظ المحقق مزودا بالقوائم والسجلات إلى الموقع بوجود رئيس البلدية ومندوبين ويستلم عن كل عقار موضع تحديد الاستحقاقات التي تخصه كما يتم إجراء تحقيق معمق يضبط الشهادات المحصل عليها ويحدد الشخص المالك للعقار، وفي حالة الشيوع لكل المالكين وتسجل نتائج التحقيق في محضر يحرر باللغة الفرنسية ويسلم على قاضي الصلح والنص العربي يسلم لرئيس الجماعة[3].

---

[1])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص162.

[2])ــ شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ج1، ص161.

[3])ــ شارل روبيرأجرون، المرجع السابق، ج1، ص162.

في حين أن العقارات التي ليس لمالكيها حقوق مثبتة عن طريق عقد غداري أو موثق تكون هدفا لعقود خاصة يوضع عليها الاسم العائلي للمالك، وفي حالة الشيوع توضع أسماء كل الشركاء والنصيب العائد لكل منهم حيث أسفرت هذه العملية على 244830 مالك ووصل عدد العقود إلى 535.279[1].

تأسيس الملكية الفردية: رأت الإدارة الاستعمارية بأن من أفضل الوسائل للقضاء على أراضي العرش هي إقامة الملكية الفردية بهذه الأراضي، الأمر الذي يسمح بانتقالها إلى الأوروبيين بكل سهولة، والهدف المنشود لقانون وارني ليس التعرف على المالكين وإنما التعرف على المساحة الأرضية للمالكين ضمن أراضي القبيلة، أنا بالنسبة لتأسيس الملكية الفردية بأراضي الملكية الجماعية فقد تمت تقريبا على نفس منوال عمليات إثبات الملكية الخاصة، مع وجود فارق يتعلق بالجهة التي تفصل في النزاعات التي تنشأ بين المحافظين المحققين والأشخاص المعنيين[2].

كما نصت المادة 20 من قانون 1873م أت تجرى عمليات تأسيس الملكية الفردية بأراضي الملكية الجماعية وفق الإجراءات التي نصت عليها المواد:9-10-11، أما المحضر الذي أعده المحافظ المحقق فيرفق بمخطط مجزأ ويوضع بين يدي قاضي الصلح ورئيس الجماعة، ولكن في هذه الحالة لا يقوم المحافظ المحقق بزيارة ثابتة إلى المنطقة

[1])ـ عيسى يزير، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914م، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2009، ص77.

[2])ـ عدة بن داهة، الاستيطان..، ج1، المرجع السابق، ص 395-396.

المعنية وإنما يكتفي بإرسال المحضر مرفوق بالمخطط إلى الحاكم العام المدني الذي يتولى التصديق عليه في أجل أقصاه شهرين بعد أن يتم البث فيه من طرف مجلس الحكومة[1].

وبعد مصادقة الحاكم العام تقوم مصلحة الدومين بتحرير عقود اسمية للملكية ترفق هذه العقود بالمخططات، وفي حالة الشيوع تحدد العقود أسماء كل المشتركين في الأرض ونصيب كل فرد.

وحس بالمادة 21 أن العقود الفرنسية التي يتم تحريرها تبعا لهذه العملية فتقيد وتسجل على نفقة المستفيدين منها، تحت رعاية مصلحة الدومين حسب ما أقرته المادة 05.

عند تطبيق قانون 1873م ظهرت مشكلة الألقاب العائلية عندما يتعلق الأمر بتأسيس الملكية الفردية، حيث نجد ان المادة 17 من نفس القانون قد نصت على أن يشمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالاسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية وما لم يكن لشخص لقد ثابت فإن مصلحة الأملاك العامة هي التي تختار له لقب[2].

كما نجد أن الجنرال شانزي (Chanzy) في خطاب له أمام المجلس الأعلى في ديسمبر 1873م قد أبدى تخوفا شديدا من الإقدام على رسوم حدود حصة كل فرد داخل

[1])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص116.

[2])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص166.

الملك المشاع على أن ذلك سيخل بالأمن لأن عدم وجود حالة[1]مدنية سيزيد الأمر تعقيدا ولا يسمح لمحافظ المصالح العقارية بالقيام بأعمال جدية، وتطبيقا لهذا الإجراء أصدرت السلطات الاستعمارية قانون 23 مارس 1882م الذي ينص على إنشاء الحالة المدنية وينص على منح الأشخاص ألقابا وكنايات عائلية وفي 30 سبتمبر 1892م تم لإدارة الاحتلال الفرنسي، أمن منحت ألقابا عائلية ل2,145.413 جزائري[2].

أما بشأن الألقاب التي كان يتم منحها للفلاحين فكثيرا ما كان اللقب الممنوح للفلاحين ينسب إلى قطعة أرض تتميز بلونها (مثلا: لزرق، لحمر، لكحل، لبيض) أو نباتها (بونخلة، تفاح، زيتوني) أو مظهر سطحها مثل (الواعر، العالي) إلا أنه كثيرا ما منحت ألقاب للجزائريين تمنح في طياتها عبارات السخرية مثل (فرطاس، لحول...)[3].

حيث تظهر نتائج قانون 26 جويلية 1873م بوضوح أكبر في الاحصائيات التي تبين انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين، ويتضح من الأرقام التي أوردها تقرير وارني أن الجزائريين لم يبيعوا في فترة 9 سنوات (1863-1871) سوى 525005 من أراضيهم مقابل شراءهم لمساحة 11.320 هكتار من الأوروبيين، أي أنهم لم يخسوا خلال هذه الفترة سوى 40.685 هكتارا،[4] أما بعد صدور قانون 1873م فقد باع

[1])ــ عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص397.

[2])ــ عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص398.

[3])ــ المرجع نفسه، ص398.

[4])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص.167.

الجزائريون في فترة 9 سنوات (1877م-1885م) مساحة 2.94.115 هكتارا مقابل شرائهم لمساحة 25.313 هكتارا فقط من الأوروبيين[1].

كما ورد في بعض التقارير الخاصة أنه منذ سنة 1877م أي بعد سنة تقريبا في الشروع في تنفيذ القانون، أشار أن دائرة سيدي بلعباس وحدها قد شهدت 82 تنازلا بالبيع للأوروبيين فور تسليم العقود الفردية لمساحة قدرها 2.197 هكتار، أي ما يعادل مبيعات سنة كاملة في كافة القطر الجزائري خلال سنوات 1864م-1865م[2].

قانون 28 أفريل 1887م (محاولة لمعالجة عيوب قانون 1873م):

تستوجب المادة الثالثة من هذا القانون من هنا فصاعدا من المحافظين المحققين جعل ملكية واحدة من مجموع أجزاء الملكيات الشائعة بين مختلف الأسر من الملاك المشتركين أي بموجب القانون نفسه توسعت عمليات رسم الحدود والاعتراف بالملكية للدواوير الأخرى[3].

باختصار فإنه استئناف عمليات قانون مجلس الشيوخ لذلك فإن قانون 1887م غالبا ما يشار عليه باسم "قانون مجلس الشيوخ الصغير" في حين أن استئناف هذه العمليات

---

[1])ــ صالح حيمر، المرجع السابق، ص167..

[2])ــ شارل روبير أجرون، المرجع السابق، ج1، ص16.5-166.

[3])ــ جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2010، ص71.

سيمكن الإدارة من امتلاك بعض ألاف الهكتارات إضافة إلى ما تملكه خاصة الأراضي المشجرة[1].

المادة 3 تستهدف فئة مهنية اجتماعية محددة فئة الفلاحين الصغار أصحاب الملكية الشائعة، فمن هنا فصاعدا أي مشتري لأرض مشاعة يستطيع المطالبة بإلحاقها بممتلكاته وينبغي عليه استخدام تطبيق الممارسة المعروفة والمشهورة في بعض القبائل.

وفي الواقع فإنه من المستحيل تقريبا على الفلاحين شراء الأراضي المباحة فالتكاليف باهضة وتصل إلى 70 فرنك للهكتار الواحد في حين يتراوح سعر البيع للهكتار بين 10 إلى 15 فرنك كما أن هذه المبيعات يتهافت عليها المتخصصون على مدى 10 سنوات من 1881م إلى 1891م صدر الحكم أمام محكمة أرليون فيا على 102 بيع شائع للأهالي يتعلق ب 14000 هكتارا، التكاليف قبل البيع بلغت 224000 فرنك أي 12 فرنك للهكتار وسعر البيع بالمزايدة للأهالي 505000 فرنك أي 36 فرنك للهكتار هذا ما أكده محام من نفس تلك المدينة[2].

قانون العقاري الصادر في 16 أفريل 1897:

إن المسائل المرتبطة بملكية الأهالي ظهرت على الساحة من جديد بعد صدور قرار سنة 1890م القاضي بتجميد قانون 1873م-1887م، لقد أجمعت الآراء المنبثقة من

[1])ــ بلقاسمي بوعلام، التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، دار الأمال، الجزائر، 2016، ص66.

[2])ــ جيلالي صاري، المرجع السابق، ص72.

تقرير Bedeau ومن التحقيق الذي أمر به مجلس الشيوخ وكذا تقارير كل من Ferry وJonnart ومداولات مجلس الشيوخ في سنو 1894م وخاصة الخطاب المقرر Franch chauveay أجمعت على انتقادات عنيفة ضد قانون 1873م الذ يهدف إلى شيء واحد هو "إقصاء الأهالي" وأجمعت على مناهضة الاستيطان الأناني الذي ينزع إلى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي التي يملكها الأهالي[1].

فالمادة 17 تنص على انسحاب غير محتج ضد أي شخص يطالب بالحصول على التقسيم أو البيع بالشيوع حتى ولو كان صاحب جزء منها، ولكن يجب الإشارة إلى ما تحمله هذه المادة من خلفيات الانسحاب التي لا تطبق إلا إذا كان نصف العمارة على الأقل ملكا للجزائريين، أما فيما يتعلق بالمادة 16 فإنها تحتوي أيضا على بصمات التشريع الإسلامي[2].

إن إدارة الاحتلال التي تبنت التعليمات الصادرة عن مجلس الدولة في 7 مارس 1902م تكون قد عارضت هذا القانون وبالتالي يمكننا تلخيص نتائج الحصول على سند الملكية في كلمتين هما: التطهير والفرنسة، وهكذا أصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي[3].

---

[1])ــ شارل وربير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج2، تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص213.

[2])ــ جيلالي صاري، المرجع السابق، ص73.

[3])ــ عدة بن داهة، الاستيطان، ج1، ص409.

ومن ذلك يمكن من المادة 01 تمديد الإجراءات التنفيذية لشراء أو تبادل عدة قطع سواء من جانب الدولة أو من الخواص لذلك فالتحقيق لا يمكن أن يقتصر على ملكية واحدة.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن نؤكد أيضا أنه بعد تحقيق وتسوية السندات، المبنى يصبح فرنسيا، ويع بذلك تحت نظام القانون الفرنسي ومهما يكن فإن المعاملات العقارية تتواصل.

وهكذا يكون قانون 1897م قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانون 1873م و1887م.

وخلاصة القول أن فرنسا لم تدخر جهدا خاصة في عهد الجمهورية الثالثة في توظيف وابتكار وتوظيف كافة الوسائل غير المشروعة لانتزاع الأرض من الجزائريين، وتوطين المستوطنين[1].

المبحث الثالث: نتائج وآثار الثورة على الجزائريين

استغلت الإدارة الاستعمارية هذه الثورات لتصادر أراضيهم بالجملة وتفرض عليهم غرامات باهظة، وحراسات قضائية ومحاكمات جائرة، ونفي خارج البلاد وإعدام وتشريد فصادرت 6000 ألف هكتار ووزعتها على مهاجري "الألزاس واللورين" وغرمتهم بحوالي 100 مليون فرنك، وفرضت حراسات قضائية على أملاك وأشخاص كثيرين،

[1])ـ جيلالي صاري، المرجع السابق، ص74.

وقدر ما فقدوه من جراء الغرامات والمصادرات بأكثر من 70.4% من مجموع أملاكهم من عشرين عاما يدفعون هذه الغرامات دمروا تماما وتحولوا إلى مجتمع فقير معدم ومشرد[1].

ولتحصيل الغرامات الجماعية لجأت الإدارة الفرنسية إلى مصادرة الأراضي بموجب قانون صدر في 14 جويلية 1874م ونص على مصادرة خمسة ملايين (5.000.000) هكتار من الأراضي التي يملكها دوار 1871، وفي سنة 1881م شهد النصف الأول لشهر أوت حرائق أتلفت 60000 هكتار من الغابات، ورغم انها تركت ضحايا كثير من الأهالي وأهلكت الكثير من ما شيتهم، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الاستعمارية من معاقبتهم، فقد تعرضت (99) مجموعة أهلية للعقوبات، وفرضت ثلاثة وخمسون (53) غرامة جماعية،[2] وبلغت قيمة الغرامات ككل أربعة ملايين (4000.000) فرنك مقسمة على النحو الآتي:

- 313875 فرنك بموجب الغرامات الجماعية.
- 848000 فرنك بموجب مبالغ الإيجار المطلوبة من أملاك الدولة (التي ادعت الملكية على أراضي الفلاحين الذين لم يسددوا غرامة الحجز).

[1])ـ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص28.

[2])ـ بن موسى حمادي، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)"، مجلة الحقيقة، ع:36، ص133.

- 1086764 فرنك لتخلص من الحجز[1].

وهو ما جعل لجنة مجلس الشيوخ بقيادة جول فيري تؤكد في سنة: 1893 أن الغابة التي كانت فيما مضى هبة إلهية أصبحت عدوا للفلاح، وقد حصلت هذه اللجنة على شهادات فظيعة عن الجوانب المختلفة للقمع الذي يقوم به سلك الموظفين، وعن عوامل التعاسة الأخرى التي مست الفلاحين، ومنها "العبء الضريبي" الذي ورد في إحدى الفقرات الخاصة به، مايلي: <<إذ عجز العربي عن تسديد ضريبته، يأتي المحضر المكلف بهذه المهنة ليبيع قطيع ماشيته، وإذا لم تسدد قيمتها مبلغ الضريبة، فإنه يضع زوجة الفلاح في السجن، لأنه بهذه الطريقة سيلتمس –الفلا– بعض القروض لإخراج زوجته من السجن>>.

وقد وصف المؤرخ الفرنسي لويس رين الغرامات الجماعية، بأنها: <<أصبحت بسرعة وسيلة طبيعية للقمع في حالة رفض الخضوع لأوامر السلطة الإدارية>>[2].

كانت علامات الفقر كثيرة جدا في تلك الفترة، تكاثر الأكواخ –من الأغصان والأحجار اليابسة والطوب والمغطاة بالديس أو القصب أو قش السقوف– على حساب الخيمة وخاصة تخريب المجتمع الريفي، كانت مجموعة الصغار والمتوسطين من الملاكين هم الذين يألموا كثيرا من الاستعمار. فبعد ان خسروا أراضيهم أو أبعدوا إلى أرض سيئة،

[1])ـــ المرجع نفسه، ص133.

[2])ـــ بن موسى حمادي، مرجع سابق، ص 113–134.

لم يعد الفلاحين قادرين على الحياة من محاصيلهم، فبينما كانوا في بداية القرن يملكون خمسة هكتارات للفرد، لم يعد لهم إلا 2.15 هكتار في نهاية القرن التاسع عشر. وهكذا فإن العديد منهم ذهبوا إلى ضيعات المعمرين وفي القرى الجديدة ليعرضوا قوة سواعدهم، أنصاف بروليتاريا ويد عاملة رخيصة جدا، فهم تارة عمال موسميون وتارة أخرى عبيدا عصريين دائمين على أراضيهم القديمة فوجد المجتمع نفسه مفككا[1].

واختفت المؤسسات القبلية، تبقى فقط الذاكرة بمناسبة الاحتفالات بالحج أو حول الزوايا حيث تحافظ الطرق على الإيمان، حافظت الرحمانية التي حشدت الثوار في 1871م على العديد من المريدين، بينما واصلت السنوسية التي أنشئت في بداية القرن التاسع عشر تمركزها، وبقي الإسلام هو الملجأ لآمال الفقراء[2].

استطاع بعض الملاكين الأثرياء وهم غالبا قياد إلى توسيع وعصرنة ممتلكاتهم، ولكن الشيء الأكثر بروزا هو انحطاط العائلات التقليدية الكبيرة التي أفلست إثر المصاريف الكثيرة للضيافة وكان عليهم بيع أراضيهم، والعديد منهم يعيشون في فقر مدقع، صار أعضاء من سلالة المقراني والشيخ الحداد رعاة أو حراس غابة أو خوجة بسيطا. فأعضاء العائلات التقليدية الذين يحافظون على مستواهم إنما يرجع ذلك إلى كونهم يدخلون في خدمة الإدارة الفرنسية كقياد أو آغوات أو باشغوات، فيوسعون ممتلكاتهم

[1])ــ محفوظ قداش، جزائر الجزائريون، مرجع سابق، ص229.

[2])ــ محفوظ قداش، مرجع سابق، ص229-230.

ويستطيعون زيادة زبائنهم وهم في نفس الوقت يتوسلون إلى الإدارة الفرنسية التي يخدمونها[1].

وفي عدد ضحايا ثورة 1871م فقد استشهد ما بين 60.000 و100.000 جزائري فقما فقد الفرنسيون 2.686 رجل، هلك أكثر من نصفهم نتيجة الأمراض، ارتكب الفرنسيون فظائع واعتداءات بحق السكان، كالقتل الجماعي، وإحراق القرى، وإهلاك الزرع والضرع، وانتهاك الحرمات، والسلب والمصادرة[2].

المعمرين كانوا يقتلون الجزائريين بوحشية وبعشوائية، فالانتقام طال كثير من الأبرياء، الذين لم يشاركوا في هذه الثورة، لا من قريب ولا من بعيد[3].

لقد تعرض الشعب الجزائري إلى إبادة حقيقية ومنظمة، ولم يكن نظام الحكم العسكري وحده السؤول عنها ما بين 1830 و1870م وإنما حتى نظام الحكم المدني هو الآخر ساهم في الإبادة بتوجيه من المعمرين الذين سيطروا سيطرة تكاد تكون شبه مطلقة على النظام الحاكم في الجزائر، فالطريقة التي انتهجتها إدارة الاحتلال الفرنسي في إبادة

---

[1])ــ المرجع السابق، ص230.

[2])ــ بشير بلاح، المرجع السابق، ص299.

[3])ــ الصادق داهش، مرجع سابق، ص124.

الشعب الجزائري لم ترى البشرية خلال القرن 19 مثلها إلا نادرا مناقضين بذلك شعاراتهم الجوفاء في الثورة الفرنسية عام 1789م العدالة والاخاء وحقوق الانسان[1].

إن سياسة الإبادة الجماعية من إبادة العنصر البشري وجرائم منظمة في حق المجتمع الجزائري ثقافيا ودينيا إلى جانب الجرائم غير المباشرة والتي عكس وجهها الحقيقي المشروع الاستيطاني، كلها جوانب خطيرة كشفت أهداف فرنسا الكامنة وراء الاحتلال العسكري الذي اعتمد في ذلك على جيش لا مكان للمبادئ الإنسانية في أعماله الوحشية، فكان المجتمع الجزائري بالنسبة إليه حقل تجارب في التقتيل الجماعي والفردي وهذا ما جعلها عملية مقصودة الهدف منها هو تغليب العنصر الأوروبي على حساب المجتمع الجزائري[2].

ومن بين الصور الأخرى للإبعاد نجد النفي الذي يقتضي بطبيعة الحال تهجير المدنيين خارج حدود الإقليم، وهذا عكس النقل أو الإبعاد القسري الذي يفيد تهجير السكان المدنيين داخل حدود الإقليم ولكن من منطقة إقامتهم المشروعة إلى أماكن أخرى، وغالبا ما يتم استخدام النفي كعقاب ضد اشخاص معنية بالذات وهذا لمكانتهم لدى شعوبهم أو لقدرتهم على التأثير فيهم،[3] كم هو عدد أولئك الذين وجدوا أنفسهم مسجونين وأسرى بين

---

[1])ــ ونوغي نبيل، علاء الدين يوسفي، "جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر –جريمة الإبادة الجماعية أنموذجا–"، بحوث، ع:12، ج:01: 2018، ص235.

[2])ــ المرجع نفسه، ص235.

[3])ــ مصطفى قروج، "جريمة التهجير القسري في القانون الدولي الإنساني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثلجي الأغواط، ع:14، جوان 2017، ص172.

أيدي الحكومة سنة 1871م بسبب ثورات قاموا بها...، المنفيين كانت بداية ترحيلهم إلى كاليدونيا الجديدة يوم 05 جوان 1873م، وهم جماعة من العرب الجزائريين نقلوا عبر ميناء كيليون (Queleon) بخليج برست وكان عددهم 62 شخصا[1].

تعرضت الحضنة ككل إلى عمليات مصادرة واسعة شملت معظم العروش والأفراد، امتازت بطابعها القهري الجماعي الذي لم يستثني حتى الأشخاص والجماعات التي وقفت محايدة من الانتفاضة[2].

وفرضت فرنسا غرامات تم تسديدها حسب كل دوار وقبيلة، فمنذ 1874م صدر في حق مدينة المسيلة قرار مصادرة الأملاك والأراضي التي قدرت مساحتها 1200 هكتار وغرامة مالية قدرت ب 38980 فرنك بعد أن كانت في البداية 41934 فرنك وهي غرامات يسددها أهل المدينة مقابل عملية استرجاع أملاكهم المحجوزة، وحتى الأشخاص العاجزين عن دفعها تتكفل الجماعة عنهم بتسديدها مع عدم استثناء حتى الأشخاص الذين وقفوا على جانب فرنسا بسبب وجود أراضيهم ضمن محيط الأراضي المصادرة جماعيا، على أنه تم تعويضهم بأراضي رديئة خارج المنطقة[3].

وبدأ أهالي المسيلة بتسديد الضريبة ابتداءً من جويلية 1874م حسب قرار 26 ماي 1872م، واعتبرت مدينة المسيلة حسب القائد العسكري لملحقة المسيلة، بكامل أهاليها مع

---

[1])ــ الصديق تواتي، مرجع سابق، ص122-124.

[2])ــ كمال بيرم، مرجع سابق، ص79.

[3])ــ المرجع السابق، ص79.

المنتفضين إلى جانب المقراني، وهي أعمال في نظر فرنسا عدائية لها، لذلك تم تطبيق المادة 10 من قرار 1845م والذي أدى إلى تعرض عدد كبير من السكان والأعيان إلى المصادرة الفردية والجماعية للأملاك ولم تتوقف فرنسا عند حدود معاقبة المشاركين في الثورة، ولا حتى المصادرة الجماعية بل تعدتها إلى عمليات احتلال مباشرة للأراضي الخصبة للأهالي في ظروف أمنية صعبة استغلتها قوى الاحتلال لإنشاء نواة مركز الاستيطان الأوروبي بالمسيلة[1].

في الحقيقة، تكتسي الغرامة الجماعية طابعا مزدوجا بما أنها عقوبة وتعويضا ينتزع بالسلاح، عن التخريب الذي يقوم به المسلمون وبموجب هذا الإجراء الفاحش والفادح الذي لا مثيل له في القانون المطبق على المعمرين والفرنسيين، أخضعت منطقة القبائل، بعد ثورة 1871م، إلى دفع غرامة تقدر ب 63 مليون فرنك. ولعدم تمكنهم من دفعها، اضطر الكثير إلى بيع أغنامهم وأراضيهم، وكان ذلك سببا مباشرا في افقار سكان المنطقة سكان المنطقة المستديم. كانت تلك العقوبة "مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي ألا وهو مبدأ فردية العقوبة وهو حق تضمنه النصوص الفرنسية، ومع ذلك، أدمجت العقوبة الجماعية في قانون 17 جويلية 1874م مع تحديدها للحرائق والاحتماء منها في الجزائر[2].

---

[1])ــ نفسه، ص79-80.

[2])ــ **أوليف يلوكو غرانميزون**، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: ثورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص270.

بعد الاعتقال، الذي هو الاستيلاء على جسد المعني، وبعد الغرامة الجماعية، وهي عقوبة مالية، تأتي المصادرة، وهي سلب لأملاك المستعمرين من طرف الدولة عنوة، إنها ممارسة أخطر من الغرامة، وتضاف إلى الإجراءات القانونية الأخرى التي بحوزة الحاكم العام، بما أنه يقررها بقرار إداري بسيط، إن المصادرة عقوبة خاصة بالعرب وهي مقننة بأمر صادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845م، ثم سجلت في قانون جويلية 1874م، ومثل العقوبتين الأوليتين، تعاقب المصادرة فردا أو مجموعة، بسبب القيام بأعمال عدائية ضد الفرنسيين أو القبائل التي خضعت لهم، أو بسبب مساعدة العدو المسلح والهروب من منطقة السكن لمرافقتهم وخدمتهم[1].

لا يجب أن يخفي الطابع التقني الظاهر كون المصادرة هي قبل كل شيء إجراء حربي يجرد العرب من أملاكهم، ويمكن أن ننظر إليه على أنه غارة حقيقية في شكل قانوني وعقلاني وعقابي، وفيها إيجابيات الغارة دون سلبياتها،[2] ومثل الغارة، فإن المصادرة تهدف إلى معاقبة القبائل بالاستحواذ على مواردها ووسائل عيشها...، وعلى خلاف الغارات والانتقام المباشر، فإن المصادرة لا تحمل أي خطر على فرنسا ولا تكبدها خسائر مادية، وهو ما يسمح لها بالاستحواذ على الأراضي بسرعة وكرائها لمعمر ما، لاستغلالها، ونسجل أن الدولة الاستعمارية لجأت للمصادرة الجماعية بعد ثورة 1871م لمعاقبة القبائل التي شاركت فيها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في منطقة القبائل لمدة

[1])ــ المرجع السابق، ص275.

[2])ــ نفسه، ص275-276.

طويلة وافقار الأهالي الذين مسهم الإجراء، وننكر كيف أن السلطة الفرنسية استغلت تلك الظروف لتوسيع ممتلكاتها أكثر من أي وقت مضى،[1] وقد كتب لوروا–يوليو (Leroy–Beaulieu) عن الموضوع بعد سنوات من حدوثه: "في سنة 1870م، لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان، فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية، بما أنها سمحت للحكومة أن تجدد ممتلكاتها لتضعها في متناول المعمرين الجدد بما أن الممتلكات من كل نوع صودرت لأنها كانت ملك القبائل أو الأهالي الذين قاموا بأعمال عدائية وأضاف أستاذ كوليج دي فرانس (Collége de France) وعضوا أكاديمية العلوم والأخلاقية والسياسية: "انكبت فرنسا، التي اقتطعت من جسدها منطقة الألزاس واللورين، على شؤون مستعمرتها، وارتبطت بها أكثر، بعد أن أهملتها نوعا ما وجاء القانون الذي صدر بعد ضياع تلك المنطقة لتعويض أهلها بمائة ألف هكتار في المستعمرة[2].

إن الاعتقال الإداري والغرامة الجماعية والمصادرة كلها إجراءات تؤكد على أن أشخاص المستعمرين وأملاكهم يمكن أن تسجن وتحجز باستعمال طرق بسيطة وغير قانونية، وغير موافقة المبادئ الأساسية التي أكدت عليها ثورة 1789م، إنها تؤكد على الوضعية الخارقة للعادة التي وضع فيها شخصه وبالتعدي أملاكه، والتي لا يحميها أي قانون غير قابل للتصرف ومقدس[3].

---

[1])ــ أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص276.

[2])ــ المرجع السابق، ص276–277.

[3])ــ نفسه، ص277.

وهما يكن من الأمر، فإن هذه العقوبات، التي سلطت من الأهالي المسلمين وحدهم، وكرسها فيما بعد قانون الأهالي تعد الأكثر غرابة والأكثر فظاعة في تاريخ التشريع الأوروبي،[1] ويؤكد كل من لارشير (Larcher) وريكتانويلد (Rictanwald): "إن العقوبات المسلطة على الأهالي تشكل بالفعل نوعا غريبا وفي نفس الوقت، هي الأكثر فداحة وفحشا في القانون الجزائري. وتكمن فداحتها، أولا في كونها لا تصدر عن محكمة، بل عن معاون إداري هو الحاكم العام، وهي فادحة أيضا لأنها نقلت من التصنيفات العقابية المعروفة عامة،[2] أنها تخرج عن تصنيفات العقوبات المقبولة على العموم، إذ لا نستطيع أن ندخلها في عداد العقوبات الجنائية، ولا بين العقوبات الجنحية أو عقوبات المخالفات، ولا ضمن العقوبات السياسية ولا ضمن العقوبات الدائمة أو المؤقتة،[3] وهي فادحة لأنها تسلط فقط على الأفراد، بل على المجموعات أيضا،[4] وعلق أرنست مارسيه (Mercierie) على هذه العقوبات الجماعية الاستثنائية، وهو المعروف بمناصر وتحمسه لسياسة الإدماج، فقال: <<من وجهة نظر أخلاقية، لا يمكن دعم مبدأ المسؤولية الجماعية والدفاع عنه، لكونه أحد المبادئ الأكثر ظلما، لأن كثيرا من الأبرياء، يعاقبون مع المتهمين، بل ربما لا يطل العقاب أبدا المجرمين الحقيقيين>>.

---

[1])ــ بورغدة رمضان، "القضية القمعية الاستثنائية، والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع: 29 جوان 2008، ص248.

[2])ــ أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص297.

[3])ــ بورغدة رمضان، مرجع سابق، ص248.

[4])ــ أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص279.

لقد ظهر جليا منذ بداية الاحتلال أن السلطات الفرنسية وضعت نصب عينيها تحقيق الأهداف الآتية، مهما كان الثمن، وهي: ضمان الأمن العام، وتنمية ثروات المستعمرة لفائدة الدولة الفرنسية وكسب أراضي واسعة لفائدة الاستيطان، وهو ما يفسر خلق هذا النظام الاستثنائي والعمل به منذ سنة 1830م، رغم تعارضه كليا مع مبادئ حقوق الانسان وخاصة الحق في الحياة ومع ذلك فقد تم الاحتفاظ به، بل وأخذ طابعا رسميا تحت عنوان قانون الأهالي وأصبح أحد أهم المظاهر الأساسية للنظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر[1].

[1])ــ بورغدة رمضان، مرجع سابق، ص249

الخاتمة

الخاتمة:

وفي الأخير نستنتج من خلال هذه الدراسة التي انطوت تحت مقاومة المقراني 1871م وأثرها في مصادرة الأراضي، أنها تعتبر من إحدى وأهم المقاومات الشعبية في القرن التاسع عشر، التي ساهمت بشكل كبير في التصدي للعدو الفرنسي إذ أنها كانت تلقى دعما دينيا وشعبيا من طرف الجزائريين الذين رأوا أن المقاومة هي الحل الوحيد والأنسب لاسترجاع أرضهم.

إن انتفاضة محمد المقراني لم تكن عشوائية بل كانت تهدف إلى اهداف سامية، الدفاع عن الوطن ورفض الوجود الاستعماري، ومن هذه الفكرة والهدف تصدي أهالي المنطقة لهجمات الفرنسيين وعملاتهم الذين إدوا إلى إضعاف النشاط الثوري للمقراني، لأنه أصبح في مواجهة لأعدائه الفرنسيين من جهة وأتباعها في الجزائر من جهة أخرى أمثال الأغا بوزيد، الذي تمكن من الإطاحة بالمقراني في العديد من الحالات وهذا بنقل أخباره إلى السلطات الفرنسية، ومن كل هذا يمكننا استنتاج النتائج التالية:

1. اختلاف المؤرخين حول أصل ونسب المقراني، وأهم ما اتفق عليه المؤرخون هو انتمائهم لأصول شريفة.
2. الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الجزائريون عجلت من وتيرة اندلاعها، حيث شملت كل ربوع الوطن تقريبا من مليانة وشرشال وغرب مدينة الجزائر إلى جيجل والقل شرقا وباتنة وبوسعادة وسور الغزلان جنوبا.

3. استمالة الباشاغا محمد المقراني لزعماء الأسر الكبرى خاصة في بايلك الشرق على غرار الشيخ الحداد وابنيه سي عزيز وسي محمد ودورهم البارز.
4. تحول الثورة من طابعها الأرستقراطي إلى عامة الشعب منذ إعلانه للجهاد.
5. مقاومة عنيفة ارتمى فيها عشرات الآلاف من الجزائريين، قدرهم الفرنسيين بمائتي ألف محارب وخاضوا ثلاثمائة وأربعين معركة ضد القوات الفرنسية.
6. الصراعات القائمة بين أفراد عائلة المقراني حول الزعامة الأمر الذي استغلته فرنسا للتمكن من فرض سياستها.
7. انضمام أحمد بومزراق شقيق الباشاغا محمد المقراني للثورة والدور العظيم الذي قام به حيث أطلقت عليه السلطات الفرنسية أنه القائد الحقيقي لثورة 1871م.
8. فشل وضعف الانتفاضة ترتب عنه أعمال تعسفية ضد القادة من تهجير وحكم بالنفي وخاصة إلى كاليدونيا الجديدة.
9. تجريد الثوار والفلاحين من أراضيهم وممتلكاتهم بسبب مجموعة من القوانين من بينها قانون وارني 26 جويلية 1873م.

مهما كان لثورة أو انتفاضة محمد المقراني 1871م من سلبيات وضعف إلا أنها أصبحت مرجعية لثورات عديدة لاحقة نتيجة شجاعة قادتها الذي جاهدوا بالنفس والنفيس من اجل استرجاع أرضهم وكرامتهم.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق رقم : 01 شجرة النسب لأسرة المقراني[1]

[1]– جميلة معاشي، مرجع سابق، ص 64

الملحق 02: محمد المقراني [2]

[2]– بسام العسلي مرجع سابق، ص 130 .

الملحق رقم 03 : الإمتداد الجغرافي لثورة 1871 .[3]

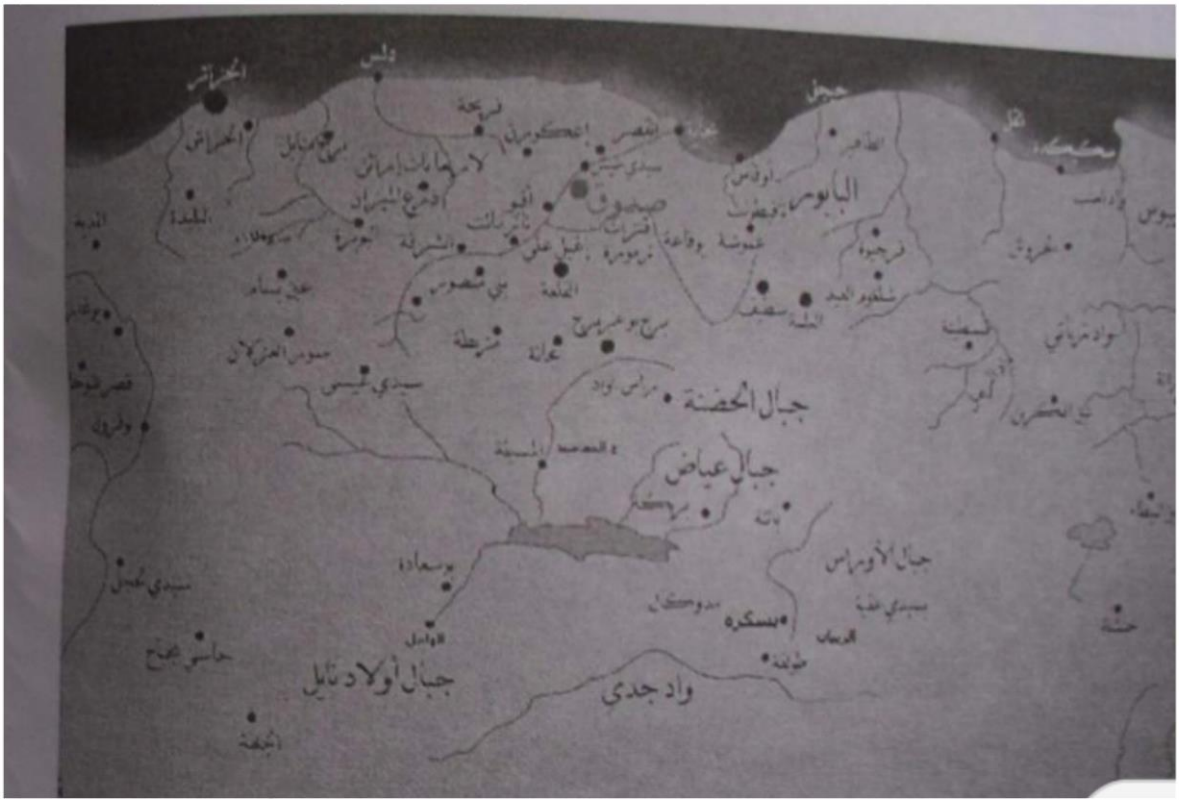

[3]– بطاش علي، مرجع سابق، ص 146

الملحق رقم 04 : محاكمة عائلة الحداد ومصادرة أملاكها [4]

[4]– بطاش علي ، المرجع السابق، ص 167

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. **المصادر:**

1. **العنتري صالح**، مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الحركة الوطنية، د.ط، 1974.

2. **رين لويس**، انتفاضة المقراني سنة 1871م في الجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، ط3، 2013.

2. **المراجع:**

1. **أندري جوليان شارل**، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871م) تر: جمال فاطيمي وآخرون، مجلد1، دار الأمة، الجزائر، 2013.

2. **أجرون شارل روبير**، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير، مجلد2، دار الأمة، الجزائر، 2013.

3. //، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، د.ط.

4. //،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج1، تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

5. //،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919م، ج2، تر: حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

6. **أحمد ياغي إسماعيل**، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000.

7. **الطيب العلوي محمد**، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954م، دار الشعب، الجزائر، 1985.

8. **العسلي بسام**، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية، دار النفائس، 2010.

9. بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

10. //،ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ عام 1871، ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محم المقراني، وثورته عام 1871م، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

11. //،كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

12. //،ثورات القرن التاسع عشر، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

13. //،ثورات المقراني والحداد، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

14. //،وصايا الشيخ الحداد ومذكرات ابنه سي عزيز، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

15. //،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 2007.

16. //،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر وعشرون، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

17. **بن داهة عدة،** الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج1، الجزائر، 2013.

18. //،الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، ج2، الجزائر، 2013.

19. **بوعلام بلقاسمي،** التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19، دار الأمال، الجزائر، 2016.

20. **بن صحراوي كمال،** معجم المقاومة الجزائرية، منشورات ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

21. **بلاح بشير،** تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2006.

22. **بقطاش خديجة،** الحركة التبشيرية الفرنسية الجزائر 1830-1871م، دار حلب.

23. **بيرم كمال،** الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة دراسة وثائقية في انتصاب الاحتلال والمقاومات الشعبية وإدارة الأهالي (1838-1954م)، د.ط، 2012.

24. **بن عثمان خوجة حمدان،** المرآة، تق: محمد الغريب الزبيري، منشورات ANEP.

25. **بوعزة بوضرساية،** سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، د.ط، 2010.

26. **تميم آسيا،** الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، د.ط، 2008.

27. **تاوتي الصديق،** المبعدون على كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة، الجزائر، 2007.

28. الاستعمار **خرشي جمال،** وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962م، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.ط، 2009.

29. **رمضان عبد العظيم،** تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة.

30. **سعد الله أبو القاسم،** محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث-بداية الاحتلال، الشركة الوطينة، الجزائر، ط3.

31. //،الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1962.

32. //،الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط4، 1992.

33. **سعدي عثمان**، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر،ــ 2007.

34. **سليمان نوار عبد العزيز، نعنعي عبد المجيد**، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة، لبنان، د.ط، 2014.

35. **شهيب عبد العزيز**، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي، دار الغرب، الجزائر.

36. **شريط عبد الله، الميلي محمد**، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.

37. **صاري جيلالي**، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2010.

38. **علوي عمار**، الملكية والنظام العقاري في الجزائر العقار، ط5، دار هومة، الجزائر، 2008.

39. **عبد العزيز عمر**، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 2000.

40. **عبد المسيح حنين**، بدعت كهنوت الإكليروس، ط1، 2009.

41. **عميراوي حميدة،** جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1984.

42. **علي بطاش،** لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، دار الأمل.

43. **عمار عمورة،** موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، 2000.

44. **عصمت راشد زينب،** تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة.

45. **فركوس صالح،** إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

46. **قايد مولود،** المقراني، تر: سهيلة بربارة، منشورات ميموني، 2013.

47. **قداش محفوظ،** جزائر الجزائريون تاريخ الجزائر1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، د.ط، 2008.

48. **لوكور غرانميزون أوليفي،** الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

49. **معاشي جميلة،** الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10ه(16) إلى 13ه (19)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط.

50. **مهدي إبراهيم،** الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19م والرأسمالية الاستعمارية، إشكالية الاندماج الاجتماعي انسانيات، 1998.

51. **منور العربي،** تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، د.ط، 2006.

52. **مزيان سعدي،** السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل موقف السكان منها (1871-1914) ج2، دار سنجاق الدين للكتاب، ط1، 2010.

53. **نعنعي عبد المجيد، سليمان نوار عبد العزيز،** التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة، لبنان، د.ط، 2014.

54. **هلالي حنين،** أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008.

55. **يحياوي الطاهر،** الإمام محمد المقراني شهيد الأرض والعرض-أطفالنا، الجزائر.

4.المجلات:

1. **بوطبة لخضر،** "موقف أسرة أولاد مقران من الاحتلال الفرنسي"، مجلة التاريخ المتوسطي، ع:1، ديسمبر، 2019.

2. **بوطبة لخضر،** "قيام إمارة أولاد مقران بقلعة بني عباس في مطلع القرن 16"، مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية، ع:14 جانفي، 2011.

3. **بوطبة لخضر،** "علاقة الأمير عبد القادر بالأسر المحلية في بايلك الشرق الجزائري- أسرة أولاد مقران نموذجا"، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية.

4. **بن محمد الأمين بن يوسف،** "الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة الاستيطانية في الجزائر" مجلة هيرودون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م:5، ع:3، 2021.

5. **بورغدة رمضان،** "الأقضية القمعية الاستثنائية والعقوبات الخاصة بالأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع:29 جوان 2008.

6. **حدة طيطوش،** "الكاردينال لافيجري وأبعاد مهمته التبشرية الجزائر 1867-1880"، مدارات تاريخية، دورية دولية محكمة ربع سنوية، م1، ع:3، سبتمبر 2019.

7. **حمادي بن موسي،** "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر [1850-1900] مجلة الحقيقة، ع:36.

8. **شهيناز بوحوص،** "دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، م:7، ع:2، ديسمبر 2020.

9. **شويتام أرزقي،** "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، م:2، ع:2 ديسمبر 2020.

10. **طبعة حورية،** "سياسة الاستيطان والنظام العقار الفرنسي في الجزائر المستعمرة"، مجلة رفوف، م:7، سبتمبر 2019.

11. **قنون حياة،** "الاستيطان ومصادرة الأراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر"، الحوار المتوسطي، ع:43.

12. **قروج مصطفى،** "جريمة التهجير القشري في القانون الدولي الإنساني"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، ع:14، جوان 2017.

13. **محمدي محمد،** "ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871 ثورة للمال والمآل"، المجلة المغاربية للمخطوطات، م:17، ع:1، 2021.

14. **مكاس مليكة،** "قلعة بني عباس (إمارة المقرانيين 1500-1600)" دراسة تحليلية، مجلة عصور، ع:26-27، جويلية، ديسمبر 2015.

15. **ونوغي نبيل،** يوسف علال الدين، "جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر" جريمة الإبادة الجماعية نموذجا"، بحوث، ع:12، ج1، 2018.

16. **يحياوي فريال، محمد مجاد،** "تداعيات تطبيق قانون السيناتوس كونسلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م:13، ع:2 ديسمبر 2021.

5. الرسائل الجامعية:

1. **بليل محمد،** تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، مذكرة منشورة، 2006.

2. **حيمر صالح،** السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 أكروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، مذكرة منشورة، 2014.

3. **سيساوي أحمد،** البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي إلى نابليون الثالث، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2 مذكرة منشورة، 2014.

4. **زيزي سهام،** التويزة وأبعادها الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، دراسة سوسيوأنثروبولوجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مذكرة منشورة، 2011-2012.

5. **كليل صالح،** التنظيمات الإدارية والاقتصادية في الجزائر 1830-1871 أطروحة مقدمة انيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، مذكرة منشورة 2017-2019.

6. **هواري مختار**، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1871، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، مذكرو منشورة، 2008-2009.

7. **يزير عيسى**، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009.

8. **بومزو عز الدين**، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري إرنست مرسييه نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، مذكرة منشورة، 2007-2008.

6. الملتقيات:

بن داهة عدة، الخلفيات العقارية للتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزراة المجاهدين الجزائر، 2007.

الفهرس	
المقدمة.	
الفصل الأول: الجذور التاريخية لعائلة المقراني.	32 – 9
المبحث الأول: عائلة المقراني.	14 – 9
المبحث الثاني: مكانة أسرة المقراني بين الجزائريين.	17 – 14
المبحث الثالث: علاقة أسرة المقراني بالإدارة الفرنسية.	32 – 17
الفصل الثاني: ثورة المقراني 14 مارس إلى 5 ماي 1871م.	90 – 34
المبحث الأول: دوافع وظروف قيام ثورة المقراني.	64 – 34
المبحث الثاني: إنتشار ثورة المقراني.	84 – 64
المبحث الثالث: نهاية ثورة المقراني .	90 – 84
الفصل الثالث: أثر المقاومة في مصادرة الأراضي.	127 – 92
المبحث الأول: عوامل مصادرة أراضي الجزائريين بعد الثورة.	127 – 92
المبحث الثاني: إستصدار قوانين مصادرة الأراضي.	103 – 92
المبحث الثالث: نتائج وآثار الثورة على الجزائريين.	116 – 103
خاتمة.	127 – 116
الملاحق	135 – 131
قائمة المصادر والمراجع.	147 – 136
الفهرس العام.	148

الملخص:

تناولنا في دراستنا هذه الجذور التاريخية لعائلة المقراني، ومكانتها بين الجزائريين وخاصة في منطقة مجانة، وكذا طبيعة العلاقة بينها وبين الإدارة الفرنسية، وسوء تلك العلاقة بين الطرفين، ادى إلى خلق الظروف والعوامل الي جعلت بالحاج المقراني يعلن الثورة على السلطات الاستعمارية، بعد ذلك، انتقلنا إلى دراسة مراحل الثورة والمناطق التي انتشرت فيها، فختمنا بحثنا هذا بالتطرق للنهاية التي كانت عليها تلك الملحمة البطولية التي صنعها المقرانيين والرحمانيين بعد الدعوة للجهاد التي اعلنها الشيخ الحداد من زاوية صدوق ببجاية.

الجزء الثاني من موضوع الدراسة ارتكز على الآثار التي خلفتها سياسة مصادرة الأراضي التي طبقتها الادارة الاستمارية الفرنسية على القبائل الثائرة في جميع المناطق التي امتد اليها لهيب الثورة، تلك السياسة التعسفية خلفت أثاؤا اجتماعية واقتصادية ونفسية جد سلبية على المجتمع الجزائري، إذ قتلت بها سلطات الاحتلال التي مثلتها الجمهورية الفرنسية الثالثة، روح المقاومة الشعبية، بالاضافة إلى اصدار قوانين الانديجينا وانتشار البؤس.

الملخص باللإنجليزية:

Summary:
In our study, we dealt with these historical roots of the Al-Maqrani family, and its position among the Algerians, especially in the Majana region, as well as the nature of the relationship between it and the French administration, and the poor relationship between the two parties, which led to the creation of conditions and factors that made Hajj Al-Muqrani declare the revolution against the colonial authorities, after that, we moved To study the stages of the revolution and the regions in which it spread, so we concluded this research by addressing the end of that heroic epic that was made by the Al-Maqranids and the Rahmanians after the call for jihad announced by Sheikh Al-Haddad from the angle of Sadouq Bejaia.

The second part of the study was based on the effects of the policy of land confiscation applied by the French colonial administration on the rebellious tribes in all the areas to which the flames of revolution extended. It was represented by the Third French Republic, the spirit of popular resistance, in addition to the issuance of the laws of the Indigina and the spread of misery.

Sommaire :

Dans notre étude, nous avons traité de ces racines historiques de la famille Al-Maqrani, et de sa position parmi les Algériens, notamment dans la région de Majana, ainsi que de la nature des relations entre elle et l'administration française, et des mauvaises relations entre les deux partis, ce qui a conduit à la création de conditions et de facteurs qui ont poussé Hajj Al-Muqrani à déclarer la révolution contre les autorités coloniales, après cela, nous avons déménagé Pour étudier les étapes de la révolution et les régions dans lesquelles elle s'est propagée, nous avons donc conclu cette recherche en abordant la fin de cette épopée héroïque qui fut faite par les Al-Maqranides et les Rahmaniens après l'appel au djihad annoncé par Cheikh Al-Haddad sous l'angle de Sadouq Bejaia.
La deuxième partie de l'étude était basée sur les effets de la politique de confiscation des terres appliquée par l'administration coloniale française sur les tribus rebelles dans toutes les régions où s'étendaient les flammes de la révolution. Elle était représentée par la Troisième République française, l'esprit de la résistance populaire, en plus de la promulgation des lois de l'Indigina et de la propagation de la misère.